



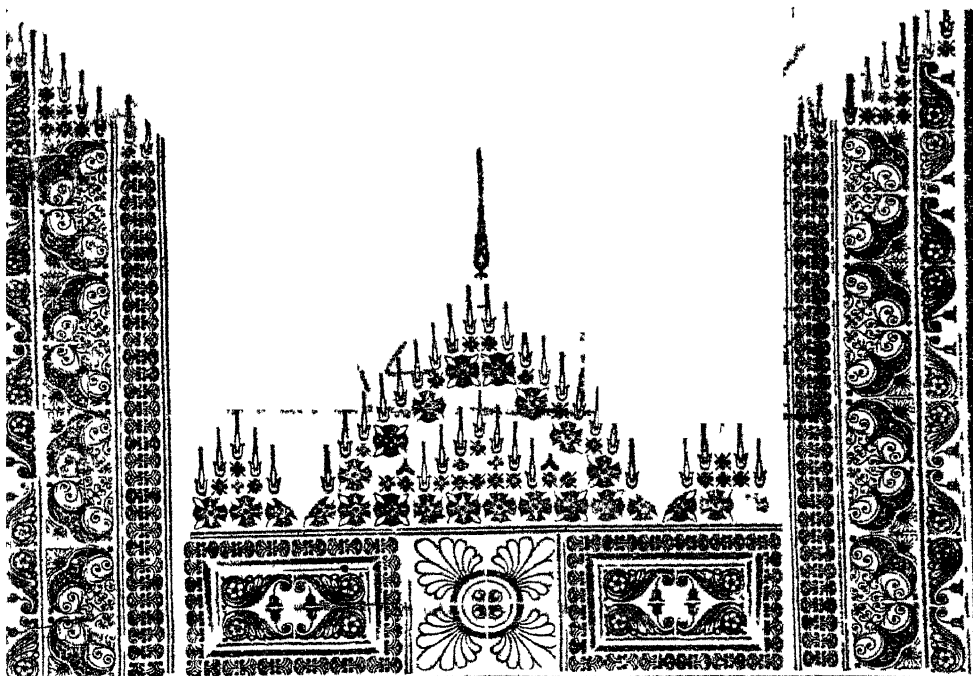
46006  
SIA



تمت خلاصة الفرائض نظم من السراجيه  
للفقيه الى رحمة مولاه الغنى عبد  
المالك بن عبد الوهاب المكي  
اليتق عفي الله عنهما  
آمين







بسم الله الرحمن الرحيم \*

الحمد لله الذي أورث من التجأ اليه جزيل المواهب \* وقرب منه الخالص في عبوديته فلم  
يحببه عنه حاجب \* والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي أصل الفرائض \*  
وصحح مسائلها بالبحر النواض \* وعلى آله وصحبه وعترته \* الذين تعصبوا بالحق  
في نصرته \* فكان نصيبهم من الغيض الاسمي \* سعادة الدارين العظمى \*  
\* وبعد \* فيقول الفقير الى رحمة ربه الغني \* عبد المطلب بن عبد الوهاب المسكي  
اليتي \* لما كان علم الفرائض مع سهولة تناوله نصف العلم \* رأيت مما يحاملي  
تعلله لاحظي من شطرى العلم باقرب قسم \* فطالعت المنظومة الرحبية على  
مذهب الامام الشافعي رضى الله عنه فراقني حسن وضعها \* وغرارة نظمها \*  
ووددت لو يكون مثلها منظومة محكمة البنيان \* على مذهب الامام أبي  
النعيمان \* فراجعت ذوى الفضل في ان ينظموا متن السراجية للشيخ سراج  
محمد بن عبد الرشيد السجواني الخنفي فانها موضوعة على أحسن ترتيب \* وشعر  
للسيد البحراني لقد حوى كل عجيب \* فاستتمروا يقولون سوف ننال الامر  
حتى خلع خاطري قول الاجل \* وما للنفس شافية سواها \* فان تجلبت نظمها \*

وضممت اليها زيادات يستحسن اللبيب ضمها \* وأغفلت غير الملقى به  
في المسالك العثمانية \* وأدرجت فيها من مذهب الشافعي مسلماتي  
المشركة والا كدريه \* ثم شرحت ما عاينها من مذهب الشافعي \* مما يشرح صدر قارها \*  
ناقلا من شرح السيد المجراني وحاشيته لجهنم زاده والدرر وحاشيته  
للسيد الطحطاوي والسيدان عابدين والرحيق المختوم له وشرح  
الرحبية للشنشوري وحاشيته للخصري والشيخ طاهر سنبل المسكن  
المسماة بالعوائد السنبلية والقواكه الشهية شرح السراجيه  
للكازروني والجواهر الهمية للازهرى وغيرها ثم ألحقته بالمسائل التي  
وقفت عليها ما وقع فيه الخلاف \* بين الشوافع والاختلاف \* ولا أقل  
من أن يكون فيه من أسباب التأليف جمع المفرق وبالله التوفيق

بسم الله الرحمن الرحيم \*

الحمد لله القديم الوارث \* الدائم المحي الميت الباسع  
وأفضل الصلاة والسلام \* على مؤصل هدى الاسلام  
محمد من جاء بالفرائض \* والآل والعقب هداة الفارض  
ثم يقول بعد ذاع به الملك \* البتني الملتجى الى الملك  
ان الفرائض لنصف العلم \* وانه يسهل حفظ النظم  
وقد رأيت الرحبية التي \* في كتب الميراث كالفريدة  
فانها عمدة المنافع \* لكنها فيما ناه الشافعي  
وحبذا لو كان للعاني \* نظيره في مذهب النعمان  
وطا ما راجعت في أن ينظما \* متن السراجية نظما محكما  
فتلك ما أحسن ترتيبا \* وشررها قد حوى العجا  
أعنى الذي للسيد المجراني \* فقد دنت قطوفه للعاني  
ولم أزل مسوقا قبل الامل \* حتى ارتجلت نظمها ولم أمل  
وزدت فيها ما يروق النظرا \* دون خلاف في النقول اشتهرا  
وحيث أن تمت به من فائض \* سميتها خلاصة الفرائض  
ألحق بها ان ينفعها \* ناظرها ومن عليها اطعها

مقدمة \*

ن ( جمع فريضة وهي فريضة من الفرض وله في اللغة معان  
أقوله تعالى فنصف ما فرضتم \* والقطع كقوله تعالى  
أروضاى مقطوعا محدودا \* وما عطى من غير عوض كقول

(قوله أسباب)  
التأليف) هي معدو  
اختراع مفرق جمع  
ناقص كمل مجمل  
فصل مهم عين  
خطاب بين مختلط  
رتب مطول مذهب

كافي الاشعوني) نفيه الرابع ما غلب فجرى مجرى الاسم العلم كقولهم في الانصار انصارى  
نصار انصارى اه وهم قوم من فارس وما ذكر فيه من أن الانبار قيسا من بني سعد لعل  
وايه الانباء بتقديم الموحدة ٤ وبالله مزة بدل الراء كما افاده بعض المشايخ وهم غير

لبناء الذين في  
من لمافي للباب  
بن الانير كل من  
ببالمين من ابناء  
لفرس الذين  
نهرهم كسرى مع  
سيف بن ذي يزن  
وليس من العرب  
يسمونهم الانباء  
على ان هذا العلم  
سمى بالفرائض  
ببالبعض مسائله  
ذبعضها تعصيب  
س فهو علم جنس  
للمها قال الاكمل  
الفرائض جميع  
نريضة وهي من  
لاسلام الغالبة  
باب من أبواب  
تسمية للشي  
بأنوى اقسامه عند  
الفقهاء اه وعلى  
هذا فلم يبق الفرائض  
على جمعيته وحينئذ

العرب ما أصبت منه فرضا ولا قرضا \* والانزال كقوله تعالى ان الذي  
فرض عليكم القرآن أي أنزله \* والتبيين كقوله تعالى قد فرض الله لكم  
تحلة ايمانكم أي بينها وبين الاحلال كقوله تعالى ما كان على النبي من حرج  
فيما فرض الله له أي أحل الله له (ولما) كان علم الفرائض أعنى العلم بقسمة  
الموارث مشتملا على هذه المعاني الستة لمافي من السهام المقدرة  
والمقادير المقطعة والاعطاء المجردة عن العوض وقد أنزل الله تعالى فيه  
القرآن وبين لكل وارث نصيبه واحله له سمي بذلك وهو الفارض العالم  
بالفرائض كالفرضى بفتحين وأجاز ابن الهائم أن يقال فرائضى أيضا وإن  
قال جماعة انه خطأ أي لانه اذا أريد النسبة الى الجمع فاعنا ينسب الله  
مفرده والجواب أن الجمع اذا كثرت أعماله حتى شابه الواحد بالوضع  
جازت النسبة الى لفظه وذلك في أربعة أقسام رابعة كمثلنا كافي  
الاشعوني (وتعريفه) كافي الدر المختار عـ لم بأصول من فقه وحساب  
تعرف حق كل من التركة ولا يخفى ان من تلك الاصول الموصوفة عـ  
ذكر الاصول المتعلقة بالمنع من الميراث والحجب بل هي العدة في ذلك  
اذ بدونها لا تعرف الحقوق ولذا قالوا من لا مهارة له بها لا يحل له أن يقسم  
فريضة ودخل فيها معرفة كون الوارث ذافر أو عصبية أو ذارح  
ومعرفة أسباب الميراث والتصحيح والعول والدفع بذلك ودخل في  
مسمى الحق الارث وغيره كالوصية والدين وما يجب بالصالح والاقرار كافي  
الخصرى (وموضوعه) التركات لا العدد فان قلت يلزم على جعل  
مركب من الفقه والحساب جعل العدد موضوعا له قلت نعم لكن لا على  
الانفراد الذي هو المنفى بل مع موضوع الفقه أعنى افعال العباد من  
حيث تتعلق الاحكام الشرعية بها فموضوعه كلا الموضوعين المعبر عنهم  
بالتركات فان قلت كيف اندراج التركات تحت افعال العباد التي هي

النسبة الى لفظه ليست بخطا (قوله فموضوعه كلا الموضوعين) اعلم  
موزان يكون الموضوع امورا متعددة بشرط أن تكون متناسبة بان تتشارك في أمر ذاتي  
السطح والجسم التعليمي اذا جمعت موضوع علم الهندسة فانها تشترك في ان كلا منها  
انها وكالكامة والكلام بالنسبة الى علم الفقه على قول فان كلا منها لفظ

أو امر عرضي كبدن الانسان والاغذية والادوية اذا جعلت موضوع علم الطب فانما  
 مشترك في ان كلا منهما منسوب الى الحكمة التي هي غاية الطب وهو المناسبة بين العدد وانما  
 لعماد في صحة جعلها موضوعا لعلم الفرائض في امر عرضي وهو اشتراكهما في ان كلا منسوب  
 الى اتصال الحق بسبب حقيقة الذي هو غاية علم الفرائض هـ وان كان الاتصال في الاول

محازا وفي الثاني  
 حقيقة (قوله نصف  
 العلم) أي لتعلقها  
 بالموت وغيرها  
 بالحياة أو لتعلقها  
 بالضرورة وغيرها  
 بالاختيار كالنكاح  
 والشراء وقبول  
 الهبة والوصية وغير  
 ذلك (قوله وابن  
 سلمة) كذا في رد  
 المختار ولا علم  
 أبي سلمة (قوله  
 مورث) بتشديد الراء  
 اسم فاعل من ورث  
 قال في القاموس  
 أورثه أبوه وورثه  
 جعله من ورثته  
 (قوله أو من الميتة)  
 نمرة الخلافة  
 لوتزوج بأمة مورثة  
 ولا وارث غيره  
 فقال اذا مات

بموضوع الفقه هو بقوله هو بتقدير مضاف أي تناول التركات واستحقاقها  
 قسمتها كقوله تعالى حرمت عليكم الميتة أي أكلها وأما اندراجها  
 في العدد فباعتبار كميتهما كما في الخضرى (وغايته) اتصال الحقوق  
 بأربابها أو الاتصال على تعيين السهام لذويها على وجه صحيح وهذا  
 لا يظهر في الاول الا شهر (وأستمداده) من الكتاب والسنة في ارث  
 الام بشهادة المغيرة وابن سلمة واجماع الامة في ارث ام الاب باجتهاد  
 رضى الله عنه الداخلة في عموم الاجماع وعليه الاجماع ولا مدخل  
 لياس هنا أي في تقدير الموارث خلافا لمن زعمه في ام الاب أي لان  
 نياس على ما تقر في موضعه مظهر لا مثبت والكلام هنا فيما تنسبه  
 به القسمة ثبوتنا لا ظهورا وهو من الثابت بالسنة ارث العصبان لقوله  
 لي الله عليه وسلم ألقوا الفرائض بأهلها فما أبقته فلا ولي رحل ذكر  
 وحكمه) أن تعلمه فرض كفاية (ومسائله) القضايا التي تطلب نسبة  
 بولاتها الموضوعات كما يكون النصف للبنت كما في الطحطاوى (ونسبته)  
 خص من الفقه والحساب ومباين لغيرهما (وواضعه) المجتهدون كما في  
 خضرى (وفضله) يعلم من قوله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض  
 علموها الناس فانها نصف العلم (واركانه) ثلاثة وارث ومورث وحق  
 وروث (وشروطه) ثلاثة موت مورث حقيقة أو حكما كفقود أو تقديرا  
 لجنين فيه غرة ووجود وارثه عند موته حيا حقيقة أو تقديرا كالجمل  
 العلم بجهته ارثه قرابة أو زوجية أو ولأء وهذا يختص بالقضاء كما في  
 رحيق المختوم (ووقته) قال في الدر المختار هل ارث الحي من الحي أي  
 يملأ في آخر جزء من أجزاء حياته أو من الميت المعتمد الثاني

يعين التي تتعلق بها حق الغير وما يتعلق بالتركة

تحرر فعلى الاول تعتق لانه أضاف العتق الى الموت والميت ثابت من قبله وعلى الثاني  
 نعم لثبوت المالك بعده فأقاده في شرح الوهبانية وهو يظهر النثرة أيضا فيما علق طلاقها  
 بت مولاهما كما نص عليه البيرى أقول وبه يظهر فائدة تصويرها بالزوج والاتفاق العتق  
 يتوقف على الزوجية تأمل اهـ من رد المختار (قلت) وفي الصورة الأخيرة تصير في ملكه

من كما في كلمات  
وأما النقاء (قوله قبل  
لا ينزه الثمن) أي ولم  
يكن هناك مانع  
يز من الفسخ فيمكن  
بأنواع منه فإن وجد  
لفس مانع من الفسخ  
تعلق حتى لازم به  
أن يشتري عبدا  
وليس روت المشتري  
طراشه منه فليس  
مطلبا نفع الفسخ  
لتعلق حق الحرية  
بذيه ويقدّم التحيز  
ن من بدل الكتابة كما  
في حاشية الخصري  
على الشنشوري  
أنه بزيادة (قوله  
لا يركه) التركة بفتح  
باء وكسر الراء  
بمعنى المفعول  
تروكة ويجوز  
أن يكون كسر التاء  
وقتها مع سكون  
الراء وكذا كل ما

في مثلها اثبات التواء  
صفحة للعدد و د جازت

وقد ادم على التجهيز كل معلق \* بعين ايت مثل دين جرهون  
ومحبوس ما قد بيع في ثمن واحد ردا وعبدا قد حنى دين ما دون  
ومقبوض بيع فاسد قبل فسخه \* كذا عند مهر لم يسلم به عيني  
(وما عداها تركه تعلقت \* بها حق اربع قدرت)  
التركة لغة ما يترك الشخص وبقية واصطلاحا ما بقي بعد الميت من ماله  
صافيا عن تعلق حق الغير بعينه ويدخل فيها الدية الواجبة بالقتل  
الخطأ وبالصلح عن العمد او بانقلاب القصاص مالا يغفو بعض الاولياء  
كما في الذخيرة فهي تركة حكيما وما ذكر اندفع ما عسى ان يقال ان الدية  
حصلت بعدموته فليست بتركة اذ هو لم يتركها ويتعلق بها حقوق

وهي في البيت يسكون الرء فقط للوزن (قوله حقوق اربع) يجوز اربعة  
العدد وحذفها لما في حاشية الصبان في اول باب العدد اذا اخر العدد ووجه  
العدد وتأنيته تقول مسأئل تسع وتسعة ورجال تسعة وتسع لكنه في

اربعة مرتبة أي بعضهم اقدم على بعض

(تجهيزه كذا الذي له يجب \* عليه انفاق اذا كان عطب)

(قبيله كزوجة أو الولد \* وان تكن غنية في المعتمد)

(يكفن السنة أما ان منع \* دائنه فبالكفاية يقع)

(الحق الاول) التجهيز وهو فعل ما يحتاج اليه الميت من حين موته الى حين دفنه وتعلقه بها بالتوسط أي من غير اسراف ولا تقتير ويكون ذلك في الكفن من حيث العدد ومن حيث القيمة \* فاما بالتوسط فبسه من حيث العدد فهو بأن يكفن بكفن السنة وهو في الرجل ثلاثة أثواب ازار وقيص ولفافة وفي المرأة خمسة أثواب ازار وقيص ولفافة وخمار وخرقة يربط بها نديها \* وأما بالتوسط فيه من حيث القيمة فهو بأن يكون من أوسط ثيابه فان كان له ثوب يلبسه في الأعياد وآخر يلبسه بين أقرانه وثالث يلبسه في داره يكفن بالثاني لانه المتوسط أو من الذي كان يترين به الرجل في الأعياد والجمع والمرأة من الذي تلبسه لزيارة أبيها كما في شرح السديد \* والاسراف فيه نوعان من حيث العدد بأن يراد في الرجل على ثلاثة أثواب وفي المرأة على خمسة ومن حيث القيمة بأن يكفن فيما قيمته تسعون مثلاً وقيمة ما يلبسه في حياته ستون وهذا اذا لم يوص بذلك أو وصي به تعتبر الزيادة على كفن المثل من الثلث وكذا لو تبرع الورثة أو أحبني فلا بأس بالزيادة من حيث القيمة لا العدد الا ان الافضل الاقتصار كذا في شرح مصنف السراجية \* والتقتير فيه نوعان عكس الاسراف عدد او قيمة وهذا عند القدرة والاختيار اما عند الحجز والاضطرار فيكفن بأي شيء وجد وان منع الدائن عن كفن السنة فيكفن بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان ولو غسيلين وللمرأة ثلاثة \* وتنبه لو قبض الغريم مال الميت المستغرق في الدين قبل التجهيز والتكفين لا يسترد منه شيء للكفن ذكره ابن الكمال اه طحطاوي واما ما دأمن تركته بتجهيزه كذلك يبدأ منها بتجهيز من تلزمه نفقته به ولو غنية على المعتمد اذا ما تأقلمه ولو بلحظة كما في رد المحتار

(فدين خلق صحة فرضا \* ثم وصية فارث فرضا)

(ثاني) قضاء دينه الذي له مطالب من جهة الخلق وهو عرفا بحب مال في الذمة بدلا عن شيء آخر فالخراج دين لانه بدل عن منافع تحفظ بخلاف الزكاة لان الواجب فيها تسليم مال من غير ان يكون بدلا

الميت بدون تجهيز  
للوزن (قوله ويكفر)  
ذلك في الكفن الخ  
انما اقتصر على ما  
التوسط في الكفن  
دون غيره مما يعمله  
التجهيز كالغسل  
والقبر لا ظهور ذلك  
(قوله وهو في الرجل  
الخ) أما الصبي  
الذي لم يراهق  
فيكفن في خرقتين  
ازار ورداء وان كفن  
في واحد اجز  
والصبيبة التي لم  
تراهق كفنها عند  
محمد ثلاثة وهذا  
كثره والسقط يلبس  
ولا يكفن كالعض  
من الميت والمنبولة  
الطري يكفن في  
لم يدفن والمنبولة  
المتفسخ يكفن في  
ثوب واحد كما في البصر

قوله أويوصي بها) اعلم ان الوصية اما ان تكون لله تعالى أو للعباد أو يجمع بينهما وعلى كل فاه  
 من يفي بها الثلث أو بضيق عنها فان وفي فهم وان ضاق عنها فما كان لله تعالى فان كان كل  
 فرائض كالزكاة والحج أو واجبات كالسكفارات والنذور وصدقة الفطر أو تطوعات كالحج  
 أو المتعلق و الصدقة للفقراء فيبدأ بأعباد به الميت وان اختلطت يبدأ بالفقراء ثم قدمها الموصي  
 لانه أو آخرها ثم بالواجبات وما كان للعباد فيقسم بينهم على قدر حقهم وما جع فيه بين حقه  
 لله تعالى وحق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها ويجعل كل جهة من جهات القرب مفرد  
 بها بالاضرب ولا تجعل كاهاجحة واحدة لانه وان كان المقصود بجمعها وجه الله تعالى

الان كل واحدة  
 لها منها في نفسها  
 مقصودة فتتفرد  
 كوصايا الادميين  
 التي تجمع فيقدم منها  
 الالهة فالاهم هو فلو  
 قال ثلث مالي في  
 الحج والزكاة ولزيد  
 والسكفارات قسم  
 على اربعة اسهم  
 ولا يقدم الغرض  
 على حق الا دمي  
 لم حاجته وان كان  
 الا دمي غير معين  
 لا بأن اوصى بالصدقة  
 على الفقراء فلا

عن شئ آخر فاذا كان الدين لواحد فيدفع له ما بقي بعد التحجير فان وفي  
 فيها والا فان شاء عفا أو تركه لدار الجراء (وان) كان جماعة وتفاوت  
 في الاولوية كدين الحقبة حقيقة وهو ما كان ثابتا بالبنية أو بالاقرار  
 في زمان صحته أو حكا وهو ما أقر به في مرضه لكن علم ثبوته بطريق  
 المعاينة كما يجب بدلا عن مال ملكه أو استهلكه فانه يقدم على دين  
 المرض الثابت بأقراره فيه أو فيما هو في حكمه كإقرار من خرج للبار  
 أو خرج للقتل قصاصا فان استتروا ويقسم بينهم على حسب حقوقهم  
 على الوجه الاخر في آخر قسمة التركة على ما دين الحق تعالى كدين  
 زكاة وكفارة وفدية وغيرها من الواجب له تعالى فانه يسقط بالموت  
 عندئذ لانها عبادة والعبادة شرطها الاداء بالنفس فاذا مات فان الشرع  
 الا أن يتبرع بها الورثة أو يوصي بها فتعفى عنه من الثلث وتسميته دين  
 مجاز باعتبار ما كان ولو حج عنه الوارث بلا وصية يرجي من الله تعالى  
 قبوله كما في شرح السيد واذا اجتمع دين الله الموصى به مع دين العباد  
 ولا وفاء قدم دين العبد لا احتياجه مع استغناء الله تعالى وكرمه (الحق  
 الثالث) تنفيذ وصيته من ثلث ما بقي بعد الدين لا من ثلث أصل المال

تسيم بل يقدم الاقوى فالاقوى لان الكل يبقى حقا لله اذا لم يكن ثمة  
 مستحق معين كما في رد المحتار (قوله فتتفرغ من الثلث) فلو فاتته صلاة أو وصى ان يطعم عنه فعلى  
 الورثة ان يطعموا عنه من الثلث لكل صلاة نصف صاع من بر وان فاتته صوم رمضان بمريض  
 أو سفر وتمكن من قضاؤه بعد برئه أو اقامته ولم يتضرع حتى مات أو وصى بالاطعام فعلى الورثة ان  
 يطعموا ان كل يوم نصف صاع من بر كما في شرح السيد (قوله تنفيذ وصيته) أي صريحة كانت  
 فيه تنفذ من الثلث وان كان يسعى في ثلثه اذا لم يكن لولاه مال سواء بعد موته ويسعى في  
 اذا كان له دين مستغرق وقتي ام الولد من كل ماله ولا تسعي لنعيم مولاها شيئا اذا  
 عليه دين مستغرق وصحت الوصية للابن بثلث ماله اتفاقا وتكون وصية بالعتق فان دعي



الثالث فيها والاسم في بقية قيمته وان فضل من الثلث شيء فهو له (قوله وتقدم على الارث  
 رد المختار لا خلاف في تقديم الوصية بعين كالمأزور والنوب مثلاً بمعنى انها اذا خرجت من الثلث  
 لاحق للورثة فيها فترزوحدها وتقسّم ما سواها بين الورثة اما الوصية المطلقة فنظر الى انوار  
 اثثة في التركة تزداد بزيادتها وبالعكس قال لا تقديم فيها أصـ لابل الموصى له شريك للورثة  
 انما بمعنى انه لا يمكن ان ينقر دبالاً خـ ذو من نظر ٩ الى ان قسمة الميراث لا تكون

الابعاد اخرج  
 نصيب الموصى  
 قال انها مقدمة لانه  
 لم يفرز نصيبه أولاً  
 بل اعتبر شر يكاف  
 مع الورثة يلزم ان  
 يقسم له معهم كانه  
 واحد منهم له ثلث  
 التركة ويلزم منه  
 الحمل من لـ  
 لو تركت زوجاً  
 واختين شقيقة من  
 وأوصت بالثلث  
 لزيد فيخرج الثلث لـ  
 الموصى به لولا  
 فيأخذ زيد واحداً  
 من ثلاثة ثم ية  
 الباقي وهو اذ  
 سبعة فالزوج ثلثه  
 وللشقيقة ثلثين أربعة

تقدم على الارث سواء كانت الوصية مطلقة كثلث ماله أو ربعه  
 بقية بعين كثلث دراهمه على الصحيح خلافاً لمن قال المطلقة في معنى  
 يرث لشبه موعها في التركة فيكون شريكاً للورثة لا يتقدم عليهم وكذا  
 أوصى به من حق الله تعالى كذا في الرقيق المحتوم قال شيخ الاسلام  
 واهر زاده ويبدل على شيوع حقه فيها كحق الورثة انه اذا زاد المال بعد  
 وصية زاد على الحقين واذا نقص نقص عنها ما حتى اذا كان ماله حال  
 وصية ألفاً مثلاً ثم صار ألفين فله ثلث الالفين وان انعكس فله ثلث  
 الف اي واذ اذادت الوصية على الثلث فتمبطل في الزيادة اذا لم يجزها  
 يرثة واذا أجاز وانفذ ويصير الموصى به ملكاً للموصى له بالقبض  
 لم الرجوع قبل القبض واذا أجاز بعض الورثة دون البعض جاز في  
 سداد حصصه المجيز دون غيره ولا تصح لوارثه الا باجازه ورثته يعني عند  
 حدود وارث آخر كافي الدر اما اذا لم يكن له الا زوجة فانها تصح  
 وصية لها كما اذا لم يكن لها وارث الا زوجها فتصح وصيته اليها وأما غير  
 زوجين من الورثة فالمنفرد له المال كله اما فرضا او وصياً او فرضاً  
 نصيباً لا يحتاج الى الوصية والاعتبار في عدم صحة الوصية لوارث بمن  
 لون وارثاً عند موته كافي العوائد السنبلية (الحق الرابع) الارث وهو  
 مـ طلاحاً حق قابل للتجزى يثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك  
 رابة بينهما فهو بمعنى الموروث فيكون مراداً للتراث وأصل تائه الواو  
 تجاء في وجاه وهو في البيت بهذا المعنى بقـ دير مضاف أي قسمة ارث

٢ خلاصه وتوضيح دلل ان أصل مسألة الورثة من ستة وتقول بسدسها الى سبعة  
 قسم الباقي سبعة كما ذكر فيكون اعتبار العول في مهام الورثة نقطاً وسلم للموصى له ثلثه وهذا  
 الى اعتبارها مقدمة ولو اعتبر شر يكاف لورثة لزم اعتسار العول قبل أخذه الثلث فاصل  
 مثله من ستة للزوج منها النصف ثلاثة وللشقيقة ثلثين اربعة وللوصى له منها الثلث  
 ان ولا تخرج هذه المبادئ من الستة وترجع بنصفها الى تسعة قماً أخذ الموصى له اثنين منها  
 نقص ثلثه وقد عرفت الصحيح وسيأتي في باب التصحيح كيفية التصحيح للورثة وللوصية

فوله (الأرث) هو مصدر ورث فاصل فائه الواو قلبت همزة ومثله الورثة وكذا الميراث إلا أنه تعالى  
 يكون اسم المال الموروث ١٠ و ياؤه مقلوبة عن واو كسر ما قبلها كالمقات وهو لغة

بقاء والاصل وعنه  
 وابن مسلم أنبتوا على  
 لا يشاعركم فانكم  
 من ارث أبيكم ابراهيم  
 بن ابي أنبتوا على  
 المورث والمنهيات  
 لقائلها معالم العبادة  
 فانكم على أصل  
 أبيكم ابراهيم عليه  
 الصلاة والسلام  
 وانتقال الشيء من  
 قسم إلى آخر  
 والمراد استحقاق  
 الشيء بعد آخر  
 إذا انتقل صفة  
 للشيء المقول فلا  
 يصح ان يفسر به  
 الارث الذي هو  
 نعمة للوارث المنتقل  
 لا شيء أي  
 لا يفتقر له بعد ان  
 لا ينسخ (قوله  
 بالانواع) المانع لغة  
 الحائل وعرفا ما  
 لا جله ينتفي  
 عما يوجب السبب

فرض أي قدر \* والوارث اصطلاحاً المنتمى إلى الميت الحقيقي أو المحكي  
 كالمفقود الذي حكم بموته بنسب أو سبب حقيقة أو حكماً في ماله وحقوقه  
 القابل للخلافة بعد موته كذا في كلمات أبي المقاء فالنسب الحقيقي ظاهر  
 والمحكي كقرابة مولى العتاقة والموالات فإن الولاء كما في الدرر قرابة حكماً  
 حاصلة من العتق أو الموالات والنسب الحقيقي كالنكاح القائم والمحكي  
 كالعدة في الرجعي وفي البائن إذا أبانها في مرض موته بلارضاهما وكان  
 طائعا فانها ترث ولومات بغير ما ذكر وهي في العدة

### أسباب الارث

(وسبب الارث نكاح أو نسب أو الولاء ليس دونها سبب)  
 يستحق الارث بأحد ثلاثة (أولها) النكاح الصحيح ولو بلاوطء ولا خلو  
 اجزاء فلا توارث بفاسد وهو ما قد شرط من شروط النكاح كشهود و  
 بطل كسكاح المنعنة والموقت وإن جهلت المدة أو طالت (ثانيها)  
 النسب وتحتله ثلاثة أنواع ذو الفروض والعصبات وذوو الارحام  
 ويدخل في النسب الاقرار بالنسب الذي لا يثبت فانه يورث به على  
 سبأتي (ثالثها) الولاء عتقا أو موالاته وهو بالفتح والمد اسم مصدر لغة  
 النصرة والمحبة وعرفا قرابة حكيمه حاصلة من عتق أو موالاته كما في الدرر  
 فيه الاقرار بولاء العتاقة فانه يورث به على ما يأتي

### موانع الارث

المانع للارث على ضربين موانع عن الموروثة وهو النبوة قال عليه  
 الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث موانع عن الوارثة  
 وهو في عرف الفرضيين ما نفوت به أهلية الارث فإيفوت به الارث دون  
 أهلية ليس من الموانع بل هو حاجب والفرق بين المحرّم والمحجوب  
 سبأتي في باب المحجب

(ويمنع الميراث قتل أو وجب قصاص أو كفارة أو يستحب)  
 جملة الموانع سبعة فالاول منها القتل الموجب للقتل أو الكفارة وإن سقطا

بقتضيه أو ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته بحرمة  
 بما يقيد الاول خرج السبب لانه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وبأنما في  
 خرج الشرط لانه يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته

حرمة الانوة أو المستحب فيه الكفارة (فالاول) هو العمد وهو أن يقتل  
غيره بمحدد أو ما يجري مجراه في طريق الاجزاء (والثاني) ثلاثة أقسام  
شبه عمد وهو أن يتعمد ضربه بما لا يقتل غالبا كالسوط وخطأ كأن  
يحيى صيدا فأصاب انسانا و ما جرى مجرى الخطأ كأنه لابس نائم على  
الحص أو سقط عليه من سطح (والثالث) كمن ضرب امرأة فألقت  
جنينا ميتا ففيه العرق وتستحب فيه الكفارة فعندنا يجرم القاتل في هذه  
الصور فقط تخرج القتل بسبب فانه لا يوجب بها ولا تستحب فيه  
الكفارة كالوخرج روضا أو حفرة بئر أو وضع حراشي الطريق فقتل  
مورثه أو أقاد دابة أو ساقها فوطئته أو قتله قصاصا أو دفعاعن نفسه  
ووجد مورثه قتيلا في دارة أو قتل العادل الباسخي وكذا عكسه ان قال  
بنيته وأنا على حق وأنا لآلآن على الحق وخرج القتل مباشرة من  
الصبي والمجنون لعدم وجوب القصاص والكفارة واستحبها بها وإذا قتل  
زوج امرأته أو ذات رحم من محارمه الا ناث لاجل الزنا يرث منها عندنا  
مع تحقق الزنا أما مجرد التهمة فلا كذا في رد المحتار وقد نظمت مالا  
يخرج الارث من القتل فقلت

القتل القصاص وحده أو مدافعة أو من صبي ومجنون بلا رشد  
وعادل باغيا والعكس مدعيا أو في الحق حتى لا ينل أحد  
وحفر بئر بمالك الغير ذاسب كوضعه حرا بالارث فيه جد  
(وردة طوعا عن الايمان من عاقل تغاير الايمان)

(الثاني) الردة وهي لغة الرجوع مطلقا وعرفا الرجوع عن دين  
الاسلام من عاقل طوعا ولا تصح من مجنون ومعتوه وموسوس وسكران  
ومكره وصبي لا يعقل أما الذي يعقل فتصح منه كاسلامه ولا يرث المرتد  
من المسلم ولا من كافر أصلا ولو مرتدا وكذلك المرتدة وليس ذلك لاختلاف  
الدين لانه لا مله له لان ما تنقل اليها لا يقر عليها وبعته بر في الميراث الملة  
ومن ثمة ناسب عدها ما نعام مستقلة دون ادراجها في اختلاف الدين كما  
فعل بعضهم (الثالث) تغاير الايمان اسلاما وكفرا أما الكفار فهم  
يتوارثون وان اختلفت فحاهم لان الكفر كله ملة واحدة الا اذا اختلفت  
الدار بينهم على ما سياتي فلا يرث الكافر من المسلم اجماعا ولا المسلم من  
الكافر على قول على وزيد وعامة الصحابة لقوله عليه الصلوة والسلام

في قول أبي حنيفة  
وحمدا كذا في  
الفواكه الشهيبة  
وحمدا مع الفتاوى  
قوله ولا يرث اليه  
من المسلم قد عا  
الرحيم في الجمع  
والظاهر ايحه  
الزندق وهو  
ما في فتح القدير من  
لا يتردد دين بدين  
قوله ولا المسلم  
من الكافر قال  
في الدر ذكر الشافعية  
مسئلة يرث في

اسلم من الكافر وصورتها كافر مات عن زوجته حاملا ووقعنا ميراث الحمل فاسلمت ثم لدانة

ث الولد المحكوم بسلامه ١٣ بسبب اسلام أمه أباه الكافر ولم أره لا نعتنا من بها اد

لا يتوارث أهل ملتين شتى  
(تبين الدارين حكما حقا \* ما بين كفار وورق مطلقا)  
(الرابع) تبين الدارين في الكفار باختلاف المعصية أي العسكر  
واختلاف الملك كان يكون أحد الملكين في الهند وله دار ومنعة والآخر  
في الترك وله دار ومنعة أخرى واقطعت العصمة فيما بينهم حتى استحل  
كل منهم قتال الآخر فهاتان الداران مختلفتان فتنقطع باختلافهما  
الوراثة لانهما تبني على العصمة والولاية وأما إذا كان بينهما قاصر وتعاون  
على أعدائهم فتنقطع كون الدار واحدة والوراثة ثابتة \* ثم اعلم أن  
الاختلاف اما حقيقة وحكما كالحر في دارهم مع الذي في دارنا  
وكالحر بين في دارين مختلفتين بالمعنى السابق \* واما حكما فقط  
كمستأمن على شرف العود مع ذمي في دارنا أو الحر بين من دارين  
مختلفتين كهندي ورومي والمستأمنين من دارين مختلفتين \* بل أيضا في  
دارنا فانهم ما وان كانتا واحدة حقيقة إلا أنهم مختلفتان حكما لانهما  
المستأمن يعذب من أهل دار الحرب حكما لانهما من الرجوع اليها \* واليه  
حقيقة فقط كمستأمن في دارنا مع حر في دارهم كلاهما من دار واحدة  
فان الدارين وان اختلفتا حقيقة لكن المستأمن من أهل دار الحرب  
حكما كما علمت فهما متحدان حكما وفي هذا الاخير يرفع مال المستأمن  
لوارثه الحر في لبقاء حكم الامان في ماله لحقه واصل ماله لورثته من حقه  
وبه علم أن المانع هو الاختلاف حكما سواء كان معه الاختلاف حقيقة  
أو لا دون الاختلاف حقيقة فقط اه من رد المحتار بن زيادة من الرخيق  
المختوم (الخامس) الرق وهو لغة الضعف وعرفا بمنزلة حكي قائم بالانسان  
بمعنى أن الرقيق عاجز لا يقدر على ما يقدر عليه الحر من الشهادة والولاية  
والملك ما خرد من رق الذوب اذا ضعف فهو يمنع التوارث مطلقا سواء  
كان كاملا كالقن والمكاتب أو ناقصا كالمدبر وام الولد وكذا المبعوض  
(وعدم العلم بموت من سبق \* فيمن يعمهم مصاب كالغرق)  
(السادس) جهالة تاريخ الموتي فيمن يموتون جملة بهو والغرق وسما في  
حكمهم (ولا تباس وارث بنيره \* تمنعه جهالة من خبره)

لكن في رد المحتار  
حين موت  
ورثته لم يكن مسلما  
لا لم يوجد المانع  
حين استحقاقه  
من ارث وانما وجد  
منه فكان كمن أسلم  
لا عدم موت مورثه  
الكافر فلم يكن في  
الحقيقة ارث مسلم  
من كافر بل هوارث  
من كافر من كافر نعم  
في صور عندنا ارث  
المسلم من الكافر  
في مسألة المرتد  
بقوله والمكاتب  
يستثنى منه ما اذا  
بأن عن وفاء فانه  
انكم بهنقه في آخر  
نراه \* ويؤدي  
لا كتابته من  
ببقي فهو ميراث  
بمنه الداخلين  
بأنه كتابه وغيرهم  
قوله وكذا المبعوض  
في عند الامام وهو  
من أعتق بعضه

سعى في فكالك باقيه وهو عند بمنزلة المملوك وقالاهو حر مدين وبيث  
يجب بناء على تجري الاعناق عند لا عندهما والصحيح قول الامام كما في العوائد السنبلية

له وهو ان يلزم من النوريت عدمه ( قال الشيخ طاهر سنبلي اي لانه اذا احدثنا بتوريثه خرج  
 عن أن يكون وارثا واذا لم يكن وارثا لم يقبل اقراره على الميت بالنسب فان الحكم بتوريثه  
 الى الحكم بابطال نسبه والحكم بابطال نسبه يؤدي ١٣ الى الحكم بابطال ميراثه

فيلزم من الحكم  
 بتوريثه الحكم بعدم  
 توريثه فلذلك  
 لم يرث لكن يجب  
 على المقر باطنا ان  
 يدع المسأل للابن  
 ان كان صادقا في  
 اقراره ( قوله  
 اوفي سنة رسوله  
 صلى الله عليه وسلم )  
 كقوله عليه الصلاة  
 والسلام اعطوا  
 المجدات السدس  
 ( قوله والاجاع )  
 بجعل المجدات الصحيح  
 كالأب عند عدمه  
 وابن الابن كالابن  
 عند عدمه وبنته  
 الابن كالبنات عند  
 عدمها والاخ  
 لأب كالأخ الشقيق  
 عند عدمه والاخت  
 لأب كالشقيقة  
 عند عدمها والاجاع  
 على اعطاء الاخت

( كمن رمى مولوده في المسجد ثم أقي لاخذ من الغد )  
 ( اذا بطفلين به تحيزا ) لكنه بينهما ماميرا  
 سابع جهالة الوارث لا لتباسه بغيره وذلك يكون في خمس مسائل  
 كثر ( الأولى ) أن يضع ولده في فناء المسجد ليلا ثم يندم صبا جافير جمع  
 ذمه فاذا فقه ولده ان ولم يعرف ولده منهم ما مات قبل الظهور فانه لا يرثه  
 دمه ما ويوضع ماله في بيت المال ونفقةهما على بيت المال ولا يرث  
 هـ الاخر ( الثانية ) امرأة أرضعت صبيا مع ولدها ثقات ولم يعلم  
 ما فلا يرثها واحد منهما ( الثالثة ) حرة وأمة ولدتا في بيت مظالم ولم  
 يولد لهما ولد واحد منهما ابل يسعي كل منهما في نصف قيمته  
 رابعة ) مسلم ونصراني اسما جارا لارضاع ولدهما ظنرا  
 لهما فبكر ولم يعلم ولد المسلم من ولد النصراني فالولدان مسلمان ولا  
 يقمن أبويهما زاد في المنية الا أن بصطحا فلهما أن يأخذوا الميراث  
 لأمسة ) رجل له ابن من حرة وابن من أمة الغير فارضعتهم ما ظنر حتى  
 أولم يعرف ولد الحرة فهو ما حران ويسعي كل واحد منهما في نصف  
 ما يولد لهما ولا يرثان أباهما تنبيهه عدا الشافعية من الموانع  
 بالحكمي قال الشنشوري وهو أن يلزم من التوريث عدمه كأن يقر  
 حائرا بابن للميت فيثبت نسبه ولا يرثاه وأما عندنا فان الميراث يكون  
 من لان الاقرار حجة ملزمة ولا يثبت النسب لان فيه تحميدا للنسب  
 انخير نص عليه في التتارخانية وغيرها وسيأتي في المستحقين

أصناف مستحق التركة

( امنح ذوى الفروض ثم العصبه ثم الذي منه عتاق الرقبة )  
 ان مستحق التركة أحد عشر صنفا ( الاول ) ذوا الفروض وهم الذين  
 سهمهم مقدرة في كتاب الله تعالى اوفي سنة رسوله صلى الله عليه  
 لم أو الاجاع فهو لا يقدرون في الارث على غيرهم فيمدأة سمة

بالسدس اذا كانت مع الاخت لا يورث تكملة للثلاثين قياسا على بنت الابن مع البنت كما في  
 واكة الشهية ووجود القياس هنا لا ينافي ما تقدم من انه لا مدخل للقياس في تقدير  
 يرث ادا اعطاه ثابا بالاجاع وان ظهر بالقياس

التركة بينهم (الثاني) العصبية والمراد بها النسبية بقريظة ذ  
 النسبية بعد في قولي ثم الذي منه عتاق الرقبة في فاذا بقي شيء من ذوى  
 الفروض فهو للعصبية النسبية على ترتيبهم -م الا في (الثالث) العصب  
 النسبية وهو مولى العتاقة وهو من كان سببا لثبوت قوة حكمة للرقبة  
 يرفع به ساع نفسه يد الاستيلاء والتملك ويصير بها مال لا لولا  
 والشهادة والمالكية فعند عدم العصبية النسبية يعطى للعصب  
 النسبية وانما قلت الذي منه عتاق الرقبة دون الذي من يعة  
 الرقبة ليشمل ما اذا كان العتق اختياريا بان عتق عليه بلفظ اعتا  
 او فرعه كتدبير او شراء ذى رحم محرم منه او اضطرار يا بان ورد  
 ذارحم محرما منه وعتق عليه فان العبارة الثانية لا تشمل الا اضطرار  
 (ثم الذي يعصبه اى بالنسب في عتق المعتق ثم من عصب)  
 (الرابع) عصبية مولى العتاقة اى اذا لم يوجد مولى العتاقة يستحق  
 لمن يعصبه من الذكور وكونه عصبية نسبية لمولى العتاقة لا ينافي  
 عصبية نسبية للميت (الخامس) عصبية مولى العتاقة النسبية اى  
 المعتق عند عدم عصبية مولى العتاقة النسبية وعند عدم  
 المعتق فلعصبته ايضا (قل) في الرقيق المختوم بقى ما اذا كان لمعة  
 معتق وفقد معتقه وعصبته فانه يبدأ معتق معتقه كما هو المنصوص  
 في بحث العصبان ثم بعصبته لا بالرد كما هو ظاهر كلامهم ثم ولم أر من  
 عليه ههنا ام

(ثم ذوى رد فارحام كذا في مولى الموالاة فن يعصب ذا)  
 (السادس) ذوى الرد فيرد على ذوى الفروض النسبية بقدر فروضه  
 كما سيأتى (السابع) ذوى الارحام اى عند عدم من ذكر الاحد  
 الزوجين يعطى لذوى الارحام (الثامن) مولى الموالاة وهو القاب  
 الموالاة الميت حين قال له انت مولى ترثي اذا مت وتعتل عنى اذا جئني  
 ولم يكن من العرب ولا من معاتبة هم ولا له وارث نسبي ولا عقل عنه يبد  
 المسأل أو مولى الموالاة آخر فيرثه القابل بعكس الا ان شرط ذل  
 من الجائنين وتحقق الشروط فيها (التاسع) عصبية مولى الموالاة  
 ترتيب عصبية مولى العتاقة سائحا في

(فن له افرأى بنسب في يحمله على السوى كابن ابي)

والا لا ينفك عن العتاقة  
 واما بقدم المعروف  
 لا ينفك عن العتاقة  
 من الرقيق المختوم  
 والظاهر انه متأخر  
 من المقر له بالنسب  
 لقوله تعالى وارثه يستدعى  
 ارث عصبته اه  
 ويشترط في صحته  
 ان لا يكون للمقر  
 مولى عتاقة معروف  
 وان لا يكون مكذبا  
 في المهر كما في رد المختار  
 في قوله حين قال له  
 انت مولى الخ له  
 أن يرجع مالم يعقل  
 عنه مولاه ويدخل  
 في العقد اولاده  
 الصغار وليس  
 الاسلام شرطاً على  
 واستحقاقه ثبت  
 بقوله تعالى والذين  
 عقدت ايمانكم  
 قوله تعالى توهم نصيبهم كما  
 عن في الفواكه الشمية  
 اناء وقد كان التوارث  
 سعي بالموالاة في ابتداء  
 يحجبونه عليه الصلاة  
 والسلام المدينة

أوله فهو غير صحيح في حق ذلك الغير الخ) أي فـكان كمن اشترى عبداً وكان قد اقرضه  
 من الأصل وكذلك البائع فيصح في حقه حتى يعتق عليه ولا يكون ولاؤه له ولم يطلع في حقه  
 بائع حتى لا يرجع عليه بالثمن (قوله شرائط صحته) أي كالحرية والبلوغ والعقل في المثل  
 صديق المقر له بالنسب إلا إذا كان صغيراً أو غير عاقل ١٥ أو مملوكاً ولا حاجة لتصديقه

كافي الرحيق المختوم  
 ومنها كونه بحيث  
 يولد مثله مثله وعد  
 كونه معروفاً  
 النسب (قوله بيت  
 المال) هو ما يوضع  
 في يد أمين لمصرف  
 في مصالح المسلمين  
 ونوعوه إلى أربعة  
 الأول بيت مال  
 الخمس أي خمس  
 الغنائم والمعادن  
 والركاز الثاني  
 بيت مال الصدقة  
 أي زكاة السواحل  
 وعشور الأراضي  
 وما أخذته العشائر  
 من تجار المسلمين  
 المار من عليه كما  
 في البدائع الثالث  
 خراج الأراضي  
 وخزينة الرؤس وما

(وكان مجهولاً وما صح النسب \* وذاباً ما صدق المقر أب)  
 (وان يصدق فهو وارث ثبت \* إذا شرط صحة توفرت)  
 (عاشر) المقر له بنسب لم يثبت واعتبر فيه قبيح داربعة (الاول) أن  
 ون مجهول النسب (الثاني) أن يكون محمولا على غيره كابن أخ  
 له ابن أبي وعمي فان هذا الاقرار يتضمن حمل النسب على الغير وهو  
 في المثال الاول والابن في المثال الثاني والجد في المثال الثالث  
 الغير صحيح في حق ذلك الغير ويصح في حق نفسه حتى تلزمه  
 أحكام من النفقة والحضانة والأرث لكنه مؤخر عن عصبية مولى  
 إلا وبكون هذا الاقرار وصية معني ولذا صرح حووه عنه ولا  
 قبل إلى فرع المقر له ولا إلى أصله كما في رد المحتار أما إذا لم يتضمن  
 بالنسب على غيره واشتمل على شرائط صحته أو جب ثبوت نسبه منه  
 دراجه في الورثة النسبية كأن يقر لمجهول النسب بأنه ابنه (الثالث)  
 لم يثبت نسب المقر له من ذلك الغير كأن لم يصدق أنه في هذا  
 سب أو لم يصدق الورثة ولم يشهد معه رجل آخر فإنه لو صدقه  
 ب أو الورثة وكانوا من أهل الاقرار أو شهد معه على النسب رجل آخر  
 ين كافي الورثة كما في عم زاده (الرابع) أن يموت المقر على اقراره فلو  
 مع عنه أو انكر ثم مات لا يرث المقر له من المقر وأظهروه لم أذكره نظماً  
 (فن له أوصى وزاد ياتهم \* عن ثلث في بيت مال منتظم)  
 (نادى عشر) الموصى له بما زاد عن الثلث أي إذا عدم من تقدم  
 له ثم يعطى لمن أوصى له بما زاد عن الثلث ولو بالجمع مع فار لم يوجد  
 له بالزائد في موضع المال في بيت المال على سبيل ألفي المسلمين

هذه العشار من تجار أهل الذمة والمستأمنين من أهل الحرب اه زاد الشرنبلالي في رسالته  
 الزيلعي وهديّة أهل الحرب وما أخذ منهم بغير قتال وما صولحو عليه لترك القتال قبل نزول  
 سكر بساحتهم الرابع بيت مال الفضة تسع والبرّة التي لا وارث لها أو لها وارث لا يرث عليه  
 هذا الزوجين ودية المقتول الذي لا ولي له من جملة تركة ولذا تنقض منها دينه \* فصرف  
 في الثاني البتيم والمساكين وابن السبيل وجاز صرفه لجنس واحد فتح وقدم فقير  
 وإخاء

المحسور وكفاية  
المعلماء والقضاة  
والعمال ورزق  
المقاتلة وذرائعهم  
كما في الهداية  
ومصرف الرابع  
هو اللقيط الفقير  
الفقراء الذين  
أولياء لهم فيعطى  
من نفقتهم وأدويةهم  
أو كفنتهم وعقل  
بعضهم وعامله  
من مصرفه العاجزون  
الفقراء ما يخصوا  
من الدر المختار ورد  
لمختار من باب العشر  
وفصل في كيفية  
القسمة من كتاب  
المجاهد (قوله بكل  
النوع الثاني) كما  
ثم ذكرك زواجاً وما  
لا واختين لا يوين  
لاختين لا م فالزوج  
بالنصف وللأم  
بالسدس وللأختين  
الابوين الثلثان  
والأختين لا م الثلث  
ع ومثال اختلاط  
بمع بكل النوع  
أني كما إذا خلف

### لا الارث

### الفروض

(ان الفروض في الكتاب ستة \* وأهلها الذكور هم أربعة: (١) (٢) (٣) (٤)  
(١) وضعفهم من الأناث ولتكن \* نوعين فالاول من ذين الثمن  
(والربع والنصف وأما الثاني \* فالسدس والثلث كذا الثلث  
(ومنتهاها خمسة لغوام \* وزوجة وأخوات ولتكن \* ولا  
الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة \* وهي النصف والربع  
والثلثان والثلث والسدس وأهلها الذكور أربعة وهم البيعة  
والجدة الصبيح وان علا والاخ لام والزوجة والأناث ثمانية ضعف الذكور  
وهـن الاخت لام والزوجة والبنث و بنت الابن وان سـ فلـ  
والاخت الشقيقة والاخت لاب والام والجدة الصبيحة \* وهي نو لـ  
فالثلث والربع والنصف نوع والسدس والثلث والثلثان نوع \*  
وغاية ما يجتمع من الفروض خمسة كالمومات عن أم وزوجة وشقيقة  
واخت لاب واخت لام فان للام السدس وللزوجة الربع وللشقيقة  
النصف وللأخت لاب السدس وللأخت لام السدس أيضاً وأما  
المسئلة من اثني عشر ولا يخرج هذه الفروض منها فاعول بربعها الى خمسة  
عشر

### مخراج الفروض

(سمى فرض سـهـه بالمخرج \* الا النصف فن اثنتين يجي)  
(كالربع من أربعة والسدس من \* ست ان الفروض افراد اثنين)  
(وان تمكن قد كررت من نوع \* فخرج الاقل فيهما مرعي)  
(والنصف ان بغير نوعه اختلط \* فأصله من ستة حاء فقط)  
(والربع في اختلاطه اثني عشر \* وضعفها في الثمن با هذا المستقر)  
لما كانت الفروض كاهـا كسورا كانت مخارجها مخارج السكسوم  
والمخرج جمع مخرج وهو أقل عدد يمكن ان يؤخذ منه كل فرض بانفراد  
صحيحاً \* ومخرج كل فرض سـهـه كالثلث من ثمانية والربع من أربعة  
النصف فن اثنتين وهذا عند انفرادها وأما اذا جاءت الفروض مكررة  
في المسئلة من نوع كالسدس والثلث مثلاً فمخرج الاقل هو المخرج  
فيكون ستة واذا اختلط النصف بكل النوع الثاني أو بضعه فمخرج  
المسئلة من ستة واذا اختلط الربع بكل النوع الثاني أو بضعه فمخرج

بـهـه وأما واختين لا يوين واختين لا م فالزوجة الربع وللأم السدس



اثنى عشر و اذا اختلط الثمن بالثلثين فقط أو بالسدس فقط فهي  
ربل أربعة وعشرين

في الاحوال الاربعينية - للورثة

في احوال الاب ثلاث

والاب سدس مع الابن قد وجب \* وبالبنات قد حواه وعصب  
(فيما بقي ومحض تعصيب ورد \* ان ولد ابنه اتقى أو الولد)  
والاب احوال ثلاث (الاولى) الفرض المطلق وهو السدس مع الابن  
ار ان الابن وان سفل والباقي للابن ان لم يكن ثمة وارث غيره  
لثانية) الفرض والتعصيب معا وذلك مع البنت أو بنت الابن وان  
ثلت فلها النصف وللاب السدس فرضا والباقي تعصبا (الثالثة)  
والاب تعصيب المحض عند عدم الولد وولد الابن وان سفل فيأخذ كل المال  
لم يكن ثمة اصحاب فروض والا فيأخذ باقيهم \* تنبيه \* زاد بعضهم  
ب حالة رابعة فقال ان له ثلثي الباقي بعد فرض احد الزوجين في  
ثلاثتين تسميان الغراوين \* الاولى زوج وام واب اصلها من ستة للزوج  
لنصف ثلاثة وللاب ثلثا الباقي وهو اثنان وللأم ثلثه وهو واحد  
والثانية زوجة وام واب اصلها اثنا عشر للزوجة الربع ثلاثة وللاب  
ثلثا الباقي ستة وللأم ثلثه ثلاثة وسما تيان في احوال الام لكن لا حاجة  
في زيادتها اذ هي ليست مغيرة لما ذكر من احواله بل هي من صور  
تعصيب المحض

في احوال الجدة اربع

(مثل الاب الجدة الصحيح وهو من \* لم يدل بالانثى وبالباحر من)  
الام مع الام وزوج فلها \* ثلث وام الاب ان بعضها  
للجدة الصحيح كالاب وهو الذي لا يدل الى الميت بانثى كاب الاب وان عدا  
الله الاحوال الثلاث التي للاب وحالة رابعة وهي حرمانه بالاب الا انه  
لند الامام بفارق الاب في مسثلتين من الفرائض \* الاولى ان الام اذا  
انت مع الجدة واحد الزوجين فلها ثلث جميع المال ولو كان مكان الجدة  
مثل فلها ثلث ما بقي بعد زيب احد الزوجين \* الثانية ان ام الاب  
الحوية بالاب ولا يحجبها الجدة لانها ليست من قبله وسما في بيان ذلك في  
حوال الجدة اما المسائل التي يفارقه فيها من الفرائض عند غير الامام  
نعت وانما لم انظمها لان المفتي به قول الامام

والاخنتين لا يورثن  
الثلثان وللأختين  
لام الثلث ومثاله  
اختلاط الثمن  
بالبنتين زوجة  
وبنتان وبالسدر  
زوجة وام وابن  
ثالث لهما (قوله من  
الفرائض) قيد بها  
لانه يفارقه في غيرها  
في اكثر من عشر  
مسائل كما في رد  
المحتار (قوله  
فثلاث) الاولى ان  
بني الاعيان  
والعلات يرثون مع  
الجدة عند أبي يوسف  
اما عند الامام فهم  
محجوبون بالجدة ولو  
كان مكان الجدة اب  
فيسقطون به اجماعا  
\* الثانية ان ابنا  
المعتق مع ابنه يأخذ  
سدس الولاة عند  
ابي يوسف وليس  
للجدة ذلك بل الولاة  
كله للابن ولا يأخذ  
الجدة شيئا من الولاة  
عند سائر الائمة  
\* الثالثة لو ترك  
احد ممتقه واحدة

قال ابو حنيفة يختص الجدد بالولاء وقال الاولاد بينهما ولو كان مكان الجد اب فالمرث كاله اب  
 كما في رد المحتار (قوله من قبيل الكلاله) قال المحضري في قوله تعالى وان كان رجل منكم  
 كلاله كان ناقصة ورجل اسمه او يورث صفته أي يورث منه وكلاله خبرها او يورث هو الخبر او  
 تمامه لا خبرها فكلاله على هذين أي نقص كان وتتمامها حال من ضمير يورث ومعناه  
 حينئذ ميت لم يخلف والد او لاولد ائرنه بالقرابة الخاصة وقيل نعت لمصدر محذوف أي  
 رآته كلاله فهي مفعول مطلق لقوله يورث ومعناها حينئذ قرابة ليست من جهة الوالد لا  
 ولد وقيل غير ذلك وقوله ١٨ او امرأتها حذف منه كلاله لدلالة ما قبله عليه و

في الاصل مصدر  
 معنى الكلال  
 التبع ثم استعيرت  
 لقرابة ليست  
 بالعضية كأنها  
 كالة وضعفة  
 بالنسبة إلى قرابة  
 العضية ثم وصف  
 بها الموروث مبالغة  
 أو بمعنى ذي كلاله  
 كقولك فلان من  
 ذوى قرابتي أي من  
 ذوى قرابتي اه  
 (قوله لمي) بالضم  
 جمع لموة بضم اللام  
 وفتحها بمعنى  
 العظيمة (قوله له

احوال بنى الام ثلاث

(اما بنو الام فثلاث للعدد \* على السوا والسدس للذي انفرد  
 بولد وولد ابن والاب \* والجدة ان صح بنى الام احجب  
 له بنى الام اي الاخوة والاخوات لام احوال ثلاث \* الاولى التي  
 للثنتين فصاعدا اذا كورهم وانا نهم في القسمة والاسم تحقق على السوا  
 \* الثانية السدس للمنفرد منهم \* الثالثة سقو طهم بالولد وولد الاب  
 والاب والجدة الصحيح لانهم من قبيل الكلاله وهي اسم لورثة ليس فيه  
 والد ولا ولد \* للزوج حالتان وللزوجة حالتان \*  
 (الرابع للزوج باولادهما \* وعند فقدهم له النصف لمي)  
 (والثمن للزوجة اولا كثيرا \* مع ولد الزوج ورابع ان عرى)  
 للزوج حالتان (الاولى) له الربع عند وجود الولد او ولد الابن وان سق  
 ولا فرق بين أن يكون الولد منه أو من غيره ولو من زنى كما في الجواهر البه  
 (الثانية) له النصف عند فقد الولد او ولد الابن ويرثها في عد  
 الطلاق الرجعي وفيما اذا باشرت سبب الفقرة وهي مريضة وماتت قبل  
 انقضاء العدة ولا يرثها في عدة الطلاق البائن \* وللزوجة حالتان  
 (الاولى) لها الثمن مع الولد أو ولد الابن واحدة كانت أو أكثر ولا فرق

الرابع أي سواء كان واحدا أو أكثر الوادعي رجلان

فاكثر من كاح ميمة وبرهننا على النكاح بعد موتها ولم تكن في بيت واحد منها ولا دخل  
 فانها يقتصمان ميراث زوج واحد لعدم الاولوية ولا فرق بين ما اذا ارخا واستوى تاريخها  
 يؤرخا وعلى كل منهما نصف المهر فان جاءت بولد ثبت النسب منها ويورث من كل منهما ميراث  
 ابن كامل وهما يرثان من الاب ميراث أب واحد وانما قلنا نكاح ميمة لانها لو كانت  
 شهاترا لم يران وهي لمن صدقته اذا لم تكن في يد من كذبته ولم يكن المكذب دخل بها وان أ  
 فالسابق أحق اه

ان يكون الولد منها أو من غيرها (الثانية) لها الربع ان عرى الزوج  
الولد أو ولد الابن وترثه في عدة الطلاق الرجعي وفي عدة طلاق  
المرأة في مرض موته طلاقاً بائناً طائفاً بالارضها وكانت مدخولاً بها  
لثمة فلو كان في صحته أو كان مكرهاً أو كانت راضية بأن خالعت وفي  
كل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة العنين فحسبنا في  
نت في عدة المخولة ولا تراث بزانية وبصر عن المجتبي لكن حكم ابن  
الحنفية في عدة الغرائد قولاً آخر أنها تراث وان تصادق على عدم الدخول  
في المخولة

### أحوال البنات ثلاث وبنات الابن ست

أ (نصف الميت ثلثان للبنات \* وانهن بائنة معصيات)  
و (كذابنات الابن حيث فقدت \* صلبية أحوالهن رتبت)  
ب (وخرن سدس مع بنت الميت \* تكملة للثلثين ياتي)  
ج (وان يكن ثمت غلام عصبت \* به التي حازته بل ومن علمت)  
د (سوى التي تمال سدساً كاملاً \* ويحجب التي تكون أسفلاً)  
هـ (أخ لمن ذا أو ابن الأخ أو \* هو ابن عم فله الضعف حبوا)  
و (من زائد النصف اذا حاذى وان \* نأى فمن ثلث يزيد فاستين)  
ز (واسم المحاذي ان تلك الفروض ما \* أبقث لهم شيئاً مشوم فاعلموا)  
ح (أما الميسرك فانه الذي \* نأى ان الفروض أبقث فاحتمد)  
ط (وخين باليتمين الا أن يرى \* تعصيهن بالميسرك جرى)  
ث (ابن ابنه في زائد الثلثين \* وان نأى وخين بابن عين)  
جـ (الصلب ثلاث أحوال (الاولى) النصف للواحدة (الثانية)  
د (ان للثنتين فأكثر (الثالثة) تعصيهن بالابن فله ضعف مال لا نثي  
هـ (بنات الابن فلهن ست أحوال ثلاث منها ما ذكر للبنات عند فقد  
ثمة (والرابعة) لمن السدس مع الواحدة الصلبية تكملة للثلثين الا  
أن يحذفن انهن غلام





(أما اللواتي ينتمين للاب \* فزدن حياء بالشقيق الاقرب  
 وبشقيقة بنت عصب \* وعن أخيه لا يسه قد مدت)  
 (والاخذت للاب مع العينية \* كينت الابن أي مع الصليبية)  
 (فتأخذ السدس وتلك النصف \* وبالاخ التي عصب عنه يلقي)  
 (وهو المشوم ان تلك الفروض لم \* تنطبق لهم شياً به المنع الم)  
 (وقل لها مع اثنتين مالك \* الا بتعصيب أخ ميسارك)  
 الاخوات الشقيقات كالصليبيات عند فقد البنات وبنات الابن ولهن  
 خمس أحوال (الاولى) النصف للواحدة (الثانية) الثلثان للثنتين  
 فصاعداً (الثالثة) تعصمهن باخ لا يوين فله ضعفهن (الرابعة) صيرورتهن  
 عصبة مع البنت أو بنت الابن فلهن الباقي وهو النصف مع البنت  
 والثالث مع البنتين فصاعداً الا ان استغرقت الفروض التركة فلا  
 يكون لهن شيء كالتوكت بنتين وزوجاً وأختاً فاصلها اثنا عشر وتقول  
 لثلاثة عشر للبنتين ثمانية وللزوج ثلاثة وللأم اثنان وسقطت الاخت  
 وهذه الاحوال تكون للاخوات لاب عند فقد الاخت لا يوين  
 (الخامسة) سقوطهن بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب والجد الصحيح  
 وان علا ويزدن اللواتي ينتمين للاب سقوطاً بالاخ الشقيق لانهم من  
 صر عن عصبة به ثم حججهم لان له قوة القرابة وبالاخت الشقيقة أيضاً  
 اذا صارت عصبة مع البنت حتى انها تقدم على اخي الميت لا يسه  
 وكذا الاخت لاب تصير عصبة بالبنت فتجب من حجبها أخوها \* ولهن  
 حالة سادسة وهي انه اذا اجتمعت العينية مع العلمية تصير العينية  
 كالصليبية فتأخذ النصف والعينية كينت الابن فتأخذ السدس تكملة  
 للثلثين الا أن يكون معها أخ لاب فيعصم في النصف فله ضعفها وتسقط  
 معه لو استغرقت الفروض التركة فيكون خامسوما \* ولهن حالة سابعة  
 وهي سقوطهن بالعينية بين الا أن يكون معهن أخ لاب فيعصمهن في  
 الثلث الباقي للذكر مع نخط الانثيين فيكون أخا ميساركا ويسقطن معه  
 لو استغرقت الفروض التركة

### \* الا كدرية \*

- (ولا يرتبه في الاكدرية \* وثلاثاً عينية او علمية)  
 (والزوج والجد وأم تحجب \* فالأخت عندنا بحجب)  
 (والشاذي ضم فيها نصفها \* لسدسه ثم حياء ضعفها)

كدرية مسئلة مشهورة عند الشافعية وهي أخت شقيقة أولاد  
زوج وجد وأم سميت بالان اسم الزوج أو السائل أو قبيلة الميتة  
المسؤل أو قبيلته كدر أو لا يكونها كدرت على زيد مذهب أي لانه  
يفرض للاخوة مع الجدة ولا يعيل بل يسقطهم اذا لم يبق شيء وقد فرض  
لاخت النصف وأعمال المسألة من ستة الى تسعة ثم جمع نصف الاخت  
مدس الجدة وقسمها على جهة التعصيب فاعطى الجدة ضعف الاخت  
ل ابن الهاشم وينبغي حينئذ ان تسمى مكدره لأ كدرية وعندنا  
ارث للاخت مع الجدة وهو يحجمها

### ✽ المشركة ✽

أم باخيف وزوج منعت ✽ شقيقة حيث الفروض استغرقت  
والشافعي مع بنهم اشركة ✽ فهذه اليمية المشركة  
هذه المسألة تسمى عند الشافعية بالمشركة بالفتح أو الكسرة اليمية وهي  
زوج وذو سدس من أم أو جدة كافي الشنشوري واثنان فأكثر من  
ولاد الام وعصبة شقيق ذكراً كثر ولو كان معه أنثى والحكم فيها  
بند فانها لا شيء للشقيق لانه عصبة وقد استغرقت الفروض التركة  
والشافعي شرك الاشقاء مع بنى الام في الثلث وجعلهم كلهم لام وسوى  
بنهم ذكوراً وانما سميت بالمشركة لما فيها من التشريك بسبب تسميتها  
اليمية أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى فيها اولاً بسقوط الشقيق  
ثم رفعت له ثانياً فاراد ان يقضى بذلك فقال له بعض الاخوة هب أن ابانا  
كان حماراً أو حراً ملقى في اليم فلذا سميت بما تقدم

### ✽ احوال الام ثلاث ✽

للأم سدس ان تكن مع الولد ✽ او ولد ابن او باخوة عدد  
ان عدموا ثلث وثلث الباقي من ✽ زوج او الزوجة بالاب زكن  
لام ثلاث احوال (الاولى) السدس مع الولد لولد الابن وان سفل او  
لاثنين من الاخوة والاخوات فصاعداً من اى جهة كانوا (الثانية)  
ثلث عنه عدم هـ راء المذكورين وعدم الاب واحد الزوجين  
(الثالثة) ثلث ما يبق بعد فرض احد الزوجين اذا كانت مع الاب وتحت  
تصور ثلث تسميان بالغراوين لشهرتهما كالكوكب الاغرو والعمرية  
انضاء عمر بن الخطاب رضى الله عنه فيها بذلك فاذا كانت مع الزوج

والاب يكون ثلث الباقي بعد الزوج سدسا واذا كانت مع الزوجة والاب  
يكون ثلث الباقي ربعا كانت مع المجدد واحد الزوجين فلها  
جميع المال كما تقدم

✽ لایعہ حالہ ان ✽

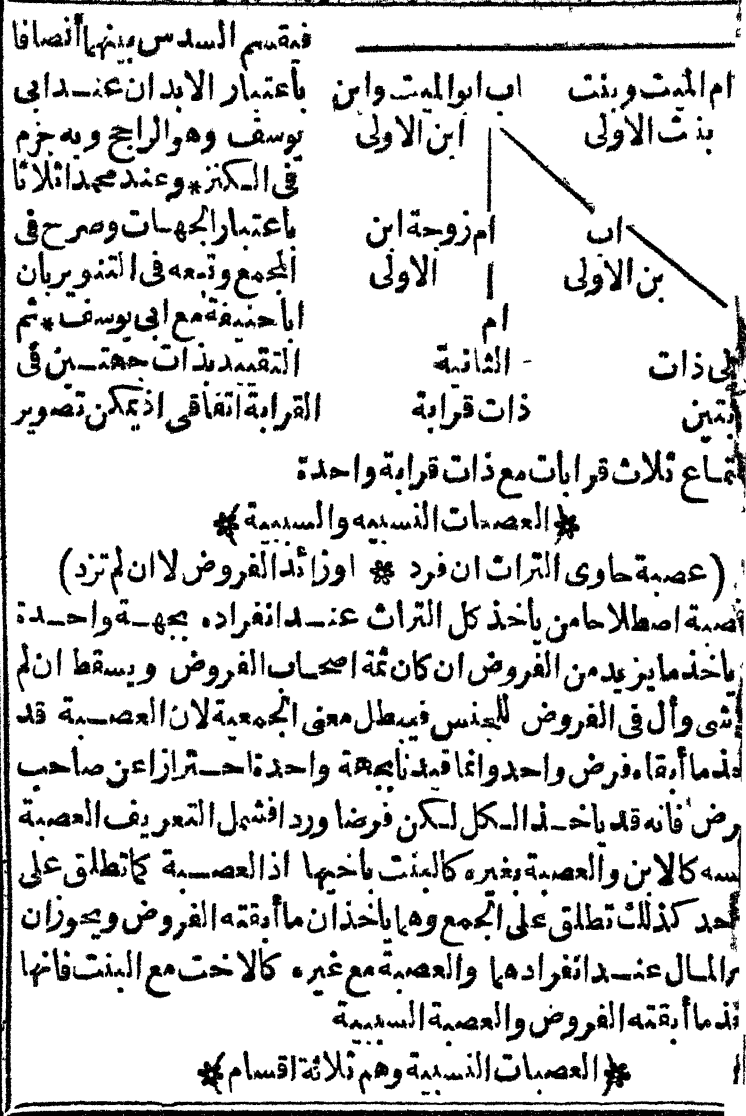
(المجدة صحت بلا جد فسد \* سدس وان كثرن واستوين حد  
بالام حين كيف كن والاب \* لمن به ادلت كجد يحجب  
(وتحجب البعدي بذات القرب \* وارثة اوهى ذات حجب  
للمعدة الصحيحة حالتان والمراد بالصحة التي لم تدل بجد فاسد و قد مر تعري  
(الحالة الاولى) لها السدس سواء كان لام اولاب وسواء كانت واحد  
او اكثر اذا استمويين في حداي كن متحاذايات في الدرجة \* وطر  
معرفه الوارثات منهن ان قد ذكر بمقدار العدد الذي تريده لفظة أ  
تبدل الام الاخيرة من طرف الميت بأب في كل مرتبة الى ان يبقى ام واحد.  
فلو مثلت عن اربع جددات وارثات مثلا فتقول ام ام ام ام \* ام  
ام اب \* ام ام أبي اب \* ام ابى ابى اب فالاولى امية والباقون  
ابويات ولا يتاقي التعداد في الاميات مع الصحة لانه متى تخلل هن اب يكونوا  
فاسدا وما فوقه من المجددات فاسدات \* فالمجدة الصحيحة من جهة الا  
واحده ابدا (الحالة الثانية) سقوطهن بالام سواء كن ابويات او اميات  
وتسقط الابوية بالاب لا دلالتها به وكذا بالجحدان ادلت به اما اذا لم تدل  
به فلا يحجبها وان علت كام ام الاب فانها ترث مع الجدل لانها ليست من قبيل  
بل هي زوجته ان كان بعدها عن الميت بدرجة واحدة وام زوجته ار  
كان بعدها بدرجتين على هذه الصورة

وتحجب البعدي من أي جهة كانت بالقربي  
من أي جهة كانت سواء كانت القربي واردة  
أو محجوبة كام الأب المحجوبة بالأب فانهم  
تحجب أم أم الأم  
ومن تحوز جهتي قرابة \* كن تحوز جهة الوراثة  
يعني إذا كانت جدة ذات قرابتين كام أم الأم  
وهي أيضا أم أبي الأب وأخرى ذات قرابة  
واحدة كام أم الأب بهذه الصورة

(قوله سدسنا) أى  
 ويسمى ثلثنا ثانيا  
 فتح قوله تعالى وورثه  
 أنباء فلا ممة الثلث  
 كما فى الدر (قوله ربيعا)  
 يقال فيه ماقيل  
 فى الذى قبله وقد  
 انظر البدر الدمامينى  
 فى الام فى هـ هذه  
 الحاملة فقال \* قل لمن  
 اتقن الفرائض فيها  
 \* ايما امرأة لها  
 الربع فرض  
 \* لا يعول ولا يرث  
 وليست \* زوجة  
 الميت \* بل بذلك  
 تنقضوا \* ثم قل لى  
 ربعا \* فى أى ارث  
 \* ليس فيه عند  
 لائمة \* تنقض \* وقالت  
 فى جوابه \* تلك أم  
 مع زوجة وأبيه \*  
 ثلث باق لها هو  
 الربع فرض \* بعد  
 ربع لزوجته  
 فبئس الغر \*  
 جمع الربعين لا غير  
 أمضوا \*



بمعنى الاحاطة  
والمتمددى بنفسه  
بمعنى الشد وكلاهما  
كضرب والمصدر  
العصب كالضرب  
ومدار هذه المادة  
على القوة لما فيها  
من معنى الاحاطة  
والشد ويسمى بها  
الواحد والجمع  
والمذكر والمؤنث  
للتأنيب وقاوا في  
مصدرها العصبية  
والله ذكر يعصب  
المرأة أى يجعلها  
عصبية وعلى جعل  
العصبية اسما  
فالعصبيات جمع  
المفرد والتعصيب  
صدر عصب المشد  
عصب فهو معصب  
٢ (قوله العصبية



خلاصه اصطلاحاً) هذا التعريف للعصبية بحكمه فهو دورى وقد يقال لا يضر ذلك اذ  
يؤدى في مثله التعريف الاسمي وهو شائع بالحكم ويحصل به التصور اما الذى لا يصح بالحكم  
تعريف المحققى (قوله كاللاخت) يرد على هذا ان الاخوات عصبان مع البنات ولا يحزن  
مع المال عند الانفراق بجهة واحدة فلا يكون التعريف جامعاً ويجب ان ينظر في حالة الانفراق  
بعصبان بل من صاحبات فرض وفي تلك الحالة يلزم خروجهن اذ لسن من افراد المعرف

العصبات النسبية ثلاثة عصبية بنفسه وعصبية بغيره وعصبية مع غيره  
﴿الاول العصبية بنفسه ولهم اربع احوال﴾  
(عصبية بنفسه يا من ضبط ﴿قل ذكركم يدل بالانثى فقط﴾  
العصبية بنفسه كل ذكركم يدل بالانثى وحدها سواء ادلى بذكركم فقط كما  
الابن اولم يدل باحد كالأب أو ادلى بالانثى مع ذكر كالأخ الشقيق نحر  
عنه من ادلى بالانثى فقط كابن الأم فإنه ليس بعصبية  
(جهاتهم اربعة بنوة ﴿ابوة وبعدها اخوة﴾  
﴿ثم عمومته له اولاً به ﴿أوجدته كذا بنوا﴾ كل انتبه﴾  
﴿بالجهة التقديم ثم قرينه ﴿فقوة بأمه وأبه﴾  
﴿فقدّم ابن الميت ثم فحله ﴿فالاب فالجد فالخوة له﴾  
﴿ثم بنى الاخوة فالعم على ﴿ترتيبه مع ابنه كما علا﴾  
﴿والابن يحجب ابن الابن والاب ﴿يحجب جده فهو منه أقرب﴾  
﴿والاخ والعم الشقيق أقوى ﴿من ذى أب كذا ابن كل يقوى﴾  
﴿فان تساوا فاقسم المال على ﴿رؤسهم لا أصلهم للثلاثة﴾  
جهات العصبية بنفسه اربعة فالاولى البنوة والثانية الابوة والثالثة  
الاخوة والرابعة العمومة له اولاً به أو بجدّه وان علا وكذا بنوه هم فهو  
اربعة أصناف فالمنفرد منهم ياخذ كل المال كما تقدم وإذا تعددوا فله  
أربع احوال (الاولى) تعدد جهاتهم والتقديم فيهم حينئذ بالجهة  
فالبنوة تقدم على الابوة والابوة على الاخوة والاخوة على العمومة فيقدم  
الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاب ثم الجد الصحيح وان علا ثم الاخوة ثم بنوه  
وان سفلوا ثم الاعمام ثم بنوهم وان سفلوا ولا فرق بين أن يكون تعدد  
الجهات في أشخاص أو في شخص كما لو تزوج شخص ببنت عمه فأولدها أم  
فهذا الابن عصبته من جهة بين بالبنوة وبينى العمومة فيرثها باقوان  
وهو البنوة (الحالة الثانية) اتحاد جهتهم مع تفاوت درجاتهم في  
والتقديم حينئذ بالقرب فيقدم الابن على ابن الابن ويقدم الاب على  
الجد ويقدم الجد على أب الجد ويقدم الاخ على ابن الاخ ويقدم العم  
ابن العم ويقدم ابن عمه على عم أبيه ويقدم عم أبيه على ابن عم أبيه ويقدم  
ابن عم أبيه على عم جده ويقدم عم جده على ابن عم جده وهو كذا  
لوعلى عمومته الجد (الحالة الثالثة) اتحاد جهتهم مع استواء درجاتهم  
وتفاوتهم في القوة كأن يكون بعضهم لابوين وبعضهم لاب والعمومة

فيهم حينئذ بالقوة فالأخ لأبوين يقدم على الأخ لأب وابن الأخ لأبوين  
يقدم على ابن الأخ لأب والعلم لأبوين يقدم على العلم لأب وابن العلم لأبوين  
يقدم على ابن العلم لأب وقس عليهم عمومة الأب والجد (الحالة الرابعة)  
اتحاد جهتهم واستواء درجاتهم وقوتهم كابن أخ وعشرة بني أخ آخر فيقسم  
المال بينهم باعتبار رؤسهم لأصولهم فالمال بينهم في هذا المثال على  
أحد عشر سهما كما في الرحيق المختوم

### ❦ الثاني العصبية بغيره ❦

(عصبية بغيره من ذوات ❦ نصف يصرن بأخ معصبات)  
(وزد بنت الابن ابن عمها ❦ وابن أخيها ان نأت عن سهمها)  
(وكل من ليست بذات سهم ❦ مثل ابنة الأخ و بنت العلم)  
(وعمة بالأخ لم تعصب ❦ كذلك بنت معتمق ذي سبب)

هذه الأبيات مشتقة على مسئلتين (الأولى) في بيان العصبية بغيره وهن  
كذوات النصف أي البنت و بنت الابن والأخت لأبوين والأخت لأب  
ت يصرن عصبية بالغير أي بأخيهن سواء كن مفردات أو متعدّدات  
أدعصب البنت الصليبية ابن الميت الذي في درجاتها أمام ابن الابن  
أف يفرض لها النصف وكذا الأخت الشقيقة بعصمها الأخ الشقيق أما  
أخ الأخ لأب فيفرض لها النصف و بنت الابن كما بعصمها ابن الابن إذا  
أكان أخاها كذلك بعصمها ابن عمها الكأذى لها بدون شرط وكذا ابن أخيها  
أمن حيث أنه ابن ابن وابن ابن عمها السافلان عنها بشرط أن لا تكون  
أ ذات سهم كما مر في أحوال البنات (المسئلة الثانية) في الأخوات اللاتي  
أ لا يصرن عصبية بأخيهن وهن كل من ليست بذات فرض كابنة الأخ  
أش و بنت العم اللتين ليستا بناتي ابن والعمّة و بنت المعتمق فلا يصرن عصبية  
أ بأخيهن

### ❦ الثالث العصبية مع غيره ❦

(عصبية مع غيره الأخت إذا ❦ كانت مع البنت وان نأت كذا)

يعني أن الأخت ولو متعددة تكون عصبية مع البنت واحدة فأكثر صليبية  
أ أو بنت ابن وان تكن نأت أي سفلت ك بنت ابن الابن سواء كانت  
أ الأخت شقيقة أو لأب وحينئذ فتقدم الشقيقة على أخيها لأب كما مر وغير  
أ الشقيقة على ابن الأخ ❦ فائدة ❦ العصبية قد تؤثر في أصل الاستحقاق  
أ ك بنت ابن وابن ابن مع بنتين فلولاً عصو بينهما سقطت فهو الأقرب

(قوله فيهم)

عصبية بالغير)

بعضهم بالغير

لا سهم له أخت

عن الأب وأب

ولا حاجة إلى ذلك

لان اختيمها غم

داخلتين اذ لست

من ذوات النصف

ماداما اختين لا

وجد (قوله العصبية

مع غيره) الغم

بين العصبية بغير

والعصبية مع غير

ان الغير في الأول

عصبية بنفسه

فتتعدى بسبب

العصبية إلى الأخت

وفي الثانية لا

بعصبية بل وجود

شرط لتحقها (قوله

الأخت

متعددة الخ)

ولم يكن معها أ

يساويها مالوكا

فترت معه تعصب

بالغير لا تعصب

مع الغير فيكون

نصف مالا

المبارك وقد تؤثر في النقصان كينت وابن اذلولاء عصبو بتم الاخذت  
النصف وقد تؤثر في الحرمان كينت ابن وابن ابن مع بنت وزوج وابوين  
اذلولاء عصبو بتم السك ان لها السدس عاثلا فهو القريب المشوم وقد لا تؤثر  
شيئا كينت وبنت ابن وابن ابن

### ✽ العصبية السببية ✽

(عصبية بسبب اذوالعتق ✽ وان يكن لغير وجه الحق)  
(فعصبية الله كور بالنسب ✽ فعتق المعتق ثم من عصب)  
العصبية السببية مولى العتاقة وان يكن عتقه لغير وجه الحق كان عتقه  
لرسول اولولوى او اعمته بشرط أن لا ولاء عليه او على مال او استملاذ  
عصبية الله كور بالنسب اي العصبية بنفسه ويراعي فيهم من الترتيب  
ما تقدم وعند فقدهم فعتق المعتق ثم عصبته على الترتيب المذكور  
معتق معتق المعتق ثم عصبته كما في رد المحتار وقولي مولى المعتق يشمل  
الاختياري والاضطاري

وله ولا سى للزنا

بن ورثة المعتق

فليس في عصبية

عتق الوارثين من

عتيق من هو

عصبية بغيره أو مع

غيره لكن في

عتق المختوم وأما

عتق المعتق فلا

يملك في ظاهر

واية وافق بعضهم

له لا بطريق

ارث بل لكونها

رب الناس

ببل ولدوى

حامه بل ولولد

ناعا (قوله بين

شتر في الاب)

ليأت أحدهما

عصبية فالعصبية

وم مقامها في

صتها والاخرى

لي حلهما

وله لانه عصبه عصبته (أى وليس هو بعصبه لها) والاورث قال الشنشورى فى الفصل  
 الثانى فى حكم الولاء ولاولاء لعصبه عصبه المعتق اذ لم يكن عصبه للمعتق كما اذا تزوج امرأة  
 غير قبيلتها وولدت ابنا واعتقت عبدا ثم مات ٢٩ عتيةها عن ابن عم ولدها فقط فلا

يرثه لانه ليس  
 بعصبه لها وان كان  
 عصبه عصبته  
 قال محشي الخضرى  
 قوله من غير  
 قبيلتها المراد انها  
 تزوجت بغير عاصب  
 فلو تزوجت  
 بعاصبها كان عهد  
 فأتت بولد كانت  
 ابنها هم عصبته  
 فاذا ماتت عتيةها  
 بعد ما و بعد ابنه  
 كان ميراثه لعصبته  
 الابن لا يكونهم  
 له بل يكونهم عصبته  
 المعتقة اهـ  
 قرر يتضح ان  
 قول السيد عابد  
 فلا ميراث لزوجته  
 لانه عصبه عصبته  
 محله اذ لم يدر  
 عصبه لها والاورث  
 قوله كالوفاة

(الاذا جاز الولاء معتق \* اوزالك عاصب له قد حققوا)  
 ل فى رد المحتار عصبه عصبه المعتق لا يرث من العتيق بسانه ان امرأة  
 تبتعت عبدا ثم ماتت عن زوج وابن منه ثم مات العتيق فاليراث لابنها  
 (له عصبته) فالومات الابن قبل العتيق فلا ميراث لزوجها لانه عصبه  
 (عصبته) وأما اذا أعتق زيد مثلاً بعد ان تبتعت عبداً ثم مات الآخر  
 قبل تبتع آخر ومات العتيق الثالث وترك عراً عصبه المعتق الاول اى  
 عصبته زيد فان عراً يرث العتيق الثالث وان كان فى صورة عصبه عصبه  
 المعتق لكن لا لذلك بل لان العتيق الاول جـر ولاء هذا الميت فيرثه عمرو  
 بعصبه العتيق الاول لقيامه اى عمرو بمقام المعتق الاول اى زيد اهـ  
 \* فى من يرث عند اجتماع كل الورثة \*  
 (وفى اجتماع للذكور الوارث \* الاب والابن وزوج ماكت)  
 (وفى النساء الوارثات خمس \* بنت وبنت ابن له والعرس)  
 (والام والاخت الشقيقة ولو \* كانوا جميعاً فلخمس قد حبوا)  
 (الوالدين بافتى والولدين \* وأحد الزوجين فاعلم دون من)  
 (الاجتمع كل الذكور من ذوى القروض والعصمات فالوارثون منهم ثلاثة  
 الاب والابن والزوج واذا اجتمع كل الانثى فالوارثات منهن خمس البنت  
 وبنت الابن والزوجة والام والاخت الشقيقة واذا اختلط الذكور  
 والانثى فيرث منهم خمسة الاب والام والابن والبنت وأحد الزوجين  
 \* فى الوارثين بسببين \*  
 (ذو سببين دون مانع جلا \* بالكل منهما له الارث اجعلا)  
 (كزوجة تكون بنت عمه \* أو كان قد أعتقها الغنمه)  
 يستحق الارث كما يكون بسبب واحد كنه لى يكون بسببين ويرث  
 بكل منهما اذ لم يكن ثمة مانع كالومات عن زوج هو ابن عمها أو معتقها

من زوج هو ابن عمها) قد الغر بعضهم فى ثلاثة اخوة اشقاء ابناء عم لانثى اصغرهم يرثه  
 الزوجية والعصوبة والا كبر ان يرثان منها بالعصوبة فقط وقال ثلاثة اخوة لاب وام  
 وكلهم الى خير فقير فافادتهم هم وف الدهرارنا وكان لميتهم مال كثير \* فصار الا كبرا  
 هنالك ثلثا \* وباقى المال احرزه الصغير \* وقلت فى جوابه

اولئك هم بنوعهم لانني ٣٠ ولكن بعلمها ذلك الصديق فنصف بالنسكاج له وسد

بتهصيب فكان  
له للعصبة كثير  
(قوله الحجب) هو  
لغة المنع ومنه  
الحجاب لما يستر  
به الشيء ويمنع عن  
النظر اليه واصطلاحاً  
منع من يتأهل  
للارث بالتزويج  
كان له لولا مخرج  
القاتل والكافر  
وشمل نوعي الحجب  
لان من كان منعه  
لغيره في نفسه  
ككونه رقيقاً أو  
قائلاً يسمى محروماً  
ويحجب بالوصف  
فهو الذي وجد  
فيه ما يغوت به  
أهلية الارث ومن  
كان منعه لغيره  
غیره وهو قوة  
قاربة في ذلك الغير  
تسمى محجوباً  
ويحجب بالشخص  
هو الذي وجد فيه  
ما يغوت به أهلية  
الارث بالأكية أو  
ارث سهمهم مقدراً

فيرث منها النصف بسبب الزوجية والباقي بسبب التبعصبة أو الوالد  
وأما اذا كان ثمة مانع فلا يرث بهما كما لو كان مع زوجها ابن فان الزوج يرث  
بالزوجية فقط (في الوارثين بقربائين) (ومن به قرابته ان اجتماعاً) (فيهم ما ورثه ان لم يمنعها)  
(كما اذا كان له ابن عم) (ومع ذافه وواخ للام)  
لو اجتمع جهة قرابة في شخص يرث بهما اذ لم يمنع منهما مانع كما لو ترك  
عم احدهما اخ لام فان السدس له فرضاً ويقسمان الباقي تعصيباً

الحجب

(للأم والزوجين والاخت لاب) (وبنت الابن حجب نقصان النسبة)  
(وحجب حرمان مضي مفصلاً) (في ذكر احوال ذوي الارث اعقاباً)  
(أما الذي لم يسل بالحرمان) (فالابوان) (وذكر الزوجية)  
(والوالدان ايها الفهيم) (ويحجب المحجب وب لا المحرور)  
(كانخوة بالاب خابوا حجبوا) (أما مثلها السدس قلبه)  
الحجب اما حجب نقصان وهو منع شخص معين عن فرض مقدراً في فرض  
اقل منه لوجود آخر والمحجوبون به هم الأم والزوجان والاخت لأم  
وبنت الابن وحجب حرمان وهو منع شخص معين عن الارث بالأكية  
لوجود شخص آخر المحجوبون به هم الذين يسقطون بغيرهم كالاخوات  
لاب مع الاخ الشقيق فانهم يسقطون به وكما جدمع الاب فان الجدمع  
به وقدمضى ذلك مفصلاً في شرح احوال ذوي الفروض والعصبات  
بالاستتقاء أن سمة لا يحجبون حجب حرمان وهم الابوان والزوجان  
والوالدان أي الابن والبنت والمحروم بسبب كونه رقيقاً أو كافراً  
لا يحجب غيره أصلاً لا حجب حرمان ولا حجب نقصان فلا يحجب المدلى  
المحرور المدلى من الميراث اذ صفة الحرمان قاصرة على المدلى به لا غير لا يرث  
من ليس فيه أهلية الارث كالمدوم فلو مات عن اب رقيق وجد حرمان  
اب فالارث للجد اما المحجوب نقصاناً أو حرماناً فيحجب غيره فالاول كالأم  
مع الولد فانها محجوبة به من الثلث الى السدس ومع ذلك تحجب الجدمع  
والأبوية والاشافي كالأقربين من الاخوة فانها لا يرثان مع الاب ويحجبان  
الأم من الثلث الى السدس وكأم الاب فانها محجوبة به ومع ذلك فتحجب

قل منه دون أهليته وقسموا الحجب بالشخص الى حجب نقصان وحجب  
حرمان وسيأتي تعريفهما

في التماثل والتداخل والتوافق والتباعد

(ان عدداً استويا تماثلاً كالست والست وقل هذا خلا)  
 (ان اصغر الاثنين عدداً أكبراً وهذا كاربعة مع اثني عشر)  
 (وان يكن بينهما سواهما فقط توافقا بجزئيهما)  
 (فان يك الاثنين قبالة نصف وان ثلاثة فقل بثلاث يافطن)  
 (وهكذا بالجزء فوق العشر وان تباعد فليس يحصى)  
 (عددهما اذاً غير الواحد كالست والسبع وقس في الزائد)  
 نل العددين كون أحدهما بالعدد الآخر كثلثة وثلثة ويسميان  
 تماثلين ولا بد ههنا من اعتبارهما في محالين والافطام الثلثة مجردا  
 المحل لا تعدد فيه فلا يتصف بالمساواة وتداخل العددين المختلفين  
 أثر كل منهما للواحد أن يعد اصغرهما الا كبر اى يغنيه فلا يبقى من  
 كبر شيء اذا اتى منه الا صغر مرتين فاكثر كاربعة واثني عشر فانك اذا  
 بت الاربعة من الاثني عشر ثلاث مرات لم يبق منها شيء فهذه ان  
 اذن يسميان بالتداخلين او يقال بينهما دخالية ومن أمارات  
 التداخل ان يكون الاصغر زوجا والا كطرفا وتوافق العددين  
 جزء كالنصف ونظائره ان لا يعد الاقل الا كثر بل يغنيهما عدد ثالث  
 لو احدث فان يك اثنين فيتم توافقا بالنصف كما في العشرة والاربعة  
 بك ثلاثة فيتم توافقا بالثالث كما في التسعة والاثني عشر وان يكن  
 فيتم توافقا بالربيع كالثمانية مع العشرين وهكذا الى العشرة وفيما  
 العشرة يتوافقان بجزء العدد فان يكن أحد عشر فيتم توافقا بجزء من  
 عشر كاثني عشر وعشرين مع ثلاثة وثلثين فان العدد الذي يعدهما  
 غير وان يكن ثلاثة عشر فيتم توافقا بجزء من ثلاثة عشر كستة  
 وعشرين وتسعة وثلثين فان العدد الذي يعدهما هو الثلاثة عشر  
 به اذا توافقا في عدد مركب وهو ما يتألف من ضرب عدد في عدد  
 ستة عشر مع ثلاثين وخمسة واربعين مثلاً فان شئت قلت يتوافقان  
 الخمس او بخمسة الثلث او بجزء من خمسة عشر فيعبر عنه  
 بسور المنطقة المضافة او بالجزء بخلاف غير المركب فانه لا يعبر عنه  
 بجزء فقط وتباين العددين ان لا يغني العددين المختلفين عدد ثالث  
 حد كالست والسبع وقس عليها فيما زاد عن ذلك

(قوله بالتداخلين)  
 (الح) ان قلت صيغتهما  
 التفاعل والمفاعلة  
 موضوعتان لان  
 يكون الفعل من  
 الجانبين وذلك غير  
 متحقق في التداخل  
 والمداخل لان  
 الاكثر غير داخل  
 في الاقل قلت ان  
 قبول الفعل ينزل  
 منزلة نفس الفعل  
 كما في تباعد وعالج  
 الطبيب المريض  
 وان تفاعل وفاعل  
 باثنيان بمعنى فعل  
 كتحاوز وسافر  
 فيكون من جانب  
 واحد (قوله كالتماثلية  
 والعشرين) أي  
 فان الاربعة تعددهما  
 فهما متوافقان في  
 كسر وهو الربيع  
 اذ هي مخرج لجزء  
 ذلك الوفق اى الجزء  
 الذي وقعت فيه  
 الموافقة والمعتبر

### في التصحيح

هو تفعيل من الصحة ضد السقم ويطلق اصطلاحا بالاشتراك اللفظي على اخذ السهم من اقل عدد يمكن على وجه لا يقع فيه الكسر على احد المستحقين ورثة كانوا او غرما وعلى المخرج المصحح وهو ذلك العدد والمراد هنا الاول

في هذه الصناعة  
اذا تعدد العاد أكثر  
عدد يعد هما يكون  
جزء الوفق اقل  
فيسهل الحساب  
ولا يلتفت الى ان  
الاثنين تعدد  
ايضا في توافقان  
بالنصف (قوله جزء  
سهم) معناه نصيب  
كل واحد من آحاد  
الاصل او مبلغه  
بالعول او من التصحيح  
جزء بمعنى نصيب  
والسهم هو الواحد  
من الاصل والتصحيح  
(قوله وان ترد  
تعرف) بالرفع وهو  
مع حذف أن  
بالفتح مقيس كقوله  
تعالى ادعبر الله  
تأمرني أعبد (قوله  
الاصل الوفي) أي  
الذي تخرج منه  
الغروض ولو بالعول

(سميع اصول فن ثلاث تجرى \* بين رأس وسهم فادر)  
(واربع بين الرأس وهي ان \* يصح فاقسمه وان كسرين)  
(لفرقة ووافقت رؤسهم \* نصيبهم فجزء سهمهم وفقهم)  
(وان تبانيه فكاهم وان \* لفرقتين فهو من سطح زكن)  
(لوفق الاولى في جميع الثانية \* او كلها ان باينت علامته)  
(وفي تماثل كاحدى الفرقتين \* وفي نداحل فكالكبرى بتين)  
(وللطوائف ولبن يزيدوا \* عن اربع بالكسر فالعبد)  
(يجرى سهم فأول في الثاني \* وحاصل ضربه المعاني)  
(في ثالث وحاصل في رابع \* وراع فيهم نسبة با سامعي)  
(أعني في العوافق وما سواه \* فجزء سهمهم حاصل تلقاه)  
(فهو الذي تضربه في الاصل \* وان يكن عال فذا في العول)  
(وحاصل منه هو التصحيح \* فاقسمه فالقسم به صحيح)  
في مال الكل فريق من التصحيح ونصيب كل فرد منه

(وان ترد تعرف بالتصريح \* مال فرقة سهم من التصحيح)  
(فاضرب سهامهم من الاصل الوفي \* في جزء سهم يحصل الخط الخفي)  
يحتاج في تصحيح المسائل بالمعنى الاول الى سبعة اصول ثلاثة منها بين  
السهم والرؤس واربع منها بين الرؤس والرؤس (فاول الاصول  
الثلاثة التي بين السهم والرؤس الاستقامة بان تكون سهام الورثة  
منقسمة عليهم بلا كسر كابوين وبتين فان المسئلة حينئذ من ستة  
فللابوين السدسان فلكل منها واحد وللبنتين الثلثان اعني اربعة  
لكل منها اثنان فلا حاجة الى الضرب وان وقع في قسمتها الكسر  
فتستخرج وتضرب جزء السهم به في اصل المسئلة وان تكن عائلة ففي عولها  
فالحاصل تصح منه القسمة بدون كسر وكيفية استخراج جزء السهم هو  
ان الكسر لا يخلو اما ان يكون على فرقة او فرقتين فاكثر فان كان على  
فرقة واحدة وكان بين سهامهم وعد رؤسهم موافقة فجزء السهم ذلك



الوفق وان كان بينهم مبانة بجزء السهم كعدد رؤسهم ولنمثل لها بمائة اثنين فنقول (ثاني  
الاصول) الثلاثة الموافقة كابوين وعشر بنات فاصل المسئلة من ستة السادسان  
منها اعني اثنين للابوين ويسمى مقيمان عليهما والثلثان اعني اربعة للبنات ولا تستقيم  
عليهن لئلا يكن بين الاربعة والعشرة موافقة بالنصف فرد فاعد الرؤس اعني العشرة  
الى نصفها وهو خمسة فهي جزء السهم فاذا ضربناها في ستة التي هي اصل المسئلة  
صار الحاصل ثلاثين فتصح منها المسئلة اذ كان للابوين من اصل المسئلة سهمان  
ضربناهما في جزء السهم صار عشرة فلكل منهما خمسة وكان للبنات منها اربعة ضربناها  
في جزء السهم فحصل عشرون فلكل واحدة منهن اثنان  $\frac{1}{2}$  ثالث الاصول الثلاثة  
المباينة كزوج وخمس اخوات شقيقات اولاب فاصل المسئلة من ستة النصف وهو  
ثلاثة للزوج والثلثان وهو اربعة للاخوات فقد عالت المسئلة الى سبعة وانكسرت  
سهام الاخوات عليهن وبين الاربعة السهام والخمسة عدد رؤسهن مباينة  
فالخمسة هي جزء السهم ضربناها في سبعة اصل المسئلة فحصل خمسة وثلاثون ومنها  
تصح المسئلة اذ كان للزوج ثلاثة ضربناها في جزء السهم فحصل خمسة عشر  
وهي له وكان للاخوات الخمس اربعة ضربناها في جزء السهم فحصلت عشرين  
فلكل واحدة منهن اربعة  $\frac{1}{2}$  وان كان الكسر على طائفتين بجزء السهم  
يكون من مسطح عدد وفق رؤس احدهما في عدد رؤس الثانية ان توافقا  
ومن مسطح كل رؤس احدهما في الاخرى ان تباينا وان كانتا متماثلتين  
فعدد احدهما وجزء السهم وان كانتا متماثلتين فهو كما كثرهما فاضربه  
في الاصل ويتأق لانكسار عليهما فيما عد اصل اثنين وان كان الكسر على أكثر  
من طائفتين ولا يجاوز اربعة كاعلم بالاستقراء فالعمل المعهود في الطائفتين يجري  
بهم اعني يضرب احد الاعداد في الثاني وما حصل في الثالث وما حصل في الرابع  
مع ملاحظة النسب الاربعة اعني التوافق وما سواه من التباين والتماثل والتداخل  
والخاصل أخيرا هو جزء السهم فاضربه في الاصل فاذا كان الكسر على ثلاث  
طوائف فيتأق وقوعه في ثلاثة اصول الستة والاثني عشر والاربعة والعشرين  
واذا كان على اربع طوائف فيتأق في اصلين الاثني عشر والاربعة والعشرين  
(فاول) الاصول الاربعة ان يكون بين الرؤس والرؤس موافقة كاربعة زوجات  
وبنت واربع وعشرين بنت ابن وشقيق فاصل المسئلة من اربعة وعشرين لاختلاط  
الثلث بالسدس وللزوجات الثلث وهو ثلاثة وللبنت النصف اثناعشر ولبنات الابن  
السدس اربعة والباقي خمسة للشقيق وبين عدد رؤس الزوجات وسهامهن  
مباينة فلفظنا اربعة عدد رؤسهن وبين عدد رؤس بنات الابن وسهامهن موافقة

بالربع فرددنا عدد رؤسهن الى الربع وهو ستة ثم طلبنا النسبة بين الاربعة المحفوظة  
وهذه الستة فوجدناها المتوافق بالنصف فضر بنا فوق الاربعة اعني اثنين في  
الستة فحصل اثنا عشر فهي جزء السهم ضرب بناه في اصل المسئلة فحصل مائتان  
وثمانية وعشرون ومنها تصح المسئلة اذ كان للزوجات ثلاثة من اصل المسئلة  
ضرب بناها في جزء السهم فحصل ستة وثلاثون فهي لمن فلكل واحدة تسعة وكان  
للبنات اثنا عشر ضرب بناها في جزء السهم فحصل مائة واربعة واربعون فهي لها وكان  
للبنات الابن اربعة ضرب بناها في جزء السهم فحصل ثمانية واربعون فهي لمن فلكل  
واحدة منهم اثنان وكان للشقيق خمسة ضرب بناها في جزء السهم فحصل ستون فهي  
له وهذه صورة ذلك

(ثاني الاصول) الاربعة ان يكون بين الرؤس  
والرؤس مباينة كزوجة بين وست جدات  
وعشر بنات وسبعة اعمام فاصل المسئلة اربعة  
وعشرون للزوجة بين ثمانية ثلاثة ولا تستقيم  
عليهن وبين رؤسهن وسبعهن مباينة

١٢	٢٤	٢٨٨	٣٦	٩
زوجات ٤	٣	٣٦	٩	
بنت ١	١٢	١٤٤		
بنات ابن ٢٤	٤	٤٨		٢
شقيق ١	٥	٦٠		

فحفظنا اثنين بين عدد رؤسهن وللجدات الست الستة عشر اربعة ولا تستقيم عليهن  
وتوافقهن بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن ثلاثة وحفظناها وللبنات العشر  
الثلاثان ستة عشر ولا تستقيم عليهن وتوافقهن بالنصف فاخذنا نصف عدد  
رؤسهن وهو خمسة وحفظناها ولللا اعمام السبعة الباقي واحد ولا يستقيم عليهم  
وبين رؤسهم فحفظنا سبعة عدد رؤسهم فصار معنا من الاعداء المأخوذة من  
الرؤس اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة وهذه كلها اعداد متباينة فضر بنا الاثنين في  
الثلاثة فصار ستة ثم ضرب بنا هذا المبلغ في خمسة فصار ثلاثين ثم ضرب بنا الحاصل في  
السبعة فحصل مائتان وعشرة فهي جزء السهم ضرب بناه في اصل المسئلة وهو اربعة  
وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف واربعين ومنها تستقيم المسئلة اذ كان  
للزوجة بين ثلاثة ضرب بناها في جزء السهم فحصل ثمانية وثلاثون فلكل واحدة منها  
ثلاثمائة وخمسة عشر وكان للست الجدات اربعة ضرب بناها في جزء السهم فحصل ثمانمائة  
واربعون فلكل واحدة منهم مائة واربعون وكان للعشر البنات ستة عشر ضرب بناها  
في جزء السهم فحصل ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستون فلكل واحدة منهم ثلاثمائة  
وسبعة وثلاثون وكان للسبعة اعمام واحد ضرب بناه في جزء السهم فبلغ مائتين  
وعشرة فلكل واحد منهم ثلاثون ومجموع هذه الانصباء خمسة آلاف واربعون وهذه  
صورة ذلك

(ثالث) الاصول الاربعة ان يكون بين  
الرؤس والرؤس مماثلة كست بنات وثلاث  
جدات وثلاثة اعمام فاصل المسئلة من ستة  
للبنات الست الثلاثان اربعة ولا تستقيم  
عليهن وبينهم اموافقة بالنصف فردنا  
عدد رؤسهن الى نصفه ثلاثة وحفظناها

٢١٠ ٢٤ ٥٠٤ ٢٤ ٢٤

زوجات	٣٢	٦٣٠	٣١٥
جدات	٤٦	٨٤٠	١٤٠
بنات	١٦١	٣٣٦٠	٣٣٦
اعام	١٧	٢١٠	٣٠

وللجدات الثلاث السدس واحد ويباينهن فحفظنا ثلاثة عدد رؤسهن وللأعمام  
الثلاثة واحد ويباينهم فحفظنا ثلاثة عدد رؤسهم ثم نسب بناهذه الاعداد الثلاثة  
الى بعضها فوجدناها مماثلة فكان احداهما جزء السهم ضربناه في ستة اصل المسئلة  
فصل ثمانية عشر فنماتسـتقيم المسئلة اذ كان للبنات اربعة ضربناها في جزء  
السهم فصل اثنا عشر فلكل واحدة منهن اثنان وللجدات واحد ضربناه في جزء  
السهم فكان ثلاثة فلكل واحدة منهن واحد وللأعمام واحد ضربناه في جزء  
السهم فصل ثلاثة فلكل واحد منهم واحد وهذه صورة ذلك

٣ ٦ ١٨ ٢٤ ٢٤

بنات	٤٦	١٢	٢
جدات	١٣	٦	١
اعام	١٣	٦	١

(رابع الاصول) الاربعة ان يكون بين الرؤس  
والرؤس مداخله كاربعة زوجات وثلاث جدات  
واثنى عشر عمافصل المسئلة من اثني عشر للجدات  
الثلاث السدس اثنان ولا يستقيم عليهن  
ويباينهن فاخذنا عدد رؤسهن ثلاثة وحفظناها

وللزوجات الاربعة الربع ثلاثة ويباينهن فحفظنا اربعة عدد رؤسهن وللأعمام  
الباقى وهو سبعة وتباينهم فاخذنا اثني عشر عدد رؤسهم ثم طلبنا النسبة بين اعداد  
الرؤس المأخوذة فوجدنا الثلاثة والاربعة داخلين في الاثنى عشر التي هي اكبر  
اعداد الرؤس فالاثنا عشر هي جزء السهم ضربناه في اصل المسئلة وهو ايضا اثنا  
عشر فصل مائة وأربعة وأربعون ومنها تصح المسئلة اذ كان للزوجات ثلاثة  
ضربناها في جزء السهم فصل ستة وثلاثون فلكل واحدة منهن تسعة وكان  
للجدات اثنان ضربناهما في جزء السهم فصل أربعة وعشرون فلكل واحدة منهن  
ثمانية وكان للأعمام سبعة ضربناها في جزء السهم فصل أربعة وثمانون فلكل  
واحد منهم سبعة وهذه صورة ذلك

(مثال) جامع للثمانية والموافقة والمداخلة  
ثمان جدات وستة عشر أخلام وزوجتان  
وعشرة أعمام فاصل المسئلة من اثني عشر  
لا اجتماع الربع والسادس فسد سهمها  
اثنتان للجدات الثمان وبين الثمانية

$$\frac{1}{12} \times \frac{1}{12} \times \frac{1}{12} = \frac{1}{1728}$$

٩	٣٦	٣	٤ زوجات
٨	٢٤	٢	٣ جدات
٧	٨٤	٠٧	١٢ أعمام

والاثنتين موافقة بالنصف فرددنا الثمانية الى أربعة وحفظنا ما هو للاخوة لأم ثلثها  
أربعة وبين عدد رؤسهم وسهامهم موافقة بالربع فرددنا الستة عشر الى ربعها أربعة  
وحفظنا ما للزوجتين الربع ثلاثة وتباينهما فاخذنا عدد رؤسهما اثنتين وحفظناهما  
وللاعمام العشرة الباقي ثلاثة وبينهم ما مائة فاخذنا عدد رؤسهم عشرة فاجتمع عندنا  
من عدد الرؤس أربعة وأربعة واثنتان وعشرة ثم طلبنا النسب بينهم فكان بين  
الاربعة والاربعة مماثلة فكتفينا باحدهما وكان بين الاربعة والاثنتين مداخلة  
فاخذنا أكبرهما وهو الاربعة وكان بين الاربعة والعشرة موافقة بالنصف فنضربنا  
نصف الاربعة أعني اثنتين في العشرة فحصل عشرون فهي جزء السهم فنضربه  
في أصل المسئلة وهو اثنا عشر فيحصل مائتان وأربعون فتم اقصم المسئلة  
وهذه صورة ذلك

(أما الفرد فاضرب في قسمه  
من حفظهم في الجزء تعرف سهمه)  
إذا أردت ان تعرف مال كل فرد من أفراد  
ذلك الفريق فاقسم مال كل فريق من  
المسئلة على عدد رؤسهم ثم اضرب الخارج  
من هذه القسمة في جزء السهم فالحاصل

$$\frac{1}{20} \times \frac{1}{12} \times \frac{1}{240} = \frac{1}{5760}$$

٥	٤٠	٣	٨ جدات
٥	٨٠	٤	١٦ أخوة لأم
٣٠	٦٠	٣	٢ زوجات
٦	٦٠	٣١٠	١٠ أعمام

نصيب ذلك الفرد \* مثلاً في المسئلة المذكورة لتباين أعداد الرؤس في كسر الطوائف  
كان للزوجتين من أصل المسئلة ثلاثة فاذا قسمتهما عليهما كان الخارج واحداً ونصفاً  
فاذا ضربته في جزء سهمها وهو مائتان وعشرة فحصل ثلاثمائة وخمسة عشر فهي  
نصيب كل واحدة منهما وكان للبنات العشر من أصلها ستة عشر فاذا قسمتهما  
عليهن خرج واحد وثلاثة أخماس واحداً فاذا ضربت هذا الخارج في جزء السهم  
يحصل ثلاثمائة وستة وثلاثون فهي نصيب كل بنت وكان للجدات الست من أصلها  
أربعة فاذا قسمتهما عليهن كان الخارج ثلثي واحد فاذا ضربته في جزء السهم فحصل  
مائة وأربعون فهي نصيب كل جدة وكان للاعمام السبعة من أصلها واحد فاذا

قسمته عليهم كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته في جزء السهم حصل ثلاثون فهي نصيب كل واحد

### ✽ مصحح الوصية ✽

(وان ترد مصحح الوصية ✽ فن مسمى جزئها اخراج في)  
(وما بقي من تلك ان لم ينقسم ✽ على سهام وافقة يافهم)  
(فوقها يضرب في المسمى ✽ أو كلها ان بايتة حقا)  
(يحصل تصحيح الوصية وذى ✽ تضرب في المضروب عند المأخذ)  
(والباقي في المضروب أيضا يضربا ✽ يحصل ما تكون منه الانصبا)  
(اعلم ان الباقي بعد اخراج الوصية أما ان ينقسم على سهام الورثة أى  
مسئلتهم أو لا فان انقسم فيها وان لم ينقسم فاما ان يوافقها أو يباينها  
فالانكسار مع الموافقة كما اذا أوصى بربع ماله وخلف اختين لابيوين  
واختين لام فمسئلة الورثة تصح من ستة فخذ مسمى الموصى به وذلك أربعة  
وادفع منه الجزء الموصى به فيبقى ثلاثة وهي لا تستقيم على ستة لكن  
بينهما موافقة بالثلث فاضرب اثنين ثلث الستة في أربعة المسمى يبلغ  
ثمانية فنها تصح المسئلة للفروض والوصية فاضرب الجزء الموصى به وهو  
واحد في المضروب وهو اثنان يبلغ اثنين فهي للموصى له واضرب الباقي  
وذلك ثلاثة في المضروب يبلغ ستة فتستقيم على مسئلة الورثة فلكل  
اخت لابيوين اثنان ولكل اخت لام واحد والانكسار مع المباينة كما  
أوصى بالربع وترك زوجة وأبوين فمسئلة الورثة من أربعة واذا دفعت  
الموصى به وهو واحد من مسماه وهو أربعة يبقى ثلاثة ولا تستقيم على  
أربعة مسئلة الورثة وبينهما مباينة فتضرب الاربعة التي هي المسئلة في  
الاربعة التي هي المسمى فيحصل ستة عشر فنها تصح الوصية والفروض  
فتضرب الجزء الموصى به وهو واحد في المضروب وهو أربعة يبلغ أربعة  
فهى للموصى له وتضرب الباقي وهو ثلاثة في المضروب أيضا يبلغ اثني عشر  
فهى للورثة فالزوج ربعها وهو ثلاثة وللأم ثلث الباقي وهو ثلاثة أيضا  
وللاب الباقي تعصبا وهو ستة

### ✽ العول ✽

العول في اللغة الميل والجور ويستعمل بمعنى الغلبة يقال عيل صبره أى  
غلب وبمعنى الوقع يقال عال الميزان اذا رفعه  
(عول زيادة سهام المسئلة ✽ من كسر هاء هي به مكمله)

(قوله فان انقسم  
فهي) الانقسام  
اما بسبب المماثلة أو  
المداخلة فالانقسام  
بسبب المماثلة كما  
اذا أوصت بثلاث  
مالها وخلفت  
زوجا واختا لابيوين  
اولاب فتأخذ مسمى  
الثلاث وذلك ثلاثة  
وتدفع منه الجزء  
الموصى به وذلك  
واحد فيبقى اثنان  
فتنقسم على مسئلة  
الورثة اذهى من  
اثنين وبينهما مماثلة  
فالزوج واحد  
والاخت واحد  
والانقسام بسبب  
المداخلة كما اذا  
أوصى بتسع ماله  
وخلف زوجة  
واختين اولاب  
فتأخذ مسمى  
التسع وذلك تسعة  
وتدفع منه الجزء  
الموصى به وهو واحد  
فيبقى ثمانية وهي  
مستقيمة على مسئلة  
الورثة اذهى من  
أربعة وبينهما

مدخله فربع الثمانية وهو انسان للزوجة والباقى للآخ (قوله حيث نقصت من فروضهم) أى زيادة مجموع فروضها على أصلها فهى العاثة وضدها العاذلة وهى ما نقص مجموع فروضها عن أصلها او كان فيه ما فرض واحد فهى الرذية والعاذلة ما ساوى مجموع فروضها أصلها وقيل ما خوذ من المعنى الشافى لانها غلبت أهلها بأدخال الضرر عليهم وقيل من الثلث لانه اذا ضاق المخرج بالفروض المجتمعة ترفع المسئلة الى عدداً كثر من ذلك المخرج من كسوره ثم يقسم حتى يدخل النقصان فى فرائض ٣٨ جميع الورثة واختاره السيد (قوله مخارج سبع) يجوز

فى مثله ذلك كبر العدد وتأنينه لما فى حاشية الصبان فى أول قاب العدد اذا آخر العدد وجعل صفة للعدد وجاز تذ كبر العدد وتأنينه فى المذ كرو الم مؤنث تقول مسائل تسع او تسعة ورجال تسعة او تسع لكنه فى البيت بدون ثاء لا وزن (قوله ثمان) بالجر والتنوين كحوار ويجوز فيه الرفع كقوله

القول اصطلاحاً زيادة السهام على مخرج المسئلة من كسرها كسدها وتأنينها فهى مكلمة مأخوذة من المعنى اللغوى لان المسئلة مالت على أهلها بالجر حيث نقصت من فروضهم (مخارج سبع هى الاصول \* أربعة منهم لا تعول) وتلك اثنان ثلاث أربع \* ثم ثمان وسواها يرفع (فعول ستة الى العشر ظهر \* وتراوشعافها وأربع صور) (أما الذى بالقر فهو اثنا عشر \* ثلاث مرات لستة عشر) (وعول أربع وعشرين ثبت \* فى مرة سبعة وعشرين أنت) مخارج افروض سبعة هى الاصول فاربعة منها لا تعول أصلاً وهى الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية وثلاثة منها تعول اذا ضاق المخرج عن الفروض وهى الستة والاثنا عشر والأربعة والعشرون \* أما الستة فانها تعول الى عشرة وتراوشعافاً فتعول بسدسها الى تسعة كما اذا اجتمع نصف وثلثان كزوج واختين لابوين أو لاب وتعول بثلثها الى ثمانية كما اذا اجتمع نصف وثلثان وسدس كزوج واختين لابوين أو لاب وأخت لام وتعول بنصفها الى تسعة كما اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث كزوج واختين لابوين أو لاب وتعول بثلثها الى عشرة كما اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج واختين

لثمانى أربع حسار \* وأربع عشر اثنان (قوله فاربعة منها لا تعول الخ) لابوين أما عدم العول فى الاثنين مثلاً فلان المسئلة انما تكون من اثنين اذا كان فيها نصفان كزوج واخت شقيقة او نصف ومابقي كزوج وأخ شقيق \* وأما فى الثلاثة ولان الخارج منها امانث وما بقى كام وأخ شقيق واما ثلثان ومابقي كبنين وأخ شقيق واما ثلث وثلثان كاختين لام وشقيقتين \* وأما فى الأربعة فلان ما يخرج منها اربع ومابقي كزوج وابن او ربع ونصف ومابقي كزوج وبنت وأخ شقيق او ربع وثلث ومابقي كزوجة وابوين \* وأما فى الثمانية فلان الخارج امانث ومابقي كزوجة وابن او ثمن ونصف ومابقي كزوجة وبنت وأخ شقيق

قوله بأم الارامل) أي والسبعة عشرية إذ كانت التركة فيها سبعة عشر دينارا وأخذت كل واحدة دينارا وقد الغزفها بعضهم فقال **✽** قل لمن يقسم الفرائض وأسأل **✽** أن أردت الشيوخ والاحداثا **✽** مات ميت عن سبع عشرة أنثى **✽** من وجوه شتى فزن الترانا **✽** أخذت هذه كما أخذت تلك **✽** لك عقار ودرهما وانا **✽** وقلت في جوابه ذي شقيقاته وهن ثمان **✽** مع زوجاته وكن ثلاثا **✽** جدناه واربع اخوات **✽** أي لام فكن جمعا انا **✽** ٣٩ **✽** اصلها اثنا عشر وعالت الى سبعة عشر

عديساوي الترانا (قوله الدينارية الصغرى) أما الكبرى فهي المنظومة في قول بعضهم **✽** اذا امرأة حادت الى بيت عالم **✽** وقالت أختي أودى فأعطيت درهما **✽** وخلف نصف الالف مالا وعشرة **✽** ولم أعط شيا غيره فنفهها **✽** يقول لها أودى وخلف زوجة **✽** وبنيتين مع أم لها كان مكرما **✽** ومثل شهرور العام في العداخوة **✽** وانت

لابوين أولاب واختين لام وام وهذه المسئلة تسمى الشريحية اذ قضى فيها شريح بأن الزوج ثلاثة من عشرة فجعل الزوج بطوف البلاد ويسأل الناس عن امرأة خلفت زوجها ولم تترك ولدا ولا ولدا لابن ماذا نصيب الزوج فكانوا يقولون له النصف ففد قول لم يعط في شريح نصفها ولا ثلثا فبلغه ذلك فطلبه فلم يأناه عزره وقال له أسأت القول وكتمت العول **✽** وأما الانثاء عشر فهي تعول الى سبعة عشر وترالاشفعا فتعول بنصف سدسها الى ثلاثة عشر كما اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوجة واختين لابوين أولاب واخت لام وتعول بربعها الى خمسة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث كزوجة واختين لابوين أولاب واختين لام وتعول بسدسها وربعها الى سبعة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث وسدس كثلاث زوجات وحدثين وأربع اخوات لام وثمان اخوات لابوين وتلقب بأم الارامل والدينارية الصغرى **✽** وأما الاربعة والعشرون فتعول بثمنها الى سبعة وعشرين عولا واحدا كالمسئلة المنبرية التي اجتمع فيها الثمن والثلثان والسدسان وهي امرأة وبنيتان وأبوان وسميت بذلك لأن علما رضى الله عنه كان على منبر الكوفة يقول في خطبته الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويمجى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجعى فسئل عنها حينئذ فقال من رويها والمرأة صار ثمنها تسعا ثم مضى في خطبته **✽** الرد وهو أربعة أقسام **✽** (الرد ضد العول في ذى النسب **✽** والغرض عند عدم المعصب)

لهم اخت للدرهم انتهى (قوله صار ثمنها تسعا) أي ونقص التسع وطريق معرفة مقدار ما ينقص العول من نصيب كل وارث ان تنسب سهام العول الى مجموع اصل المسئلة بتعويلها فما كان اسم النسبة فهو القدر الذي نقص من نصيبه فلو عالت الستة الى سبعة مثلا فالعول بسهم زائد فانسبمه الى السبعة يكن سبعة فمقدار ما نقصه العول من نصيب كل وارث قبل العول وفي المنبرية اذا نسبت الثلاثة الى السبعة والعشرين تكون نسبا فنقص من ثمن الزوجة تسع فساوي الباقي تسع السبعة والعشرين

(قوله فخرج بالنسبة احد . ع الزوجين) في الدرر وحاشيته القول بالرد على الزوجين

عثمان رضى الله عنه  
وجهه ان الفريضة  
لوعالت لدخول  
النقص على الكل  
فاذا فضل شيء يجب  
ان تكون الزيادة  
للكل لأن الغنم  
بالغرم والجواب  
ان ميراث الزوجين  
على خلاف القياس  
لان وصلتهما  
بالنكاح وقد  
انقطعت بالموت  
ومأنت على خلاف  
القياس نصا يقتصر  
على مورد النص  
ولا نص في الزيادة  
على فرضهما ولما  
كان ادخال النقص  
في نصيهما مما لا  
للقياس النافي  
لأزواجهما بل به ولم  
يقبل بالرد فظهر  
الفرق على انه جزم  
في الاختيار بان  
نسبة الرد عليهما  
الى عثمان رضى الله  
عنه وهم من  
الراوى بل الذى  
صح عنه الرد على  
الزوج فقط وتأويله انه كان ابن عم فاعطاه الباقي بالعصوبة كما في الرحيق المختوم اذا

(صرف الذى تبقى الفروض فادرها على ذوى السهام أى بقدرها)  
الرد صد العول اذا العول تنقص سهام ذوى الفروض ويزداد أصل  
المسئلة وبالرد تزداد السهام وينتقص أصل المسئلة وهو لغة الرجوع  
والصريف وأصله طالا حصر الباقى عن الفروض على ذوى الفروض  
النسبية بقدر فروضهم عند عدم عصبية مستغرق فخرج بالنسبة أحد  
الزوجين وشمل الخدم لو كان العاصب مستحقا لبعض الباقى كزوجته  
وبنت ومعتق الثلث فان الباقي من الفروض وهو ثلاثة يستحق منه  
المعتق سهمه بقدر عتقه ويرد السهمان على البنت فقط كذا في الرحيق  
المختوم

القسم الاول

(أقسامه أربعة جاءت في جنس رؤسهم هي الأصل الوفى)  
(اعلم) أن مسائل الباب أقسام أربعة لان الموجود في المسئلة اما  
جنس واحد من يرده عليه ما فضل واما أكثر من على التقديرين فاما أن  
يكون معه في المسئلة من لا يرده عليه أعنى أحد الزوجين أو لا يكون  
القسم الاول اذا كان في المسئلة جنس واحد من يرده عليه عند عدم  
أحد الزوجين فاجعل المسئلة من رؤسهم لان جميع المسائل لهم بالفرض  
والرد معا ورؤسهم متساوية كما اذا ترك الميت بنتين أو اختين أو جدتين  
فاجعل المسئلة من اثنين ابتداء قطعاً للتطويل فاعط كل منهما نصف  
التركة

القسم الثانى

(وأصلها السهام في الجنسین) فالسدسان اعملهما باثنين  
القسم الثانى اذا اجتمع في المسئلة جنسان أو ثلاثة أجناس ممن يرده  
عليهم عند عدم أحد الزوجين ولا يكون أكثر من ثلاثة أجناس  
كما علم بالاستقراء فاجعل المسئلة من مجموع سهامهم أعنى من اثنين اذا  
كان في المسئلة سدسان كخدة وأخت لأم لان المسئلة حينئذ من ستة  
ولهما منها اثنان بالفرضية فاجعل المسئلة من اثنين واقسم التركة  
عليهما نصفين فلكل واحدة منهما نصف المال أو من ثلاثة اذا كان  
فيها ثلث وسدس كولد لأم مع الأم اذا المسئلة من ستة أيضاً ومجموع  
السهم المأخوذة للورثة ثلاثة فاجعل أصل المسئلة ثلاثة واقسم التركة  
أثلاثاً بقدر تلك السهام ولولد لأم ثلثا المال ولأُم ثلثه أو من أربعة

إذا



إذا كان فيها نصف وسدس كبرت وبنات ابن أو من خمسة ولا تجاوزها مسئلتهم  
والألم يبقى ما يرد كما إذا كان فيها ثلثان وسدس ثم إن القسمة على الوجوه المذكورة  
إن استقامت على الورثة فيها وإن لم تستقم كما إذا خلفت بنتا وثلاث بنات ابن فللبنت  
ثلاثة أسهم ولبنات الابن واحد ولا يستقيم عليهم وبينهما مباينة فتصح المسئلة على  
قياس ما سبق فتضرب الثلاثة عدد رؤسهن في أصل المسئلة وهي أربعة فيحصل  
اثنا عشر للبنت تسعة ولبنات الابن ثلاثة منقسمة عليهم

### القسم الثالث

(وأحد الزوجين أي من لا يرد \* عليه أن كان وخنس اتحد)  
(فأمخه من مخرج فرضه وما \* يبقى لجنس أن أبي أن يقبها)  
(ووافق الرؤس فاضرب ووقعها \* في ذلك المخرج بأذا وافقها)  
(وإن يباين تلك فاضرب كلها \* فيه وفي هاتين تلقى أصلها)  
القسمة الثالث أن يكون مع الجنس الواحد من يرد عليه من لا يرد عليه أي أحد  
الزوجين فأعط فرض من لا يرد عليه من مخرج فرضه واقسم الباقي على عدد رؤس  
من يرد عليه كما لو انفرد ذلك الجنس عن لا يرد عليه فإن استقام الباقي على عدد  
الرؤس فيها كزوج وثلاث بنات أصلها من اثني عشر وترد إلى أربعة مخرج فرض من  
لا يرد عليه فإذا أعطيت الزوج واحد منها بقي ثلاثة وهي مستقيمة على عدد رؤس  
البنات وإن لم يستقم ذلك الباقي على عدد الرؤس فاضرب ووقع رؤسهم في مخرج  
فرض من لا يرد عليه أن وافق عدد رؤسهم ذلك الباقي فاحصل تصح منه المسئلة وإن  
باين عدد رؤسهم الباقي فاضرب كل عدد رؤسهم في كل مخرج فرض من لا يرد عليه  
فاحصل تصح منه المسئلة في ثلث المواقف زوج وست بنات أصلها من اثني عشر وترد  
إلى أربعة مخرج فرض من لا يرد عليه فإذا أعطيت الزوج واحد منها بقي ثلاثة فلا  
تستقيم على عدد رؤس البنات الست لكن بينهما موافقة بالثلث إذا عبرة بالمداخلة بين  
الرؤس والسهم فاضرب ووقع عدد رؤسهن أعني اثنين في الأربعة تبلغ ثمانية فنهى  
تصح المسئلة للزوج منها اثنان وللبنات الست ستة \* ومثال المباينة زوج وخنس  
بنات أصل المسئلة اثنا عشر وترد إلى أربعة مخرج فرض الزوج فإذا أعطيت واحد  
منها بقي ثلاثة فلا تستقيم على عدد البنات الخمس وبينهما مباينة فضر بنا الخمسة  
عدد رؤسهن وهي جزء أسهمهن في أربعة مخرج فرض من لا يرد عليه فحصل عشرون  
ومنها تصح المسئلة إذا كان للزوج واحد فضر بناه في جزء أسهمه فكان خمسة فاعطيناها  
أياها وكان للبنات ثلاثة فضر بناها في الخمسة فحصل خمسة عشر فكل واحدة  
منهن ثلاثة

### القسم الرابع



فاذا ضربناها في جز  
السهم بلغت ألفا  
وثمانمائة فلكل  
واحدة منهن مائة  
وانا عشرون نصيب  
الجدات سبعة  
فاذا ضربناها في  
جزء السهم حصل  
مائتان واثنان  
وخسون فلكل  
واحدة منهن  
اثنان وأربعون  
(قوله فالوصالح  
الزوج الخ) أمالو  
صالح العم على شئ  
من التركة وخرج  
فالمسئلة من ستة  
فاذا طرح نصيب  
العم منها بقى خمسة  
فتقسم أخماسا  
فللزوج ثلاثة منها  
وللام خمس  $\frac{1}{5}$  و  
صالحات الام على  
شئ فخرجت كانه  
المسئلة أيضا من  
ستة فاذا طرح منه  
سهما الام بقى أربعة  
فتقسم أرباعا ثلاثة  
منها للزوج وواحد  
للعمة (قوله نوريت  
ذوى الارحام)  
اعلم أن القائلين

فناخذ الستة عدد رؤسهن ثم نطلب النسبة بين اعداد الرؤس فنجد  
عدد رؤس الزوجات الاربع موافقا لرؤس الجدات الست بالنصف  
فنضرب نصف الاربعة في ستة فتبلغ اثني عشر وهي موافقة لعدد رؤس  
البنات التسع بالثلث فنضرب ثلث التسعة في اثني عشر فيحصل ستة  
وثلاثون فهي جزء السهم فنضرب هذا الحاصل في الاربعين فيبلغ ألفا  
واربع مائة واربعين فنهنا تصح المسئلة على آحاد كل فريق فقد كان نصيب  
الزوجات خمسة ضربناها في جزء السهم فبلغ مائة وثمانين فلكل  
واحدة منهن خمسة واربعون وقس عليهم من بقى

### في التخرج

(سهام من قد صالحوه تسقط  $\frac{1}{5}$  وما بقى فاسهمها بيسط)  
(كالزوج لو صالحه ام وعم  $\frac{1}{5}$  فالثلث للعم وثلثان للام)  
قال في الدر ومن صالح من الورثة والغرماء على شئ مع لوم من التركة  
طرح سهمه من التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه ثم قسم الباقي من  
التصحيح أو الدين على سهام من بقى منهم فتصح منه المسئلة كزوج وام  
وعم فاصل المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة اسهم وللأم الثلث  
سهمان وللعم الباقي وهو واحد فلو صالح الزوج على ما في ذمته من المهر  
وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم  
الباقي بين الام والعم اثلاثا بقدر سهامهما من التصحيح قبل التخرج  
وحيثما يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز ان يجعل الزوج كأن  
لم يكن لانه قبض بدل نصيبه ألا ترى انه لو ماتت امرأة وخلفت ثلاث  
أخوات متفرقات وزوجا فصالحات الاخت لابوين وخرجت من البين  
كان الباقي بينهم أخماسا ثلاثة منه للزوج وسهم للاخت لاب وسهم  
للاخت لأم على ما كان لهم من ثمانية لان اصلها ستة وتعمل الى ثمانية  
فاذا استوفت الاخت نصيبها بقى خمسة ولو جعلت كأنها لم تكن لكانت  
من ستة وتعمل بسهم الى سبعة ولو أعطى للعم سهمان وللأم سهم  
لأنقلب فرضهما من ثلث المال الى ثلث الباقي وهو خمسة الاف  
الاجماع

### نوريت ذوى الارحام

(ورث قرابة ذوى الارحام  $\frac{1}{5}$  غير ذوى لمعصيب والسهم)  
(اصنافهم أربعة وقدماء  $\frac{1}{5}$  جزايت ثم اصل متمم)

بتوريتهم ثلاث فرق فرقة تسمى أهل القرابة ومنهم أبو حنيفة وأصحابه وهو بذلك لا يقدحهم

(فالفرع من اخوة وبعدهم \* عمومته خولة فنسلهم)  
 القرابة في الاصل مصدر بمعنى القرب ثم اطلق على اقارب النسب وذوو  
 الارحام لغة الاقارب مطلقا سواء كانوا من جهة الولاد او لا واصطلاحا  
 القرابة الذين ليسوا من العصبات ولا من اصحاب السهام المقدرة وهم  
 اصناف اربعة وترتيبهم كالعصبات في تقديم الاقرب فالاقرب ولو انثى  
 فاولاهم بالميراث جزء الميت فان فقدت فاصلة فان فقدت ففرع الاخوة  
 والاخوان فان فقدت فالعمومة والخولة فان فقدت فاولادهم ومن في  
 حكمهم

### \* الاصناف الاوّل ولهم ست احوال \*

(واول الاصناف نسل الميت \* فقدم الاقرب الى الميت)  
 (فان تساوا وادّم الذي اتى \* من وارث فان تساوا وياقضى)  
 (في كون كل ولد الوارث او \* لغيره وارث جميعا انتوا).  
 (مع اتفاق كان للاصول في \* ذكورة او لانوثة اعرف)  
 (فاقسم على الفروع بالسواء لو \* كانوا ذكورا واناثا كن او)  
 (فلذا كورضعف الانثى واذا \* تخالفت ففي الاصول القسم ذا)  
 (ثم المحظوظ للفروع تجعل \* وفي اختلاف للبطون الاول)  
 (مقبس مهاوتغفر الذكور \* كذا الاناث ثم ما يصير)  
 (للاصل فهو للفروع يجعل \* وهكذا للانتهاء تفعل)  
 (والاصل عدده بعد النسل \* مع بقاء وصف ذاك الاصل)  
 (فذا فرعين تعدّ باثنتين \* وارث ذى اصلين قل من جهتين)  
 الصنف الاول من ذوى الارحام هم جزء الميت ويخسر في اربعة  
 الاول والثاني ابن الميت وبناتها والثالث والرابع ابن بنت الابن وان  
 سفلت وبناتها ولهم ست احوال \* الحالة الاولى تساوتهم في الدرجة  
 فيقدم اقربهم ولو كان انثى كبنت بنت مع ابن بنت بنت فان الميت  
 لقربها تقدم على لابن \* الحالة الثانية تساويهم في الدرجة مع كون  
 البعض ولدا لوارث دون البعض ولا بد من اختلاف صفة اصولهم في  
 الذكورة والانوثة فيكون بعض الاصول ذكورا وبعضهم اناثا فيقدم  
 ولد الوارث كبنت بنت ابن على غيره كبنت بنت بنت \* الحالة الثالثة  
 تساويهم في الدرجة مع كون الكل ولدا لوارث ولا بد من اتفاق صفة  
 اصولهم ذكورة وانوثة او الكل ولد لغير الوارث مع اتفاق صفة الاصول

الاقرب فالاقرب  
 وفرقة تسمى اهل  
 التنزيل لتنزيلهم  
 كل فرع منزلة اصله  
 ومنهم الشافعي \*  
 وفرقة تسمى اهل  
 الرحم لانهم  
 علقوا الميراث  
 باصل الرحم وسوا  
 بين القريب  
 والبعيد والذكر  
 والانثى (قوله ولهم  
 ست احوال) أي  
 باعتبار قربهم الى  
 الميت وانما هم  
 الى الوارث وعدمه  
 واختلاف صفة  
 الاصول وانما اقها  
 وتعدد الفروع  
 وتعدد الجهات

فأولاد الوارث كبنث بنت مع بنت بنت أخرى أو ابن بنت وكان بنت ابن مع بنت بنت ابن أو مع ابن بنت ابن آخر وأولاد غير الوارث كبنث بنت بنت مع ابن بنت بنت أو مع بنت بنت بنت أخرى ففي هاتين الصورتين يقسم على الفروع بالسوية إن كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط وللد كرمثل حظ الانثيين إن كانوا مختلفين في الحالة الرابعة تساويهم في الدرجة وليس فيهم ولد الوارث مع اختلاف صفة الأصول فإن كان ذلك في بطن كبنث ابن بنت و بنت بنت بنت فالقسمة على ذلك البطن الذي وقع فيه الاختلاف وما أصاب كل أصل يجعل لفروعه وإن تعدد البطون فبقسم على أعلى بطن اختلاف للد كرمثل حظ الانثيين ثم يجعل الد كور طائفة والاناث طائفة فما أصاب الد كور من ذلك البطن يجمع ويعطى لفروعهم بحسب صفاتهم إن لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم من البطون اختلاف في الد كورة والانوثة بأن يكون جميع المتوسط بينهم ذكورا فقط أو إناثا فقط أما إذا كان فيما بينهم من البطون اختلاف فيجمع ما أصاب الد كور ويقسم على أعلى الخلاف الذي وقع في أولادهم ويجعل الد كور هنا طائفة على ما سبق وهكذا وكذلك ما أصاب الاناث يعطى لفروعهن بحسب صفاتهم إن لم يكن فيما بينهم وبين فروعهن بطون مختلفة بأن يكون جميع المتوسط بينهم من البطون إناثا فقط أو ذكورا فقط أما إن وقع اختلاف آخر فيجمع ما أصاب الاناث ويقسم على أعلى الخلاف الذي وقع في أولادهن وهكذا إلى انتهاء فلو كانوا على هذه الصورة ١٨ تكون القسمة في البطن الثاني من ستة عدد

ميتة  
 بنت بنت بنت بنت  
 ابن ابن ابن بنت  
 ٦ ٦ ٣ ٣  
 ابن بنت ابن بنت  
 ٨ ٤ ٤ ٢  
 ابن ابن بنت ابن  
 ٨ ٤ ٤ ٢  
 الروس ببسط الابنين كأربع بنات ثم نجعل الد كور طائفة وحصتهم أربعة والاناث طائفة وحصتهن اثنتان ونُدفع حصة الد كور إلى فروعهم في البطن الثالث وهم ابن و بنت كثلثة ولا تقسم الأربعة على ثلاثة وتباينها فنضرب ثلاثة في أصل المسئلة أعنى الستة فتبلغ ثمانية عشر ومنها تصح المسئلة لانه كان للابنين في البطن الثاني أربعة فإذا ضربناها في الثلاثة حصل اثنا عشر فلكل واحد منها ستة وللبنتين اثنتان فإذا ضربناهما في ثلاثة حصل ستة فلكل واحد ثلاثة ثم نجعل الد كور طائفة وحصتهم اثنا عشر والاناث طائفة وحصتهن ستة ونُدفع حصة الد كور إلى فروعهم في البطن الثالث وللبن أربعة وللبنت أربعة ونُدفع حصة الاناث إلى فروعهن في البطن الثالث وللبن أربعة وللبنت اثنتان ثم نجعل الد كور طائفة وحصتهم اثنا عشر والاناث طائفة وحصتهن ستة ونُدفع حصة الد كور إلى

فروعهم في البطن الرابع فللأبن الأول ثمانية وللبنات أربعة وتدفع حصصه الاناث  
الى فروعهن فللأبن الثاني ثلاثة وللنات ثلاثه هي الحالة الخامسة تعدد فروع  
الاصول المختلفين ٢٨ كافي هذه الصورة

مئة	مئة	مئة	مئة
بنات	بنات	بنات	بنات
بنات	بنات	بنات	بنات
٨	٤	١٦	١٦
بنات	بنات	بنات	بنات
٦	٦	٦	٦
ابن	بنات	بنات	بنات
٦	٦	١٦	١٦

وهما البنات والابن في البطن الثالث سوية بينهما لان البنات كبناتين لتعدد فروعها  
فقد ساوت الابن وصارت معه كاربعة رؤس والثلاثة لا تنقسم على الاربعة وتباينها  
فمن ضرب الاربعة في السبعة اصل المسئلة فيحصل ثمانية وعشرون فمنها تصح المسئلة  
اذ قد كان لبناتي بنت ابن البنات اربعة فتضرب في الاربعة المذ كورة فيحصل ستة عشر  
فهى لها وتضرب الثلاثة التى للبناتين في البطن الثاني في الاربعة المذ كورة ايضا  
فيحصل اثنا عشر فتقسمها بين البنات والابن في البطن الثالث سوية بينهما لما تقدم  
فيكون للبنات ستة تدفع لابنهما وللأبن ستة تدفع لبناتيه هي الحالة السادسة تعدد  
جهات الفروع كبناتي بنت بنت هما أيضا بنتا ابن بنت ومعهما ابن بنت بنت أخرى  
كذلك الصورة ٢٨

مئة	مئة	مئة	مئة
بنات	بنات	بنات	بنات
بنات	بنات	بنات	بنات
٦	١٦	٦	٦
بناتي	بنات	بنات	بنات
٢٢	٦	٦	٦

فتعتبر الجهات في الفروع مع أخذ العدد في الاصول من  
الفروع ويقسم على أعلى الخلاف في البطن الثاني وفيه ابن  
كأبنين وبناتان احدهما كبناتين والمجموع يبسط الابن كسبع  
بنات فالمسئلة من سبعة فللأبن اربعة اسهم لانه كأبنين  
لتعدد فروعهم فيصير كاربعة بنات وللبنات التى في فروعها  
تعدد سهمان وللأخرى سهم واحد فاذا جعلنا الذكور  
في هذا البطن طائفة والاناث طائفة ودفعنا نصيب الابن الى البناتين اللتين في البطن  
انثاء اصاب كل واحد منهما سهمان واذا دفعنا نصيب الاناث الى من يارائهن في  
البطن الثالث لم يبق سهم عليهن لان نصيبهن ثلاثة اسباع ومن يارائهن ابن وبناتان  
فالمجموع كاربعة بنات وبين الثلاثة والاربعة مباينة فاضربنا الاربعة التى هى عدد

الرؤس في أصل المسئلة وهو سبعة ففصل ثمانية وعشرون ومنها تصح  
المسئلة لانه كان لابن البنث في البطن الثاني أربعة فاذا ضرب بناها في  
المضروب الذي هو أربعة ايضا بلغ ستة عشر فاعطينا كل واحدة من بنتيه  
ثمانية وكان للبنتين في البطن الثاني ثلاثة فاذا ضرب بناها في ذلك المضروب  
حصل اثنا عشر فدفعنا الى ابن بنت البنث ستة والى بنتي بنت البنث  
ستة فلكل واحدة منهما ثلاثة فصار نصيب كل بنت في البطن الاخير  
أحد عشر ثمانية من جهة أبيها وثلاثة من جهة أمها  $\frac{1}{2}$  مثال آخر لو كانوا  
هذه الصورة مية

في قسم المال على البطن الثاني اسباعا لانه أول  
بطن وقع فيه الخلاف وفيه ابن له فرعان فهو  
كابن وكذا البنث اليتي لها فرعان فهي كبنتين  
فصاروا ابنين وثلاث بنات تقدير افلا ابن أربعة  
وللبنت التي كبنتين اثنتان وللبنت الباقية واحد  $\frac{1}{2}$  ٩ ١٦ ٥٠ ٩  
ثم جعلنا الابن طائفة ونزلنا أربعته الى ابنه وبنته في البطن الثالث  
والاربعة لا تسبق على الثلاثة فوقفنا الثلاثة ثم جعلنا البنات طائفة  
ونزلنا ثلاثهن الى أولادهن في البطن الثالث وهم ابن وبنتان والثلاثة  
لا تسبق على الاربعة ببسط الابن تقليلا للعمل دون اختصار البنتين  
وبين الثلاثة الموقوفة والاربعة بما ينبت فصر بنا احداهما في الاخرى  
فصل اثنا عشر فصر بناها في أصل المسئلة التي هي سبعة فبلغت أربعة  
وثمانين ومنها تصح المسئلة اذ كان للابن أربعة صر بناها في اثني عشر  
فصل ثمانية وأربعون فقسمناها الثلاثة على أولاده في البطن الثالث  
فاصاب الابن اثنتان وثلاثون وأصاب شقيقته ستة عشر وكان للبنتين في  
البطن الثاني ثلاثة من أصل المسئلة صر بناها في اثني عشر فصل ستة  
وثلاثون قسمناها أربعاء على فروعهن في البطن الثالث فللابن ربعان  
بثمانية عشر وكان له اثنتان وثلاثون من جهة أبيه فاجتمع له خمسون  
ولاخته من الام وهي البنث اليتي من الستة والثلاثين ربع وهو تسعة  
وللبنت الباقية أعني بنت عمته وهي البنث اليسرى الربع الباقي وهو  
تسعة أيضا ومجموع الانصاء أربعة وثمانون

$\frac{1}{2}$  المصنف الثاني ولهم أربع احوال  $\frac{1}{2}$

(ثانيهم  $\frac{1}{2}$  — د — بأنثى يدلي  $\frac{1}{2}$  — وجدة تدلي بذلك المدلى)

(قوله ولهم أربع  
احوال) اي باعتبار  
تفاوت درجاتهم  
واستوائها مع اتحاد  
قرابتهم — م — او  
اختلافها واتفاق  
صفة المدلى به او  
اختلافها

(والكل فاسد ويحيى الاقرب ❖ وفي استواء واتحاد ينسب)  
 (بجهة دعو مدليساوارث ❖ واحب الذكور الضعف غيرناكت)  
 (وصفة المدلى بهم ان تختلف ❖ ذكورة أنوثة فما عرف)  
 (أى فى بطون أول الاصناف ❖ يحرى بهم فاقسم على الخلاف)  
 (وفي اختلاف القرب ثلثان لذى ❖ أب وثلاث لذوى الام اقلذ)  
 (واقسم على الجنس كالواحد ❖ وفي البطون ماذكرنايعة د)

الاصنف الثانى أصل الميت وهم الجدد الفاسد والمحدثات الفاسدات وان علوا ويخصر  
 فى أربعة الاول أبو الام والثانى أبوام الاب والثالث أم أبى الام والرابع أم أبى أم  
 الاب ولهم اربع احوال ❖ الحالة الاولى تفاوت درجاتهم فبقدم الاقرب سواء كان  
 من جهة الاب او الام وسواء كان الكل مدليساوارث كابى الام مع ابى ام الاب او  
 البعض مدليساوارث دون البعض كابى ام الاب مع ابى ابى ام الاب وكأم ابى الام مع  
 ابى ام ابى الاب ❖ الحالة الثانية استواء درجاتهم بتساوى الوسائط فيما بينهم وبين  
 الميت واتحاد قرابتهم بأن كانوا كلهم من جانب الاب او كلهم من جانب الام مع اتفاق  
 صفة من يدلون به فى الذكورة أو الأنوثة فتعتبر ابدانهم فى القسمة للذكورة مثل حظ  
 الانثيين كما فى هاتين الصورتين

ميتة	ميتة	فان الجدد والجدة متحدان فيمن يدلان به
أم	أب	فللاب اثنان وللأم واحد ❖ الحالة الثالثة
أب	أم	استواء درجاتهم واتحاد قرابتهم مع
أب أم	أب	اختلاف صفة من يدلون به فيقسم على اول
٢ ١	أب أم	بطن اختلاف كما فى الصنف الاول سواء كان
١	٢	الكل مدليساوارث ولا يكونون الا ذكورا

ومن جانب الاب كما فى هذه الصورة

ميتة	ميتة	والمسئلة فيهما من ثلاثة والقسمة فى البطن الثانى
أب	أب	فللام واحد وللأب اثنان ثم يدفع نصيب كل الى
أم	أب	اصله ولا يتأى ادلاء الاناث بوارث مع كونهن غير
أم	أم	وارثات ومن ثمة لم يكن لهن صورة او كان البعض
أب	أب	يدلى بوارث دون الآخر كما فى هذه الصورة
٢	١	



ميتة ————— والمسئلة فيها من ثلاثة والقسمة على اول بطن يختلف  
 ام ————— فالاب اثنان وللأم واحد ثم يقسم نصيب الاب على  
 اب ————— ام اصلية وهما كثلثة رؤس ولا تستقيم الاثنان عليهما  
 اب ام اب فنضرب الثلاثة عدد الرؤس في الثلاثة اصل المسئلة  
 ٤ ٣ ٣ فيحصل تسعة ومنها تصح المسئلة اذ كان للاب اثنان  
 ضربناها في الثلاثة فحصل ستة فلأبيه منها اربعة ولأمه اثنان وكان  
 للام واحد مضربناه في الثلاثة فصارت ثلاثة فهي لأماها او كان الكل  
 لا بدلي بوارث كما في هذه الصورة

ميتة ————— والمسئلة فيها من ثلاثة والقسمة على اول  
 ام ————— بطن يختلف فالاب اثنان وللأم واحد والاثنتان  
 اب ————— التي للاب لا تنقسم على اصلية وهما كثلثة رؤس  
 اب ام فنضرب الثلاثة عدد الرؤس في الثلاثة اصل المسئلة  
 اب ام اب فيحصل تسعة ومنها تستقيم المسئلة اذ كان للاب اثنان  
 ٤ ٣ ٣ ضربناها في الثلاثة فبلغت ستة قسمناها على اصلية  
 فلأبيه اربعة ولأمه اثنان وكان للام واحد مضربناه في الثلاثة فحصل  
 ثلاثة دفعناها الى ابها ~~في~~ تنبيهه لا يرجح المدلى بوارث على غيره وهو  
 الاصح كما في رد المحتار المحالة الرابعة استواء درجاتهم مع اختلاف  
 قرابتهم ام اي بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام سواء  
 كان الكل يدلي بوارث كما في ابى ام الاب وابى ام الام او البعض يدلي  
 بوارث دون الآخر كما في ابى ام الاب وابى ابى الام ولا يتأتى ادلاء  
 الاثنا بوارث كما تقدم او كان الكل غير مدلي بوارث كما في هذه الصورة

فالثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام كأنه مات ميتة —————  
 عن اب وام ثم ما اصاب كل قرابة يقسم بينهم كالأب ام اب  
 اتحدت قرابتهم واذا تعددت البطون فالقسمة اب ام  
 على اول بطن وقع فيه الاختلاف من المدلى بهم كما اب اب  
 رأيت في الصور المارة ام اب ام اب

والصنف الثالث ولهم ست احوال ٤ ٣ ٢ ١  
 (ثالثهم بنت الاخ الشقيق او ~~في~~ لابه وولد الاخت روى)  
 (فرع اخ للام في ذى المرتبة ~~في~~ فقدم الاقرب ثم العصبية)  
 (اقوى فروعه يجوز وحدهم ~~في~~ ترجيحهم عن ولد لذي رحم)

(قوله ولهم ست  
 احوال) أى باعتبار  
 تفاوت درجاتهم  
 واستوائها مع كونه  
 اولاد العصبية او  
 مع كون بعضهم  
 اولاد العصبية  
 وبعضهم ولد لذي  
 الرحم وباعتبار  
 اتفاق اصولهم  
 وتخالفهم بالنسبة  
 والانوثة او الفرضية  
 او العصبية  
 وباعتبار تعدد  
 الفروع وتعدد  
 الجهات

(واقسم على اول بطن يختلف \* في غير ذوالاختلاف قد عرف)  
 (فيهم بفرضية او عضوية \* او بالذ كورة مع الانوثة)  
 (كفروع عاصب وفروع اخت ذ \* وفروع ذى فرض وعاصب كذا)  
 (ونسئل اصحاب الفروع اورحم \* وللفروع ماللاصل قد علم)  
 (لذ كركسهمى الان شى سوى \* فروع ام فهم فيه سوا)  
 (وعلم فروع فى الاصول روى \* كجهة الاصول فى الفروع)

(الصنف) الثالث جزء الاخوة ويخصر فى عشرة الاول والثانى بنت الاخ الشقيق  
 وبنت الاخ لاب والثالث والرابع ابن الاخت الشقيقة وبنتها والخامس  
 والسادس ابن الاخت لاب وبنتها والسابع والثامن ابن الاخت لام وبنتها  
 والتاسع والعاشر ابن الاخ لام وبنته وان نزلوا ولهم ست احوال \* الحالة الاولى تفاوت  
 درجاتهم وبقدم فيها الاقرب ولو انشى كبرت اخت على غيره كان بنت اخ \* الحالة  
 الثانية استواء درجاتهم مع كونهم اولاد العصبية فيقدم الاقوى ان كان وذلك  
 كبنت ابن الاخ لابوين مع بنت ابن الاخ لاب فالمال كله لبنت ابن الاخ لابوين لانها  
 اقوى واذا استوى اولاد العصبية فى القوة كما فى بنت ابن اخ مع بنت ابن اخ  
 آخر فالقسمة بينهما بالسواء \* الحالة الثالثة استواء درجاتهم مع كون بعضهم  
 العصبية وبعضهم ولد ذى الرحم فيقدم فيها من يكون ولد العصبية على ولد ذى الرحم  
 ففى بنت ابن الاخ لابوين اولاب مع بنت ابن الاخت لابوين اولاب المال كله لبنت  
 ابن الاخ لانها ولد العصبية وانما قيدنا الاخ بكونه لابوين اولاب احتراز اعم اذا كان  
 لام فان ولده ليس ولد العصبية \* الحالة الرابعة استواء درجاتهم واختلاف اصولهم  
 سواء كان الاختلاف فى البطن الاول اعنى الاخوة والاخوان اوفى غيرهم من  
 البطون ويتأق ذلك فى خمس صور \* الاولى ما اذا كان الاختلاف بالذ كورة  
 والانوثة مع كون الفروع من وارث كأن يكون بعضهم فرع العصبية بنفسه وبعضهم  
 فرع العصبية بغيره كبرت اخ شقيق وابن وبنت اخت شقيقة \* الثانية ما اذا كان  
 الاختلاف بالعضوية والفرضية كأن يكون بعضهم ولد العصبية وبعضهم ولد ذى  
 الفرض كبرت اخ لابوين وابن اخ لام \* الثالثة ما اذا كان الاختلاف بالفرضية  
 مع كون الفروع ولد اوارث كال يكونوا اولاد ذوى الفروع كبرت اخت لاب وبنت  
 اخت لام \* الرابعة ما اذا كان الاختلاف بالفرضية مع كون الفروع من ذوى رحم

كافى هذه الصورة مية

اخت لابوين اخت لاب	الخامسة ما اذا كان الاختلاف بالذ كورة
بنت بنت	والانوثة مع كون الفروع من ذوى رحم كافى
بنت بنت	هذه الصورة

ميتة ————— يتنبه لا يتأق وجود ولد العصبية وولد  
 اخت لاب اخت لاب اخت لاب صاحب الغرض وولد ذى الرحم في درجة  
 بنت ابن ابن واحدة وكذا لا يتصور ان يكون ولد ذى  
 بنت ابن بنت الغرض في درجة ولد ذى الرحم لان ولد ذى  
 الغرض من اولاد الاخوات والاخت لام في البطن الثاني وولد ذى الرحم انما هو في  
 البطن الثالث فن ثمة لم يكن لهم صوراً القسمة في الصور الخمس على اول بطن  
 يختلف وما حصل للاصول يدفع الى فروعهم لم لا كرضع الاثنى سوى فروع  
 الاخوة لام فهم سواء في المخطوط كاصولهم وفي الصورة الاولى

القسمة على الاخ والاخت اذ هما اول بطن اختلف قال ميتة  
 في الدر المختار سئل عن ترك بنت شقيقة وابن وبنت أخ شقيق أخت شقيقة  
 شقيقته كيف تقسم فأجبت بأنهم قد شرطوا عدد بنت ابن بنت  
 للفروع في الأصول فينزل تصير الشقيقة كشقيقة متبن ٣ ٢ ١  
 فيقسم المال بينهما نصفين ثم يقسم نصف الشقيقة بين اولادها اذ لا تانتهى فأصل  
 المسئلة من اثنين وتصح من ستة بضرب ثلاثة في اثنين لانك سار مخرج النصف  
 ميتة ————— على ثلاثة وفي الصورة الثامنة

اخ لابوين أخ لام القسمة على الاخوين اذ هما اول بطن اختلف وأصل المسئلة  
 بنت بنت من ستة وللاخ لام السدس واحد وللأخ لاب الباقي خمسة ثم  
 يدفع نصيب كل الى فرعه وفي الصورة الثالثة

القسمة على الاختين اذ هما اول بطن اختلف والمسئلة ميتة  
 من ستة لو حود السدس وترد الى أربعة لكون الفروض أخت لاب اخت لام  
 نصفاً وسدساً ومجموعهما أربعة أسداس فللاخت لاب بنت بنت  
 ثلاثة وللأخ لام واحد ثم يدفع الثلاثة نصيب الاخت ٣ ١  
 لاب الى بنتها والواحد نصيب الاخت لام الى بنتها وفي الصورة الرابعة ١٢

القسمة على الاختين اذ هما اول بطن اختلف والمسئلة ميتة  
 من ستة وترد الى أربعة وتصح من اثني عشر وللاخت اخت لابوين اخت لاب  
 لابوين تسعة وللاخت لاب ثلاثة ثم يدفع نصيب كل بنت بنت  
 الى فرعه فليبت بنت الاخت لابوين تسعة ولان بنت بنت  
 بنت الاخت لاب اثنان وليبت بنتها واحد وفي ٩ ٣ ١  
 الصورة الخامسة

مئة ١٥ ————— القسمه على اعلى الخلاف اعنى في

اخت لاب اخت لاب اخت لاب البطن الثانى وفيه بنت وابنان  
بنت ابن ابن واذا بسط الابنان صار مع البنت  
بنت ابن ابن كخمسة فالمسئله من خمسة للبنت  
٣ ٨ ٤ واحد ولا كل ابن انسان ثم نجعل  
الذكور طائفة والاناث طائفة فنُدفع نصيب البنت الى بنتها ونقسم  
نصيب الابنين على فروعها وهم كالثلاثة والاربعة لا تستقيم على الثلاثة  
فنضرب الثلاثة فى الخمسة اصل المسئله فتبلغ خمسة عشر ومنها تصح  
المسئله اذ كان لبنت الاخت واحد فيضرب فى ثلاثة فيبلغ ثلاثة فهى  
لبنتها وكان للابنين اربعة فاذا ضربت فى ثلاثة بلغت اثني عشر فالابن  
منها ثمانية وللبنت الاخيرة اربعة الحالة الخامسة اعتبار عدد الفروع  
فى الاصول كما لو ترك ثلاث بنات اخوة متفرقين وثلاثة بنين مع ثلاث  
بنات اخوات متفرقات بهذه الصورة ٩

(قوله متفرقين)

اى احدهم لابوين

والاخر لاب

والاخر لام وكذا

يقال فى متفرقات

مئة اخ لابوين اخت لابوين اخ لاب اخت لاب اخ لام اخت لام

بنت ابن بنت بنت بنت ابن بنت بنت

٣ ٢ ١ ١ ١ ١

فالقسمه على الاصول واصل المسئله من ثلاثة واحد منها لبني الاخياف  
واثنان لبني الاعيان وبنوا العلات محجوبون ببني الاعيان ثم يقسم  
نصيب كل على فرعه فالواحد نصيب بنى الاخياف لا يستقيم على فروعهم  
وهم ثلاثة رؤس فنحفظ ثلاثة والاثنان نصيب بنى الاعيان واحد منها  
للإخ لابوين فيدفع الى بنته وواحد للاخت لابوين فانها قد ساوت اخاها  
لثمة دفعها ولا يستقيم على فروعها اعنى الابن والبنت لانها كالثلاثة  
رؤس فمأخذ ثلاثة عدد رؤسها ثم نطلب النسبة بين الثلاثين فنجدها  
المماثلة فنسكتفى باحدهما ونضربها فى الثلاثة اصل المسئله فيحصل تسعة  
ومنها تصح المسئله اذ كان لبني الاعيان من اصلها اثنان ضربناهما فى  
الثلاثة فحصل تسعة دفعنا منها ثلاثة الى بنت الاخ الشقيق نصيب ابيها  
فبقى ثلاثة نصيب الاخت الشقيقة دفعنا اثنين منها الى ابنتها وواحد  
الى بنتها وكان لبني الاخياف واحد ضربناه فى الثلاثة فحصل ثلاثة دفعنا  
واحد منها الى بنت الاخ لام نصيب ابيها فبقى اثنان نصيب الاخت لام

اذ هي كاختين لتعدد فرعها فعدناهما الولد لها فكل واحد منهما واحد **تنبيه**  
قال في السراجية وشرحها للسيد ما نصه ومحمد يقسم المال على الاخوة والاخوات  
مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول وهو الظاهر من قول ابي حنيفة فا  
اصاب كل فريق من تلك الاصول يقسم بين فروعههم كما في الصنف الاول اه وفيه ان  
قوله مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول غير ظاهر وذلك ان اعتبار عدد  
الفروع في الاصول وان كان صحيحا الا ان الجهات لا تقع - بر في الاصول بل تعتبر في  
الفروع ليعتد اثنهم فلم يل الاصل - مع اعتبار عدد الفروع في الاصول والجهات في  
الفروع ثم ان القسمة على الاخوة والاخوات خاصة بما اذا لم تعدد البطون واختلفت  
الاصول اما اذا تعددت البطون ووقع الخلاف فيها وانفقت الاخوة او الاخوات  
فالقسمة على اول بطن اختلف كما مر في المثال المرقوم في الصورة الخامسة من الحالة  
الرابعة فان القسمة فيه على البطن الثاني لاختلافه لا على الاخوات لاتفاقهن وكما  
في المثال المعزى الى القونوي في حل الاشكال الكبير كما في الجواهر البهية وهو لو  
ترك بنتي ابن اخت شقيقة هما ايضا بنتا بنت اخت شقيقة وابن ابن اخت شقيقة  
بهذه الصورة

١٦

٨

ميتة  
عند محمد تصح هذه المسئلة من ستة  
عشر منها للابن ستة وللختين عشرة  
انتهى وتوضح ذلك ان القسمة في  
البطن الثاني وفيه بنت كبنيتين  
لتعدد فرعها وابن كبنين لتعدد  
فرعه ايضا فيبسط كاربعة بنات  
وفيه ابن ايضا كبنيتين يبسطه فالجموع ثمانية فيكون اصل المسئلة من ثمانية عدد  
الرؤس ثم يجعل الذكور طائفة ولهم ستة والاناث طائفة ولهن اثنان فنرفع الاثنين  
الى فروعهن في البطن الثالث اعني البنيتين ثم نرفع ما طائفة الذكور الى فروعهم في  
البطن الثالث وهم بنتان وابن وعدد رؤسهم يبسط الابن اربعة والستة لا تستقيم  
على الاربعة وتوافقها بالنصف فنضرب اثنين وفق الرؤس في ثمانية اصل المسئلة  
فيحصل ستة عشر ومنها تصح المسئلة اذ كان للبنيتين اثنان من جهة امهما فنضربهما  
في الاثنين فيحصل اربعة وهي لما وكان الفروع الذكور ستة فنضربهما في الاثنين  
فيحصل اثنا عشر ستة منها للبنيتين وستة للابن فيحصل للبنيتين عشرة اربعة من جهة  
امهما وستة من جهة ابيهما انتهى **الحالة السادسة** تعدد جهات الاصول في الفروع  
كالو ترك ابن بنت اخ لاب وبنتي ابن اخت لاب هما ايضا بنتا بنت اخت لابوين وترك

أيضا بنت ابن ٤ ٦ أخت لام ٤٣ بهذه الصورة

فأصل المسئلة من ستة لوجود

أخ لاب	أخت لاب	أخت لابوين	أخت لام	السدس فيها فواحد منها وهو
بنت	ابن	بنت	ابن	السدس للأخت لام وأربعة
ابن	بنت	بنت	بنت	وهي ثلثاها للأخت لابوين لأنها
٣	١٨	٤	٤	كاختين لعدد فرعها والباقي

واحد للآخ والأخت لاب مناصفة لان الأخت ساوت أخاها لعدد فرعها وهي معه  
 كأربعة رؤس ولا يستقيم الواحد على الأربعة فنضرب أربعة عدد رؤسها في أصل  
 المسئلة وهو ستة فيصير الحاصل أربعة وعشرين ومنها تصح المسئلة فقد كان للأخت  
 لابوين من أصل المسئلة أربعة ضرب بناها في المضروب أعني الأربعة فبلغت ستة عشر  
 أعطيناها البنتي بنتها فلكل واحدة منهما ثمانية وكان للأخت لام من أصلها واحد  
 ضرب بناها في ذلك المضروب فكان أربعة دفعناها للبنت ابنتها وكان للآخ والأخت  
 لاب واحد ضرب بناها في ذلك المضروب فصار أربعة فقسماها بين الأخت والآخ لاب  
 أنصافا ما عرفت فلكل واحدة منهما اثنتان ثم دفعنا نصيب الآخ إلى ابن بنته ونصيب  
 الأخت لاب إلى بنتي ابنتها فصار نصيب البنتين من الوجهتين ثمانية عشر فلكل  
 واحدة منهما تسعة ثمانية من قبل أمها وواحد من قبل أبيها ~~فوتبنيهم~~ قال في رد  
 المحتار أعلم أن ~~هذا التقسيم أنه لا يعتبر اختلاف البطلون في هذا الصنف عند محمد~~  
 وظاهر قول السراجية أن الحكم فيهم كالحكم في الصنف الأول وكذا قوله ما أصاب كل  
 فريق يقسم بين فروعههم كما في الصنف الأول أنه عند محمد يقسم على أول بطن  
 اختلاف كما في الصنف الأول وكما في الصنف الثاني أيضا وكما في أولاد الصنف الرابع  
 ولم أر من تعرض لذلك فليراجع اه (أقول) ان هذا المثال لا يقتضي على التقسيم  
 المذكور عدم اعتبار اختلاف البطلون في هذا الصنف عند محمد وذلك لان القسمة  
 عنده وان كانت على الاصول الا انها على أول بطن اختلاف منهم وقد اختلف هنا  
 البطن الأول ومن ثمة كانت القسمة عليه وانما لم تجعل الاحداث طائفة وتقسيم  
 انصباؤهم على فروعهن في البطن الثاني مع اختلافهم بالذكورة والانوثة لاختلافهن  
 بالفرضية وجبتهن فجعل كل واحدة منهن طائفة لاختلاف حظوظهن ويدرغ  
 نصيبهم الآخر فروعهما لعدم اختلافهم كاجعل الآخ طائفة ودفع نصيبه لآخر فروعه  
 بخلاف الصنف الأول وأولاد الصنف الرابع فان الاختلاف فيها لا يكون الا  
 بالذكورة والانوثة فتى وجد الاناث مع الذكور فجعل الاناث طائفة كما جعل الذكور

طائفة ولو كان الاختلاف في الاخوة والاخوات بالذ كورة والاثوة فقط لياقي فيهم مايتأق في الصنف الاول من قسمة ما اصاب الاصول على الفروع كما اومات عن بنت بنت اخ شقيق وبنتي بنت اخ شقيق ايضا وابن بنت اخ شقيقة وبنت ابن اخ شقيقة ٣ بهذه ٨ الصورة ٣٤

فان القسمة على الاصول

اخ شقيق	اخ شقيق	اخ شقيق	اخ شقيقة	اخ شقيقة	اعني الاخوة والاخوات
بنت	بنت	بنت	ابن	ابن	لكونهم اول بطن اختلاف
بنت	بنتي	ابن	بنت	بنت	واصل مسئلتهم ثمانية
٦	٦	٦	٤	٤	باعتبار اخذ عدد الفروع

في الاصول فالأخ ذى الفرع الواحد اثنان ولذى الفرعين اربعة وكل واحد من الاثنين واحد ثم نجعل الذ كور طائفة ويدفع نصيبهم لا تخرف فروعهم فلكل بنت اثنان ونجعل الاناث طائفة ونقسم الاثنين نصيبهن على فروعهن في البطن الثاني وفيه بنت وابن وهما كمثلثة رؤس ولا تستقيم قسمة الاثنين على ثلاثة فنضرب الثلاثة عدد الرؤس في أصل المسئلة فيحصل اربعة وعشرون ومنها تصح المسئلة اذ كان لكل بنت من فروع الاخوة اثنان فاذا ضربناهما في ثلاثة حصل ستة فلكل بنت ستة وكان للبنت وابن من فروع الاخوات في البطن الثاني اثنان فاذا ضربناهما في ثلاثة حصل ستة وللابن اربعة وللبنات اثنان ثم يدفع الاثنان نصيب البنات الى ابنتها والاربعة نصيب الابن الى بنته ولو جعلنا القسمة على الاخوة والاخوات ودفعنا ما اصاب كل منهم الى فرعه لاختلاف نصيب الابن والبنات في البطن الثالث فتنبه

الصنف الرابع ولهم حالتان

- (١) رابعهم - عمه - كالم
- (٢) فله - ولا جهة - قل للاب
- (٣) فقدم الاقوى لدى اتحاد
- (٤) جهة الام وضعف لذوى
- (٥) فلا تقة - دم عمه للابوين
- (٦) بل - قدم الاقوى بكل جهة
- (٧) للاب اوام وان هم استووا

الصنف الرابع العمومية والخولة واولادهم وفي حكم اولادهم بنات الم لابوين اولاب ولنبدأ ببيان احوال العمومية والخولة فانها مقدمان على اولادهم ومن في حكمهم ويخصران في عشرة الاول والثاني والثالث العمومة الشقيقة والعمومة لاب والعمومة لام

فولهم حالتان (١) اي باعتبار اتحاد

والرابع العم أخوالاب من الام فهو لآب جهة للاب والخاص  
والسادس والسابع الخال الشقيق والخال لآب والخال لام والثمان  
والعاشر الخالة الشقيقة والخالة لآب والخال لام فهو لآب  
جهة للام ولا يتأق هنا تفاوت الدرجة في القرب بل في أولادهم ومن  
بعدهم ولهم حالتان الخالة الاولى اتحاد حيز قرابتهم كأن يكونوا كلهم  
من جهة أبى الميت أو أمه فيقدم الأقوى ولو أنثى اجساعا أى يقدم من  
لأبوين على من لآب أو لام ومن لآب على من لام كعمة شقيقة فانها تقدم  
على العمة لآب أو لام وكالخالة لأبوين فانها تقدم على الخالة لآب أو لام  
وإذا استووا في القوة فقسّم على الأبدان لآب كرضع الأنثى كعم وعمّة  
كلاهما لام أو خال وخالة كلاهما لأبوين أو لآب أو لام الخالة الثانية  
اختلاف حيز قرابتهم بأن كان قرابة بعضهم من جهة الأب وبعضهم من  
جهة الام فلقرابة الأب الثلثان وإقرابة الام الثلث فلومات عن عمّة وخالة  
فلا عمّة ثلث المال وللخالة ثلثه ولا يقدم الأقوى في جهة على غيره في جهة  
أخرى فلا تقدم العمة الشقيقة على الخالة لام كما لا يقدم الخال الشقيق  
على العمة لام وإنما يقدم الأقوى كل جهة فيها تقدم العمة لأبوين على  
العمة لآب كما لو انفردت الجهة وان استووا فبقسم حفظ كل جهة على  
أبدانهم فيعطى للذ كرضع الأنثى ولومات عن عشر عمات وخال  
وخالة فالثلثان للعمات على عشرة بالسوية والثلث الباقي لثلاث الخال  
ونلته للخالة أولاد الصنف الرابع ومن في حكمهم

ولهم ثمان أحوال

(مثل بنى ذا الصنف بنت العم للآب أو لآبه والام)  
(تقدم الأقرب منهم أن وجد على السوا في الجهة من فاعتمد)  
(كبنات خالة ترى للميت عن بنت بنت خالة أو عمّة)  
(وفي اتحاد جهة فلا أقوى عند استواء قرهم ذو الجدوى)  
(كمن إلى ذى الأبوين ينتهى من ذى عصوبة ومن ذى رحم)  
(ثم الذى لعاصب قد انتمى يكون عن ذى رحم مقدما)  
(كبنات عمه مع ابن العمة ان استووا فالبنات ذات الحصة)  
(وان تكن لأبوين العمة والعم للآب فالابن يشبث)  
(ذامثل خالة تكون لآبه أولى من التي لام فانقبه)  
(وفي اختلاف جهة فنحلا من عاصب مقدم وقيل لا)

(قوله ولهم ثمان أحوال) أى باعتبار تفاوت درجاتهم واستوائها مع اتحاد حيز قرابتهم والكل ولاد العصبية أو أولاد ذى رحم أو البعض ولد العصبية والبعض ولد ذى الرحم أو مع اختلاف حيز قرابتهم والبعض ولد العصبية والبعض ولد ذى الرحم أو الكل ولد ذى الرحم واختلاف صفة أصولهم مع عدد البطون وعدد الفروع وعدد الجهات



(بـل ثلثان لذوى الاب وما \* يـهـ قـى لمن كان الى الام انتهى)  
 (كـبـنـت عـمـ وابن خال ولةـد \* أفـ قـى السراخسى باول ورد)  
 (وان يكونوا كلهم من ذى رحم \* فاقسم ولا خلف بتثليث عـلم)  
 (ما اعتمدت قوة قرب يوضح \* بين القرية— بين فلا يرج)  
 (ابن لعمه شـقـيـة عـلى \* ابن الخالة من الاب جـلا)  
 (لـكـن قـوى جـهـة فـيـهـمـ الـاـحـق \* وـفـى البطون القسم مثل ما سبق)  
 (وعدد الفروع فى الاصل ثبت \* كذا جهات الاصل فى الفرع أتت)

تخصيص اولاد الصنف الرابع بالذكور كـلـهـمـ تـنـاـولـ العـمـ والعـمةـ والخـالـ والخـالة  
 اولادهم بخلاف اولاد البنات والاخوات وكذا الاجداد والجدات لتناولهم  
 من يكون بواسطة وغيرها وفى حكمهم بنت العم لاب اولابون أمابنت العم لام  
 فهى داخلية فى اولاد الصنف الرابع ولهم ثمان احوال (الخالة الاولى) تغاوتهم فى  
 الدرجة فبعضهم اقربهم على غيره ولو فى غير جهة فاولاد العمة أولى من اولاد اولاد  
 العمة وأولاد اولاد الخالة وأولاد الخالة أولى من اولاد اولاد الخالة وأولاد  
 العمة (الخالة الثانية) استواء درجتهم واتحاد حيز قرباتهم بأن يكونوا من جانب أمى  
 الميت أو من جانب أمه مع كونهم اولاد العصبة كبنت عم لابون وبنت عم لاب أو  
 اولاد ذى رحم كالأولاد عمت متفرقات أو اولاد أخوال أو اولاد خالات كذلك  
 فيقدم الاقوى قرابة بالاجماع كما فى رد المحتار فن أصله لابون أولى من لاب ومن لاب  
 أولى من لام وان استواء قوة كبنت عم لابون وبنت عم آخر لابون أيضا فساوى  
 بينهم (الخالة الثالثة) استواء درجتهم واتحاد حيز قرباتهم مع كون بعضهم ولد  
 العصبة وبعضهم ولد ذى رحم فبعضهم ولد العصبة ان استواء قوة كبنت عم شقيق  
 مع ابن عمة شقيقة فبنت العم مقدمة على ابن العمة ليكون بنت العم ولد العصبة وكذا  
 إذا كانا لاب أما إذا اختلفا قوة بان كان العم لاب والعمة لابون فان ابنة مقدم  
 على بنته لان ترجيح شخص بمعنى فيه وهو قوة القرابة هنا أولى من الترجيح بمعنى  
 فى غيره وهو كون الاصل عصبة قياسا على خالة لاب فانها مع كونها ولد ذى رحم وهو  
 أب الأم تكون أولى من خالة لام مع كونها ولد وارث أعنى أم الأم وترجيحها معنى  
 فيها وهو قوة القرابة المحالة لها من جهة الاب أولى من الترجيح لمعنى فى غيرها وهو  
 الادلاء بوارث (الخالة الرابعة) اختلاف حيز قرباتهم مع كون بعضهم ولد العصبة  
 وبعضهم ولد ذى الرحم كبنت عم وابن خال قال فى الدرمانصه فى الفتاوى الخيرية  
 مثل فى هالـكـهـاـلـكـ عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم فالحكم أجاب هذه

المسئلة اختلاف فيهم ساجل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت العم  
والثالث لابن الخمال وهو المذكور في فرائض السراج وعليه صاحب  
الهداية والكنز والمحقق وغالب شروح الكنز والهداية وجعل  
بعضهم ظاهر الرواية أن لأشئ لابن الخمال وأن الكل لبنت العم  
لأنها ولد العصبية وجعل في الضوء شرح السراجية عليه الفتوى  
وأنه رواية شمس الأئمة السرخسي وأنه وافق رواية التمر تاشي روايته  
وصححه في المصنعات وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء فالأخذ  
للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة أولى من الأخذ بروايته ما يعني صاحب  
الهداية وصاحب السراجية انتهى والاصل فيه أن جهة القرابة  
إذا اختلفت كما في واقعة الخمال هل يقدّم ولد العصبية أو لا قبل وقيل  
والذي ينبغي ترجيحه ما رواه السرخسي فان لفظ الفتوى آكد من غيره  
من ألفاظ التصحيح كالمختار والتصحيح مع أني لم أرى من اقتصر على مقابل  
ما رواه السرخسي مصرحاً بكونه الصحيح أو لا شبهة أو المختار أو غير ذلك  
من ألفاظ التصحيح وإنما يرسله أو يقول في ظاهر الرواية وأما هو  
ما رواه السرخسي فقد صرح بأنه الصحيح وإن الأخذ للفتوى به أولى  
وأنه ظاهر الرواية فليكن المَعول عليه اهـ (الحالة الخامسة)  
اختلاف حيز قرابتهم مع كونهم أولاد ذى الرحم كبنات عمه وبنات خالة  
فالثنان لمن يدل بقرابة الأب والثلث لمن يدل بقرابة الأم ولائحة بر  
بين القرينة بين قوة القرابة فلا يرجح ولد العمه الشقيقة على ولد الخالة  
لأب وإنما يعتمد في كل جهة قواها قرابة ففي نحو بنات خالة شقيقة  
وبنات خالة لأب مع بنت عمه شقيقة وبنات عمه لأب تقدم بنات الخالة  
الشقيقة وبنات العمه الشقيقة على غيرهما فلمنت الحالة الثلث ولبنت  
العمه الثلثان (الحالة السادسة) استواءهم درجة واختلاف صفة  
أصولهم ذكورة وأنوثة مع تعدد البطون فيقسم على أول بطن اختلاف  
كما تقدم (الحالة السابعة والثامنة) اعتبار عدد الفروع في الأصول  
واعتبار جهات الأصول في الفروع كما في الصنف الأول والثالث ولو  
ترك أبى بنت عمه لأب وبناتى ابن عمه لأب هما أيضاً بنت عم لأب  
وترك مع ذلك بنتى بنت خالة لأب وابنى ابن خالة لأب هما أيضاً بنتى  
خالة لأب بهذه الصورة

(قوله ظاهر الرواية)  
عبارتها وعند  
اختلاف جهة  
القرابة فلقراءة  
الأب ضعف قرابة  
الأم فلم يفرقوا بين  
ولد العصبية وغيره  
وفي الفتاوى  
الحامدية أن المعتبر  
ما في المتن لوضعهما  
لنقل المذهب كما  
في رد المختار (قوله)  
وجعل بعضهم  
الحج في معراج  
الآلية من شمس  
والأئمة أن ظاهر  
الرواية أن ولد  
العصبية أولى اتحاد  
الحيز واختلاف كما  
في رد المختار (قوله)  
صاحب الخلاصة  
نصها ولد العصبية  
وولى اتحاد الجهة أو  
اختلفت في ظاهر  
الرواية وكذا في  
مجمع الفتاوى كما  
في رد المختار

عمة لاب عم لاب عم لاب خالة لاب خالة لاب خال لاب

بنت ابن بنت بنت ابن بنت

ابني بنتي بنتي ابني

١٠

٣

١٨

٦

فاصل المسئلة من ثلاثة وتصح من ستة وثلاثين وتوضح ذلك أن ثلثهم او هما اثنان لقربة  
 الاب وثلاثة او هو واحد لقربة الام ففي فريق الاب بحسب العم لاب بعمته لتعدد  
 فرعه فهو كاربع عمات وتحسب كل عمة بعمتين لتعدد فرعها فبها كاربع عمات  
 فمعتبر العم عم واحد او هن كم آخر اختصارا في الرؤس فيعطى لكل منهما واحد من  
 اثنتين وفي فريق الام بحسب الخال كخالين لتعدد فرعه فهو كاربع خالات وكل  
 واحدة من الخاليتين كخالتين لتعدد فرعها فبها كاربع خالات فنعته بالخال خالا  
 واحد او هما كخال آخر اختصارا وما اصابها من اصل المسئلة وهو واحد لا يستقيم  
 عليهما فيضرب عدد رؤسهما وهو اثنان في اصل المسئلة وهو ثلاثة فيحصل ستة  
 فيعطى فريق الاب اربعة اثنان منها للعم لاب ويجعل طائفة على حدة ويدفع نصيبه  
 الى آخر فروعها اعني بنتي بنته ولكل واحدة منها واحد والاثنان الباقيان من  
 الاربعة للعمتين ويجعلان طائفة ثم ينظر الى اصل العمتين فيوجدان كائنين  
 وبنت كبتنتين وبالاختصار تجعل البنات كائنين فالجموع كثلاثة ولا يستقيم الاثنان  
 نصيب العمتين على الثلاثة وبينهما مائة فحفظ الثلاثة ثم يعطى فريق الام اثنتين  
 من الستة ويدفع واحد منهما الى الخال ويجعل كطائفة والاخر الى الخاليتين ويجعلان  
 كطائفة واذا دفع واحد نصيب الخال الى ابني بنته لم يستقيم عليهما فيحفظ اثنان عدد  
 رؤسهما وفروع الخاليتين ابني كائنين وبنت كبتنتين والجموع بالاختصار كثلاثة  
 بنين ولا يستقيم الواحد عليهما فأخذ ثلاثة عدد رؤسهم والنسبة بين هذه الثلاثة  
 والثلاثة المحفوظة مماثلة فبها كائني باحدا هما وبينها وبين الاثنتين المحفوظة مماثلة  
 فنضربها فيحصل ستة فنضربها في تلك الستة فيحصل ستة وثلاثون ومنها نتج  
 المسئلة اذ كان فريق الاب اربعة ضربت في الستة فحصل اربعة وعشرون فهي  
 نصيب هذا الفريق والباقي في اثناعشر فهي نصيب فريق الام اما نصيب الاتحاد  
 فانه ضرب اثنان نصيب بنتي العم لاب الذي آل اليها من جهة العم في الستة فصار اثني  
 عشر ذلك كل واحدة منهما ستة وضرب ايضا نصيبها من العمة وهو واحد في المضروب  
 فكان ستة ولكل منها ثلاثة وقد حصل لكل واحد منهما تسعة ستة من جهة العم

وثلاثة من جهة العمدة هكذا في شرح السيد وسيأتي ما فيه وضرب نصيب ابني  
 بنت العمدة وهو واحد في الستة فكان ستة فلذلك واحد منها ثلاثة ومجموع هذه  
 الانصباء اربعة وعشرون واذا ضرب واحد نصيب ابني بنت الخال في الستة كان  
 ستة فلذلك واحد منها ثلاثة واذا ضرب نصيب فروع الخالة بنين وهو واحد ايضا في  
 الستة حصل ستة فلابني ابن الخالة اربعة فلذلك واحد منها اثنان فقد حصل لكل  
 من الابنين ثلاثة من جهة الخال واثنان من جهة الخالة ولم يبق بنت الخالة اثنان  
 فلذلك واحدة منها واحد ومجموع هذه الانصباء اثنا عشر فاذا انشمت الى الاربعة  
 والعشرين كان المجموع ستة وثلاثين اه ~~في تنبيه~~ في السراجية (يقسم المال  
 على اول بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول) وفي شرحها  
 للعفيف الكازوري في مانصه قال المحقق ابن امير بادشاه وفي قول المصنف يعني  
 صاحب السراجية يقسم المال على اول بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع  
 والجهات في الاصول نظر لم يتعرض اي السيد له وهو ان الجهات انما اعتبرت في  
 الفروع لا في الاصول فانها اعتبرت في فرعي العم واحد في العمتين لانها يأخذان  
 نصيب العم ونصيب احدى العمتين لكونها فرعين لكل منهما ولا يظهر وجه لا اعتبار  
 الجهات في الاصول فافهم ثم ان قوله اي السيد في بيان نصيب آحاد فريق الاب  
 (وضرب ايضا نصيبهما من العمدة وهو واحد في ذلك المضروب فكان ستة الى آخره)  
 يخالف المذهب محمد المشار اليه بقوله (ثم ينظر الى اسفل العمتين فيوجد ابن كابنين  
 وبنت كبنتين) الى آخره لانه كما جعل العم برأسه طائفة وجعل العمتين أيضا  
 طائفة أخرى لكن لم يقع في أسفل العم خلاف فانتقل نصيبه وهو الاثنان الى بنتي بنته  
 ووقع الخلاف في أسفل العمتين كما عرفت فلزم قسمة نصيبهما وهو الاثنان بين ابن عمه  
 صار بمنزلة الابنين باعتبار عدد فروعهم وبين بنت عمه صارت بمنزلة البنات بذلك  
 الاعتبار وجعلت ابنا واحدا للاختصار فخص ابن العمدة في هذه القسمة ثلثا الاثنان  
 لانصفيهما ونصيب بنت العمدة ثلث الاثنان فالحق ان حاصل ضرب الاثنين في الستة  
 اثنا عشر ثلثاها اعني ثمانية لبعني ابن العمدة وثلثها وهو اربعة لابن العمدة على مذهب  
 محمد فيحصل لكل واحد من البنين اربعة من جهة العمدة وستة من جهة العم  
 وحصل لابني بنت العمدة الاخرى اربعة فظهر عدم صحة قوله (ويضرب نصيب ابني  
 بنت العمدة وهو واحد الخ) اه وقد جرى الازهرى في الجواهر البهية على منوال  
 المحقق المذكور فينبغي وضع الاعداد في المثال المذكور هكذا

عملة لاب	عمة لاب	عم لاب	خالة لاب	خالة لاب	خال لاب
بنت	ابن	بنت	بنت	ابن	بنت
أبني	بن—تى	بن—تى	بن—تى	أب—نى	بنت
٤	٢٠	٢	١٠		

### ﴿تتممة﴾

(وبعدهم عمومة للابوين \* وان علمت كذا أخوثة لذين)  
يعنى ان الحكم المذكور في عمومة الميت وخوثة به وفي أولادهم يكون عندهم  
لعمومة الاب والام وخوثلتهما ثم لا أولادهم ثم لعمومة ابوي الميت وخوثلتهما  
لاولادهم وهذا معنى قولى وان علمت اى العمومة والمخوثة على المنوال المذكور

﴿مسائل غريبة في كتاب حل المشكلات في الفرائض﴾  
﴿للفاضل الانقروى في ذوى الارحام﴾

(اعلم) ان المعنى به في قسمة ذوى الارحام قول محمد وان كان فيه صعوبة قال في الدر  
المختار قول محمد اشهر الروايتين عن أبي حنيفة في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى  
كذا في شرح السراجية لمصنفها وفي الملتقى وبقول محمد يدعى اهـ لكن صحح في  
المختلف والمبسوط قول أبي يوسف لكونه أبسر على المفتى كما في رد المختار ومن ثمة تعدد  
القسمة عليهم في كثير من الكتب على قول أبي يوسف فن ذلك كتاب حل المشكلات  
في الفرائض للفاضل الانقروى مفتى الديار الرومية المطبوع في سنة ١٢٨٥ على  
ذمة ذى السعادة جعفر باشا فانه جرى في القسمة على ذوى الارحام على قول أبي  
يوسف الاما نص عليه عن محمد وقد أردت ان أبين بعضا منها بعد التنبيه على بعض  
مسائل فيه يحسن التنبيه لها (الاولى) في الصنف الثاني في ١٨٠ ونصها ومن  
مات وترك أبام الام وابا ابى الام فالمال كله لابي ام الام وان كانا متساويين في  
الدرجة لان الاول اعنى ابام الام منسوب الى الوارث وهو الجدة الصحيحة اعنى ام الام  
والثاني اعنى ابابى الام منسوب الى غير الوارث وهو الجدة الفاسدة اعنى ابام الام الذى  
لا يرث مع الام فصارت ام الام أقوى والمنسوب الى الاقوى اولى فابوام الام اولى من  
ابى ابى الام اهـ لكن في رد المختار في ٧٧٧ هما سواء اى في عدم ارجحية احدهما  
على الآخر وهو الاصح كما في الاختيار وسكب الانهر وغيرهما وفي روح الشروح ان  
الروايات شاهدة عليه اهـ وقد كرر ذكر هذه المسئلة في ١٨٢ مرتين مرة زاد فيها زوجا  
ومرة زاد زوجة ثم أعاد ما في ١٨٢ في ١٨٣ وحالف ما قدمه اولا من ترجيح أبي  
ام الام وورثتهما معاقال واذا ماتت امرأة وترك زوجا وابا ابى الام وابام الام فالمسئلة

من اثنين لان فيه انصاف او مافضل فالنصف للزوج والمفاضل يقسم بين المجددين اثلاثا  
 أى على قياس ما يوجد فيه الاختلاف او الاعلى تقدير أن للذكر ضعف سهم الانثى  
 فالثلثان للجد الذي فرعها الذكر والثلث للجد الذي فرعها الانثى \* واذا مات رجل وترك  
 زوجة وابا ابى أم وابا أم أم فالمسئلة من أربعة فالربع للزوجة والباقي يقسم بين  
 المجددين اثلاثا فالثلثان لابي ابى الام والثلث لابي أم الام اه (الثانية) في النصف  
 الثالث في ١٨٧ ونصها ومن مات وترك بنت ابن الاخ لابوين وبنت الاخ لاب  
 فالمال كله لبنت ابن الاخ لابوين لانها أقوى من جهة القرابة اه وهى غريبة  
 لان اعتبار القوة بالابوين انما هو عند تساؤهم درجة أما عند تفاوتهم فالأقرب  
 درجة مقدم على هذا فالمال كله لبنت الاخ لاب لانها الأقرب درجة (الثالثة) في  
 ١٩٧ ونصها امرأة ماتت وترك زوجا وبنت ابن الاخ لابوين وبنت ابن الاخ  
 لابوين فالمسئلة من اثنين لان فيها نصفين فالنصف للزوج والنصف الآخر يقسم  
 بين البنتين انصافا فلكل واحدة منهما نصف اه وهى غريبة لانه اذا وجد فرع  
 العصبة في هذا النصف كبنت ابن الاخ لابوين وفرع ذى الرحم كبنت ابن الاخ  
 لابوين يكون ولده العاصب مقدا على ولده ذى الرحم وعلى هذا فالنصف الباقي لبنت  
 ابن الاخ ولا شئ لبنت ابن الاخ على ان المصنف ذكر هذه المسئلة بعينها في ١٨٦  
 سطر ٦ لكن بدون ذكر الزوج وورث ولده العصبة فقط ونصها ومن مات وترك  
 بنت ابن الاخ لابوين وبنت ابن الاخ لابوين فالمال كله لبنت ابن الاخ لانها ولده  
 العصبة وولده العصبة اولى من ولده ذى الرحم على الاطلاق عند محمد وعند ابى يوسف  
 ولده العصبة اولى اذا لم يكن ولده ذى الرحم ذاهقين اه قلت ولده ذى الرحم هنا المس  
 ذاهقين فيجب ترجيح بنت ابن الاخ على بنت ابن الاخ على القولين (الرابعة) في  
 آخر ١٩٩ ونصها واذا مات امرأته وترك زوجا وبنت ابن الاخ لاب وثلاث بنات  
 الاخ لاب فالمسئلة من اثنين لان فيها نصفين فالنصف للزوج والنصف الآخر يقسم  
 بين الامن وبين البنات اثلاث من خمسة لان الام بمنزلة البنتين فلكل واحدة من  
 البنات الثلث خمس وللام الثلث خمسة اه وهى غريبة لان بنات الاخ لاب فضل عن  
 كونهن من ولده العصبة المقسم على ولده ذى الرحم فهن أقرب درجة من ان بنت الاخ  
 مع كونهن ذى الرحم ولم يرب في اراية ريب اولى من البنتين وهى هذا فالباقي بعد  
 الزوج لبنات الاخ ولا شئ لامن بنت الاخ (الخامسة) في اولاد النصف الرابع في  
 ٣١٦ ونصها ومن مات وترك بنت عم لاب وان سفلت وترك ايضا بنت عم لابوين  
 فالمال كله لبنت العم لان من مات وترك عم لابوين وعم لاب فالمال كله للعم لابوين  
 في ذاهق الرواية رتبها فنصيب الاصول ثم فرعهم اه وانه اصيل غير ريب لان  
 سهم ذى الصب والعمنة يفرق من ذرى ارحام العصبة تقدم عليهم بالانعم

لاب مقدم على العمة ولولا بون فسابالك بالعم لاب (السادسة) في ٣١٨ ونصها ومن مات وترك بنت عم لابون اولاب وان سفلت وترك أيضا بنت خال لابون اولاب اولام وان سفلت فالمال يقسم بين الفريقين اثلاثا كما في أولاد غير العصبية لان قوة القرابة وولد العصبية غير معتبرة بين الفريق الذي ينسب الى الاب وبين الذي الفريق ينسب الى الام فالثلثان لبنت العم لان نصيب الاب قد انتقل اليها والثلث لبنت الخال لان نصيب الام قد انتقل اليها هو قد مر في ٥٣ في مثال فيه بنت عم وابن خال عن بعضهم انه ظاهر الرواية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لاشئ لابن الخال وأن الكل لبنت العم لكونها وولد العصبية وجعل في الضوء شرح السراجية عليه القتيوى وقال في الدرر فليكن الممول عليه اه ومثل ابن الخال بنت الخال

بعض مسائل قسمة ذوى الارحام من كتاب حل المشكلات

الاولى في ١٨٧ ونصها ومن مات وترك بنت بنت الاخت لابون وبنت بنت الاخ لاب فالمال كله لبنت بنت الاخت لابون عند أبي يوسف لانها أولى اه واما عند محمد فالقسمة هنا بقية معنى مذهبه على الاخت والاخ فللاخت النصف والباقي للاخ لكونهما أول بطن وقع فيه الخلاف ثم يدفع نصيب كل الى فرع فلكل بنت نصف الثانية في ١٨٧ ونصها ومن مات وترك بنت الاخت لابون وبنت الاخت لاب فالمال كله لبنت الاخت لابون لانها أولى اه هذا على قول أبي يوسف وأما على قول محمد فالقسمة على الاختين لكونهما أول بطن وقع فيه الخلاف فللاخت لابون النصف وللأخت لاب السدس ومسئلتها من ستة وترد الى أربعة لكون الفروض أربعة اسداس فيكون للاخت لابون ثلاثة وللأخت لاب واحد ثم يدفع نصيب كل منهما الى فرع فيكون لبنت الاخت لابون ثلاثة ولبنت الاخت لاب واحد (فان قيل ان بنى العلات قد يحبون بنى الاعيان) قلت نعم فيما اذا كان في الاصول اخ لابون أو تعدد فرع الاخت لابون فصارت كاختين فتحجب الاخت لاب ولاشئ من ذلك هنا الثالثة في ١٩٨ ونصها واذا ماتت امرأة وترك زوجا وبنت الاخت لام وابن الاخ لام فالقسمة ثلثة من اثنين لان فيها نصفان فالنصف للزوج والنصف الآخر يقسم بين الابن والبنت للذكر مثل حظ الانثيين فللابن سهمان وللبنت سهم اه هذا على قول أبي يوسف وأما على قول محمد فالقسمة بالمساواة بين فروع بنى الام كما في اصولهم فعلى هذا يقسم النصف بينهما بالسوية الرابعة في ١٩٩ ونصها واذا ماتت امرأة وترك زوجا وثلاثة ابناء لبنت الاخت لاب وبنت بنت الاخ لاب فالقسمة ثلثة من اثنين لان فيها نصفان فالنصف للزوج والنصف الآخر يقسم بين البنين الثلثة وبين البنت السدس على تقدير

ان للذ ك ضعف سهم الانثى فلكل واحد من البنين الثلاثة سبعة  
وللبنت سبع اه هذا على قول ابي يوسف واماء على قول محمد  
فالقسمة هنا على الاخ والاخت لتكونهما اول بطن وقع فيه الخلاف  
اخماسا لانه قد تعدد فرع الاخت لاب فهي ثلاث اخوات فثلاثة  
اخماس للاخت وخمس للاخ ثم يدفع نصيب كل الى فرعه فلا كل ابن  
واحد وللبنت اثنان من الخمسة في ٣٠٠ ونصها واذا ماتت امرأة  
وتركت زوجا وبنت الاخ لاب وبنت الاخت لاب فالمسئلة من اثنين لان  
فيهما انصافا للنصف للزوج والنصف الاخر يقسم بين البنين انصافا  
فلكل واحد منهما نصف اه هذا على قول ابي يوسف واماء على قول  
محمد فيقسم النصف الباقي اثلاثا بين الاخ والاخت فالثلاثان للاخ  
والثلاث للاخت ثم يدفع نصيب كل الى فرعه والسادسة في ٣٢٨  
ونصها ومن مات وترك ابني بنت عم لاب وبنتي ابن عمه لاب وهما ايضا بنتا  
بنت عمه لاب وترك ايضا بنتي بنت خالة لاب وابني ابن خالة لاب وهما ابنا  
بنت خالة لاب فالمسئلة من ثلاثين بالرد والتصحيح لان اصل المسئلة من  
ثلاثة كما بين في موضعه فالثلاثان لمن ينسب الى الاب والثلاث لمن ينسب  
الى الام فانتقام حظ كل فريق على افراده غير مستقيم لان الرأس من  
جانب الاب اربعة ابناء بالاختصار وعدم اعتبار عدد الجهات في  
الفروع ونصيبهم اثنان ولا استقامة للثنتين على الاربعة لكن الاثنان  
والاربعة متوافقان بالنصف وترد الاربعة الى نصفها وهما اثنان والرؤس  
من جانب الام خمسة ابناء باعتبار عدد الجهات وعدم البنين ابنا  
واحد او نصيبهم واحد ولا استقامة للواحد على الخمسة بل بين الواحد  
والخمسة مباينة فتركتنا الخمسة بحالها ثم نظرنا الى الاثنين اعنى نصف  
الاربعة والى هذه الخمسة فوجدنا بينهما مباينة فصر بنا احد هما في  
الاخر فصار عشرة ثم صر بنا هذه في اصل المسئلة اعنى الثلاثة فصار  
حاصل الضرب ثلاثين فالثلاثان منها اعنى عشرين لفريق الاب عشرة  
منها لابني بنت العم لاب وعشرة للبنتين والثلاث اعنى عشرة لفريق الام  
ثمانية منها لابني وابنتا للبنتين على الوجه الذي رقنا تحت الفروع  
هكذا اه

(قوله بالرد) اي  
رد الاربعة الى  
نصفها الا في  
قوله وترد الاربعة  
الى نصفها وهو  
اثنان (قوله من  
ثلاثة) اي لان  
فيها ثلثين وثلثا  
(قوله بالاختصار)  
اي جعل البنين  
كأب وقوله وعدم  
اعتبار الجهات  
سواء واعتبار عدد  
الجهات حتى يصير  
الثلاثان كالبنتين  
فكاملة عدم زايدة  
ويدل عليه انه لو لم  
يعتبر عدد الجهات  
لكانت الرؤس في  
جانب الاب ثلاثة  
فقط مع انها اربعة  
ويدل عليه ايضا  
اعتبار عدد  
جهات في جانب الام







شئ لا يكونه أخا عصبية وقد استغرقت الفروض التركة والمسئلة حينئذ من اثنين ولو  
 قدر أنثى فيكون لها السدس تسكيلة للثلاثين فتكون المسئلة من ستة وتعود الى السبعة  
 فيقدر أنثى اذ هي الافضل هنا وعكس ذلك في عم وزوجة أخ لاب حامل فعلى تقدير  
 ذكورة يكون ابن أخ وهو أقرب من العم فله الارث وعلى تقدير انوثته تكون بنت  
 أخ وهي من ذوى الارحام فلا ترث والمال للعم فيقدر ذكرا اذ هو الافضل هنا وبأخذ  
 القاضى كغيا لمن الورثة الذين يتوهم أنهم اخذوا اكثر من حقهم على تقدير كون  
 الحمل اكثر من واحد خوفا من النقص اما الذين لا يتغير فرضهم ان كان الحمل واحدا  
 او اكثر كالزوجة فلا يأخذ منها

(ان يخرج الاكثر حيا وعلم \* بأثر ذك فبالارث حكم)  
 (فصدر ذى استقامة برأسه \* بدا اعتبر وسرة في عكسه)  
 (ان يجنبه خروج الميت \* ورثته لانفسه من علة)  
 اذا خرج اكثر الولد حيا وعلمت حياته بأثر كصوت أو عطاس أو بكاء أو ضحك أو  
 تحريك عضو ثم مات فانه يرث لان الاكثر له حكم الكل وان خرج اقله حيا فظهر منه  
 شئ من هذه العلامات ثم مات فانه لا يرث والعبرة في اكثر صدره ان خرج منه شي  
 برأسه فان خرج صدره كاه وهو حي فقد خرج اكثر حيا وان خرج معكوبا أى برجله  
 فالمعتبر سريته فان خرجت السرة وهو حي فقد خرج اكثر حيا غير يرث لانه لا يكملو خرج  
 ميتا بنفسه من علة أما اذا خرج ميتا بجناية فيرث ويورث كما في رد المختار

(واعمل بتصحيح اذقة — در \* ذكورة أنوثة وتنظـر)  
 (بينهما في الوفق والتباين \* فاضرب وتصحيحهما من كائن)  
 (فن يكون نصيبه في الاول \* فاضربه في الثانى أو الوفق الجلى)  
 (واعكس لمن له بنانى الاصلين \* واعطو راناً اقل السطحين)  
 (وان به قد يدعى روم الوراثة \* في حالة فليوقف التراث)  
 (وامنحه بعد الوضع ما استحقا \* واقسم عليهم ان يزدما بقى)

اعلم أن للورثة مع النحل ثلاث أحوال حالة يرثون فيها معه كغيره قدر ما يمكن تنغير فروضهم  
 وحالة يرثون فيها معه كغيره قدر ولا تنغير فروضهم وحالة يحرمون فيها في أحد تقديره  
 فيحتاج لتصحيح مسائل الحمل في الحسالة الاولى فقط والاصل فيه أن تصحح المسئلة على  
 تقديرين أعنى تقدير أن الحمل ذكرو على تقدير أنه أنثى ثم تنظر بين التصحيحين فان  
 توافقا بجزء فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر وان تباينا فاضرب كل أحدهما في  
 جميع الآخر فالحاصل تصحيح المسئلة ثم اضرب نصيب كل من له شئ من مسئلة  
 ذكورة في وفق مسئلة أنوثة على تقدير التوافق أو في كاه على تقدير التباين واضرب

نصيب من كان له شيء من مسئلة أنوثته في وفق مسئلة ذكوريته أو في كاهها  
 على تقدير التوافق والتباين ثم اعط الورثة أقل السطحين أي الحاصلين  
 من الضرب لاناسه تحقاق الوارث الاقل متمقن والفضل الذي بين  
 الحاصلين موقوف من نصيب ذلك الوارث فاذا ظهر الحمل فان كان  
 مستحقا لجميع الموقوف فيها وان كان مستحقا للبعض فيأخذه والباقي  
 يقسم بين الورثة فيعطى لكل وارث ما كان موقوفا من نصيبه فلو ترك بنتا  
 وأبوين وامراة حاملة فالمسئلة من أربعة وعشرين على تقدير ان الحمل ذكر  
 فللزوجة ثمنها ثلاثة ولكل واحد من الابوين السدس وهو أربعة وللبنت  
 مع الحمل الذي كرا الباقي وهو ثلاثة عشر وعلى تقدير انثى فالمسئلة من  
 أربعة وعشرين أيضا وتؤول الى سبعة وعشرين فللابوين السدسان  
 ثمانية وللزوجة الثمن ثلاثة وللبنت مع الحمل الانثى الثلثان سبعة عشر  
 وبين عددي التصححين توافق بالثلث فاضرب ثمانية في جميع الاخر  
 يحصل مائتان وستة عشر فعلى تقدير ان ذكورية الزوجة سبعة وعشرين  
 من ضرب ثلاثة في وفق المسئلة الثانية وهو تسعة لكل واحد من  
 الابوين ستة وثلاثون من ضرب أربعة في تسعة وللبنت مع الحمل الذي كرا  
 مائة وستة عشر من ضرب ثلاثة عشر في تسعة للبنت ثلثها وهو تسعة  
 وثلاثون ويبقى للحمل ثلثها وهو ثمانية وسبعون وعلى تقدير الانوثة  
 للزوجة اربعة وعشرون من ضرب ثلاثة في وفق الاولى وهو ثمانية ولكل  
 واحد من الابوين اثنان وثلاثون من ضرب أربعة في ثمانية وللبنت مع  
 الحمل الانثى مائة وثمانية وعشرون من ضرب ستة عشر في ثمانية للبنت  
 نصفها وهو اربعة وستون ويبقى للحمل نصفها الاخر فيعطى للزوجة  
 أربعة وعشرون ويوقف من نصيبها ثلاثة اسهم ويعطى لكل من  
 الابوين اثنان وثلاثون ويوقف من نصيب كل منهما اربعة ويعطى للبنت  
 تسعة وثلاثون ويوقف من نصيبها خمسة وعشرون فجمله الموقوف  
 تسعة وثمانون فان ولدته امه انثى يدفع للبنت من ذلك الموقوف خمسة  
 وعشرون ليكمل لها مهمل حصتها والباقي للولود وان ولدته ذكرا يدفع  
 للزوجة ثلاثة وللأبوين ثمانية والباقي للحمل وان خرج ميتا يعطى  
 للبنت من الموقوف تسعة وستون ليكمل لها النصف وللزوجة ثلاثة  
 تسعة الثمن وللأم اربعة تسعة السدس وللأب ثلاثة عشر منها اربعة  
 تسعة السدس والتسعة تعصياها الحالة الثمانية وهي التي يرثون فيها

قوله فجمله  
 (موقوف) أي من  
 هام الزوجة  
 الابوين والبنت  
 ذلك ستة وثلاثون  
 مع ما للحمل وهو  
 اربعة وستون  
 قوله ليكمل لها  
 لنصف (أي  
 نصف المائتين  
 ستة عشر

معه كيفما قدر ولا تتغير فريضتهم فيعطى لهم نصيبهم تاما وما زاد فهو  
نصيب الحمل وذلك كالزوجة الحبلية والجدة والام الحبلية من غير الميت  
اذ هو اخ لام هو الحالة الثالثة وهي التي يحرم فيها الوارث على أحد تقديره  
فتوقف فيها التركة الى البيمان بوضعه فان ظهر أنه مستحق للجميع فيها  
والا فمأخذ حقه منها ويقسم الباقي بين الورثة كاخ أو عم مع زوجة  
حامل فانهم ما يسقطان لو قدر الحمل ذكر أو في الرجوع المختوم ولو لم يعلم  
ان ما في البطن حمل أو لم يوقف فان ولدت تستأنف القسمة كما في  
الواقعات ولو ادعت الحمل عرضت على ثقة أو امرأة حتى تمس جنهما  
فان ظهر علامة حمل وقف والا قسم

### في المفقود

(وان يموت مفقودهم في ماله هو فقده ياذ البيمان حاله)  
(فان بدا حيا والا صرفا هو اذا قضى بموته ما وقفا)  
(بغوت ماله بها اقرانه هو تقضى أو التسعين ذابانه)  
(وكالجنتين اجعل له اصلين هو واحدس له زيادة الحظين)

المفقود لغة من فقدت الشئ أضلته أو طلبته فلم تجده واصطلاحا  
غائب لم يدرك في ماله ميت وهو حي في حق ماله فيوقف ولا يرث منه  
أحد لشبهت حياته باستصحاب الحال وهو المعتبر في ابقاء ما كان على  
ما كان دون اثبات ماله يمكن وكذلك يوقف نصيبه من تركة مورثه اذ هو  
ماله أيضا كما في الحمل فاذا كان ممن يجب به حرمانا لم يعط للورثة شئ ولو  
نقصانا فيعطى لهم المتيقن وهو الاقل من نصيبهم على تقدير حياته وعلى  
تقدير موته ووقف الباقي كالحمل فلو ترك بنتين وابنا مفقودا للبنتين  
النصف لتيقنه ويوقف النصف الآخر الى ان يثبت موته بينة أو يمضي  
مدة يحكم فيها بموته وهي مدة موت أقربائه في بلده في ظاهر الرواية  
وقدرها في الكثر بتسعين سنة من مولده قال الزيلعي وعليه الفتوى  
ثم قال المختار فتوقف نصيبه الى رأى الامام فان ظهر انه حي فيه ما وقف له  
وان قضى بموته يقسم ماله بين ورثته الموجودين عند القضاء ولا شئ لمن  
مات منهم قبل القضاء بذلك كما في شرح السديد وما كان موقوفا من  
تركة مورثه الى ورثة مورثه وانما قيد بموته بالقضاء لانه محتمل فيالم  
ينضم اليه القضاء لا يكون حجة كذا في الرجوع المختوم والاصل في  
تحكيح مسائل المفقود ان تحكيح المسئلة على تقدير حياته ثم تحكيحها على

(قوله وهو حي في حق ماله)  
(قوله لا تنكح زوجته ولا تنسخ اجارته قبل ان يعرف حاله وينصب القاضى من يحفظ ماله ويبيع ما يخاف فساد

تقدير موته وباقي العمل كما ذكر في الحمل

❖ في الخنثى ❖

(وأسوأ الخالين للخنثى وان ❖ يحرم من التراث فيما فاستبن)  
الخنثى لغة فعلى من الخنث وهو اللين والتمكسر واصطلاحاً من له  
الأتان وهو المشكل وتوقفاً فيمن ليس له شيء منهما واختلف النقل  
عن محمد فقبل في حكم الأنثى وقبل هو والخنثى المشكل سواء كذا في  
الرحيق المختوم ❖ وله أسوأ حالي الذكور والأؤنة فلو تركت زواجا وأما  
وأختا لام وخنثى لاب وجعل ذكر كرا كانت المسئلة من ستة للزوج  
ثلاثة وللأم واحد ولولد الأم واحد فبق واحد للخنثى بالعصوبة  
ليكونه أخا لاب ولو جعل أنثى كان أخا لاب وحينئذ تعول المسئلة  
إلى ثمانية ثلاثة للزوج وواحد للأم وواحد للأخت لام وثلاثة للخنثى  
ليكونها صاحبة فرض ومن البين أن ثلاثة من ثمانية أكثر من واحد  
من ستة فيفرض هذا ذكر كرا وإذا تركت زواجا وأختا لابوين وخنثى  
لاب فانه ان جعل أنثى كانت المسئلة من ستة وتعول إلى سبعة ولها  
سهم منها لان حقها السدس تسكيلة للثلاثين وان جعل ذكر كرا يصير  
عاصبا ولم يبق له شيء بعد أصحاب الفروض فتكون المسئلة من اثنين  
فيفرض ذكر كرا ليكون له أسوأ الخالين وكذا إذا تركت عمًا وولدا  
خنثى لأخيه فيقدر أنثى حتى يكون المال للم لا يكونه عصبة والخنثى  
على هذا التقدير من ذوي الأرحام

❖ في المرتدة ❖

(وان ردت ذوردة أو يمحكما ❖ عليه قاض بلحاق علما)  
(فالارث منه ما حواه مسلما ❖ والفقهاء ما في ردة قد غنما)  
(وكسبها الوارثها مطلقا ❖ وفي ارتداد القوم ارث حقا)  
إذا مات الرجل المرتد على ارتداده حقة انقه أو بقتله أو لحق بدار  
الحرب وحكم القاضى بلحاظه يكون كسبه في حال اسلامه لورثته المسلمين  
الموجودين حال موته في الاصح سواء كانوا موجودين حال ردة أو وجدوا  
بعدها وكسبه في حال ردة يؤخذ مع في بيت المال فيثاب بعد قضاء دين  
ردته كما في الرحيق المختوم وكسب المرتدة لورثتها المسلمين مطلقا أي  
سواء كان من كسبها في اسلامها أو في ردتها قبل اللحاق وأما المرتدة  
والمرتدة فلا يرثان من أحد لا من مسلم ولا من مرتد مثلها ولا من كافر

(قوله أو يمحكما) يجوز

في مثله الجزم  
والنصب قال ابن  
مالك ❖ وجزم أو  
نصب لفعل أثر ف❖  
أو أو ان بالجملة  
اكتفاء أي توسط  
بينها قال الأشموني  
ولا يجوز الرفع لانه  
لا يصح الاستئناف  
قبل الجزاء وألحق  
الكوفيون ثم بالغاء  
والواو وزاد بعضهم  
أو اه لكن ينعين  
في البيع والنصب  
للقافية (قوله لورثته  
المسلمين) أغلو يثبت  
قنه مع ان المسلم  
لا يرث من الكافر  
لان ارثهم منه  
مستند الى حال  
سلامه (قوله  
ورثتها المسلمين)  
لانه لا ميراث  
بين جهالها بنفس  
ية بانث منه ولم  
نصره شفقة على  
لهلاك فلا تكون  
كالقارة الا اذا  
ردت مريضة  
وماتت في العدة

أصله إذا ارتد أهل ناحية باجمعهم فيمنذنية وارتد أي يرث بعضهم  
بعض إلا أن دارهم صارت دار حرب لظهور أحكام الكفر فيها

في الأسير

(ذوال الأسير دون ردة كالمسلم \* ومثل عقود مجهل فاعلم)

حكم الأسير حكم سائر المسلمين ما لم يفارق دينه فيرث ويورث منه لأن  
المسلم من أهل دار الإسلام أينما كان حتى أن زوجته التي في دار الإسلام  
لا تبين منه فان فارق دينه في حكم المرتد إذا فارق بين أن يرتد في  
دار الإسلام ثم يلحق بدار الحرب وبين أن يرتد في دار الحرب ويقيم فيها  
فانه على التقديرين يصير حربياً فان لم تعلم حياته ولا ردة في حكمه حكم  
المفقود فلا يقسم ماله ولا تزوج امرأته حتى ينكشف خبره

فيمن يموتون جملة

(وان يموتوا جملة فلتعقض \* يمنع ارث بعضهم من بعض)

(وفي التماس سابق كان علم \* يوقف للظهور أو صلح يتم)

(ثم تراث الكل منهم للذي \* بقي من ورثته فلما أخذ)

إذا مات جماعة بينهم قرابة ولا يدرى أيهم مات أولاً كأن غرقوا أو قتلوا  
في المعركة جمعوا كأنهم ماتوا معاً فلا يرث بعضهم من بعض وإذا علم  
السابق على التعيين أولاً ثم التمس الحال فقد نقل الطحطاوي أنه يوقف  
الأرث حتى يتذكر أو يصطلح الورثة لأن التذكر غير ميثوس منه  
ومال كل واحد لمن بقي من ورثته الأحياء

في ذى النسب المشترك

(ذو نسب مشترك لثنين \* في أمة ميراثه كإثنين)

(وارث كل منهما كنصف أب \* وكامل للباقي لو فرد ذهب)

يعني أن الولد المشترك نسبته من الأمة بأن كان بين اثنين فأنت بولد  
فأدعياء معافوهوا بنهما يرث من كل ميراث ابن كامل ويرثانه ميراث أب  
واحد وان مات أحدهما فالباقي منهما يرث ميراث أب كامل كما في  
الرحيق المختوم ميراث أولاد اللعان والزنا

(ميراث أولاد اللعان والزنا \* بجهة الام فقط لمن دنا)

يعني أن ولدي اللعان والزنا يكون ميراثهما لأقاربهم ما من جهة الام فقط  
فلو كان لولد اللعان أو الزنا أخ من أمه من النكاح أو من الزنا أو من  
اللعان فيرثه من جهة أنه أخ لام فيكون صاحب فرض لأصهبة ويرد

(قوله من جهة الام فقط) في الدر وعصبة  
ولد الزنا وولد  
الملاعنة مولد الام  
والمراد بالمولى ما يعم  
المتعق والعصبة  
ليعم ما لو كانت الام  
حر فالأصل انتهى  
قال الطحطاوي  
ظاهره ان عصبة  
ولد الزنا والملاعنة  
عصبة أمهما ولو كان  
لها أخ عاصب أو فرع  
عاصب يرثانها  
بالتعصيب وليس  
كذلك فان اباً الام  
واخاًها بالنسبة لهما  
من ذوى الأرحام  
أه وقال في رد المحتار  
وأما حديث عصبة  
قوم أمه فعنناه في  
الاستحقاق بمعنى  
العصوبة وهي  
الرحم لا في اثبات  
حقيقة العصوبة إه

(قوله باقوى الجهتين) قال الشنشوري والقوة بأحد مورثاتة في الأول أن تحجب أحدهما  
 الأخرى كمنتهى هي أخت من أم كأن يطأ الجوسى أمه فتلد بنتا ثم يموت عنها إلى البنت فتنته  
 بالبنمية في الثاني أن تكون أحدهما لا تحجب (بالبناء للجهول) كأن أوبنت هي أخت من أب  
 كأن يطأ الجوسى بنته فتلد بنتا ثم يموت الصغرى عن الكبرى فتنتها بالأمومة أو عكسه فتنتها  
 بالبنمية في الثالث أن تكون ٧٣ أحدهما أقل حجبا كجدة أم أم هي أخت من أب كأن يطأ

جوسى بنته فتلد  
 بنتا ثم يطأ الثانية  
 فتلد بنتا ثم يموت  
 السفلى عن العليا  
 بعد موت الوسطى  
 والاب فترتها  
 بالجدة دون  
 الأختية فلو كانت  
 الجهة القوية محجوبة  
 بوزن الضعيفة كان  
 يموت السفلى في  
 المثال الأخير عن  
 الوسطى والعليا  
 فترت العليا  
 بالأختية والوسطى  
 بالأمومة وقد أغر  
 الفاضل الأمير في  
 الصورة الأخيرة  
 على مذهبه فقال  
 في أم ولاي قل لي

عليه الباقي ولو ترك أحدهما بنتا أو أما فالبنات النصف وللأم السدس  
 والباقي يرد عليهم ما ولاشي للاب

في الوارثين بجتهى فرضين

(وجهتا فرضين لو فرقنا في اثنين فالجيب لواحد أي)

(بآخر فالارث بالحاجة في كمنتهى أي أمه بشبهة)

(أذا توت فبالأمومة لأم في ارث والابهما الميراث أم)

اعلم انه لا يجتمع جهةتا فرض الا في نكاح الجوس وفي نكاح الشبهة فإن  
 من وطئ محرما نكحها ثبت فيه النسب على ما حرره في النهر  
 ولا يجتمع معان في نكاح المسكين فمن الصحيح لو تزوج جوسى أمه أو وطئ  
 مسلم أو غيره أمه بشبهة فولدت بنتا فانت البنت عن أمها وهي  
 جدتها فانها ترث بالأمومة فقط لان الأم تحجب الجدة لو فرقت قرابتها  
 في ائنتين ولو ماتت الأم عن بنتها وهي بنت ابنها فانها ترث النصف  
 بكونها بنتا والمسكس تكملة للثلثين بكونها بنت ابن لان هاتين  
 اقربا تبين لو فرقنا في ائنتين لا تحجب أحدهما بالأخرى أما عند  
 الشافعي فيورث باقوى الجهتين

في المناسخت

(هالك المناسخة في الميراث وتلك موت أحد الوراث)

(قبل اقتسامهم عن الذين قد غابوا وقسمه الاولين)

المناسخة أما اسم مفعول فجمعها على مناسخات ظاهر وأما مصدر فجمعها

في الفرائض جده في ما النصف فرضا ما سمعنا مثله وما حاجب قد زاد محجوبه باعتبار  
 به في حاجبه والارث ينولاجله وما جده نالت مع الأم ارثها وأدت به أرشد فتلك لسؤله  
 في جوابه للفاضل الحضري جوابك في وطع الجوسى بنته في بنت ابنه أيضا على سوء فعله  
 ومولود هذى مات عن أم أمه وعن أمه والكل أخوة نسله في فاذ حيت بالأم جده حوت  
 بأختية نصفها وفازت ببنته في ذى جده نالت مع الأم ارثها وزادت بهما ضعفين فاجب لأمه  
 (قوله وأما مصدر) فإن قيل المناسخة مفاعلة فتمتضي الفعل من الجانبين وما هنا ليس كذلك



باعتبار أنواع المسائل ويصح كسر السنين فتسكون اسم فاعل وهي لغة  
الازالة ومنه نسخت الشمس الظل ازالته والتغيير ومنه نسخت الريح  
آثاره اذ يارغ-يرتها والنقل ومنه نسخت الكتاب نقلت ما فيه الى آخر  
واصلها حال ينتقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى من يرث  
منه وفيه ازالة ما نسخت منه المسئلة الاولى بموت الثاني وتغيير القسمة  
وانتقال المالك من وارت الى آخر

لان المسئلة النام  
لمست منه ومنه  
وبالعكس (قلت  
ان قبول الفاعل  
ينزل منزلة نفسه  
الفاعل كما في قوا  
تعالى وواعد  
موسى ثلاثين ليه  
وعالج الطبيب  
المرضى او  
فاعله قد يكون  
معنى فعل كجار  
اولما كان في المسا  
المتوسطة بين  
الطرفين شيئا  
المفاعلة تنزل الطرفا  
منزلتها واطلق  
الكل مناسخة

(فاعرف نصيب الثان من مصحح \* لا قول ثم لسان صحيح)  
(مسئلة واقسم عليهم اسم-مه \* فان وفي فأول للقسمة-مه)  
(صحح للاثنتين وان لم ينقسم \* لكنه وافقها فقد حكم)  
(بضرب أول بوفق ما تلا \* وان يماينها فبالكل جلا)  
(وحاصل الصرب يسمى جامع \* وقسمة الوراث فيها واقعه)  
(فاضرب سهام وارث من أول \* في وفق تصحيح تلا أو أكل)  
(واضرب سهام وارث الاخير في \* وفق لحظ الثان أو كل وفي)  
(خاص - ل لوارث نصيبه \* واجمع له من ذين ما يصيبه)  
اعلم ان لورثة الميت الثاني ثلاث احوال \* الحالة الاولى ما اذا كان ورثة  
الميت الثاني بقيمة ورثة الميت الاول او بعضهم ولم يقع في القسمة تغيير فانه  
يقسم المال قسمة واحدة اذ لا فائدة في تكرارها كما اذا ترك خمسة اخرة  
اشقاء ثم مات احدهم عنهم ولا وارث له سواهم فانه يقسم مجموع التركة  
بين الباقيين \* الحالة الثانية ما اذا كان ورثة الميت الثاني هم بقيمة ورثة  
الميت الاول او بعضهم لكن وقعت المغايرة في القسمة بين الباقيين كما اذا  
ترك ابنان من امرأة وثلاث بنات من اخرى ثم ماتت احدى البنات عن  
الاخ لآب والاختين الشقيقتين فان ورثة الثاني هم ورثة الاول الا ان  
قسمتهم من الاول للثلاث كرمثل حظ الانثيين ومن الثاني للشقيقتين  
الثلاثين وللأخ لآب ما بقي وهو الثلث فقد تغيرت القسمة فيحتاج في هذه  
الحالة الى العمل الاسبق \* الحالة الثالثة ما اذا كان ورثة الميت الثاني غير  
ورثة الاول او بعض ورثة الاول وغيرهم ويلزم منه المغايرة في القسمة كما  
لومات عن ابنتين بنتين ثم ماتت احد الابنتين عن زوجة وابن فيحتاج في  
هذه الحالة ايضا الى الاسبق افقدت بين مما ذكر ان مدار عمل المناسخة  
على المغايرة قسمة سواء تغايروا اذا تاولا \* وكيفية العمل هو ان تصحح  
مسئلة الميت الاول وتعرف نصيب الثاني منها ثم تصحح لميت الثاني ايضا

مسئلة اخرى وتنظر الى نصيبه من التصحيح الاول فان كان منقسم على تصحيحه فتصح المسئلتان من التصحيح الاول وانقسام نصيبه على تصحيحه يكون بسبب المماثلة ويكون بسبب المداخلة وان كان نصيب الميت الثاني من التصحيح الاول غير منقسم على مسئلته فلا يلزم ان يوافقها او يباينها فان وافقها فاضرب التصحيح الاول في وفق التصحيح الثاني فحصل به ما تصح منه المسئلتان ويسمى الجامعة وان باينها فاضرب كل التصحيح الاول في كل التصحيح الثاني فيحصل به ايضا الجامعة واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المبلغ فاضرب سهام ورثة الميت الاول من تصحيح مسئلته في وفق التصحيح الثاني على تقدير الموافقة وفي كله على تقدير المباينة فيحصل نصيب الوارث وتضرب سهام ورثة الميت الثاني من تصحيحه في وفق حظه على تقدير الموافقة وفي كله على تقدير المباينة فيحصل نصيب ذلك الوارث فاذا كان ورثة الميت الاول يرثون من الميت الثاني فيكون ضرب سهامهم مرتين ولذا كرر اربعة امثلة في المثال الاول لانقسام النصيب بسبب المماثلة كما اذا مات عن زوجة وشقيقة واحدة ثم ماتت الزوجة عن زوج وثلاثة أبناء فالمسئلة الاولى ردية اذا أصلها اثنا عشر وردت الى اربعة مخرج فرض الزوجة فاذا عين لها واحد منها بقي ثلاثة فلا تستقيم على الاربعة التي هي سهام الشقيقة والجدة قبل بينهما مباينة فتضرب هذه السهام التي هي منزلة الرأس في ذلك المخرج فيحصل ستة عشر للزوجة منها اربعة وللشقيقة تسعة وللجدة ثلاثة والمسئلة الثانية من اربعة وتنقسم عليها اثلاث الاربعة التي للزوجة من تصحيح المسئلة الاولى فلزوجها واحد ولأبنائها الثلاثة ثلاثة ولكل واحد منهم واحد في المثال الثاني لانقسام النصيب بسبب المداخلة كالومات عن زوجة وابنين وست بنات من غيرها فتسئلته من ثمانية للزوجة ثمنها واحد فيبقى سبعة والأبنان كاربعة بنات بسطها فها مع الست البنات كعشرة والسبعة لاثنتي عشرة عليها وبينهما مباينة فعدد رؤسهم أعني العشرة وجزء السهم ضربناه في أصل المسئلة فحصل ثمانون ففهمنا تصحيح المسئلة اذ كان للزوجة واحد ضربناه في جزء السهم فكان عشرة فهي لها والباقي يقسم بين الابنين والبنات فلكل ابن اربعة عشر ولكل بنت سبعة فاذا مات أحد الابنين عن ثلاثة أبناء وبنت فتكون مسئلته من سبعة ونصيبه من التصحيح الاول أعني الاربعة عشر منقسم

(قوله الاربعة التي هي سهام الشقيقة والجدة) أي لان الشقيقة ثلث النصف والجدة ثلث السدس والجميع اربعة اسداس (قوله من غيرها)

عليها بسبب المداخلة فلكل ابن اثنان والبنات واحد **المشال الثالث**  
لعدم الانقسام مع الموافقة كالومات عن ابنتين وبنتين ثم مات احد  
الابنتين عن زوجة وبنات واخ شقيق فالمسئلة الاولى من ستة لكل  
واحد من الابنتين اثنان ولكل بنت واحد والمسئلة الثانية من ثمانية  
لثمة واحد للزوجة ونصفها اربعة للبنات والباقي ثلاثة للشقيق وسهام  
الميت الثاني من المسئلة الاولى وهي الاثنان لا تسمة تقيم على مسئلته  
لكن توافقها بالنصف فاضرب وفق التصحيح الثاني وهو اربعة في التصحيح  
الاول وهو ستة يحصل اربعة وعشرون فهي الجامعة ومنها تصح  
المسئلتان فللابن من الاول اثنان ونصيرهما في وفق التصحيح الثاني اعني  
اربعة فيحصل ثمانية وله ثلاثة من التصحيح الثاني بكونه اخا نصيرها في وفق  
سهام الميت الثاني وهو واحد فتكون ثلاثة ومجموع الثمانية والثلاثة  
اخذ عشر فهي له ولكل من البنتين من الاول واحد نصير به في الاربعة  
فيكون اربعة فلكل واحد منها اربعة وللزوجة من الثاني واحد  
نصير به في وفق سهام ميتها من الاول وهو واحد ايضا فيكون واحد افهو  
لها وللبنات من ورثة الثاني اربعة نصيرها في وفق سهام ميتها من الاول  
وهو واحد فتكون اربعة فهي لها **المشال الرابع** لعدم الانقسام مع  
المباينة كالومات عن زوجة وثلاث اخوات متفرقات أي احداهن  
شقيقة والثانية لاب والثالثة لام ثم ماتت الاخ الشقيقة عن أخيها  
وعن زوج فالمسئلة الاولى من اثني عشر وتعمل الى ثلاثة عشر للزوجة  
منها ثلاثة وللأخت الشقيقة ستة وللأخت لاب اثنان وللأخت لام  
اثنان والمسئلة الثانية من ستة وتعمل الى سبعة للزوج ثلاثة  
وللأخت لاب ثلاثة ايضا وللأخت لام سهم واحد وسهام الشقيقة من  
التصحيح الاول أعني الستة لا تستقيم على سبعة وتباينها فنضرب كل  
التصحيح الاول وهو ثلاثة عشر في كل التصحيح الثاني وهو سبعة فيحصل  
احد وتسعون وهي الجامعة ومنها تصح المسئلتان فللزوجة من التصحيح  
الاول ثلاثة نصيرها في كل التصحيح الثاني وهو سبعة فيحصل احد  
وعشرون فهي لها وللأخت لاب من الاول اثنان نصيرها في السبعة  
فيحصل اربعة عشر ولها من الثاني ثلاثة نصيرها في نصيب ميتها من  
التصحيح الاول وهو ستة فيحصل ثمانية عشر ومجموعها اثنان وثلاثون  
لها وللأخت لام من الاول اثنان نصيرها في السبعة فيحصل

قيد به لثلاث دخل  
في ورثة الميت الثاني  
بكونها اماله فلا تتم  
صيرته المداخلة

أربعة عشر ولها من الثاني واحد نضربه في ستة فيكون ستة ومجموعهما  
عشرون فهي لها وللزوج من الثاني فقط ثلاثة نضرب بها في نصيب  
ميتها من التحكيح الاول وهو ستة فيحصل ثمانية عشر فهي له  
(واجعل موت ثالث ذى الجامعة ~~في~~ مسألة أولى وصحح شافعه)  
أى ان مات ثالث من الورثة قبل القسمة فاجعل هذه الجامعة مسألة  
أولى وصحح للميت الثاني مسألة واعتبرها شافعه أى ثمانية لما جعلتها أولى  
فكان الميت الاول والثاني صار اميتا واحدا واستخرج جامعتهما وكذا  
لومات رابع تكون هذه الجامعة مسألة أولى ومسألة الميت الرابع  
مسألة ثانية ويستخرج لهما جامعة وهلم جرا مثال جامع للاستقامة  
والموافقة والمباينة وفيه أربعة أموات وهومات هند مثالا عن زوج  
وبنتهم من زوج آخر وعن أم فهذه المسألة ردية اذا أصلها اثنا عشر وردت  
الى أربعة مخرج فرض من لا يرد عليه وهو الزوج فاذا عين للزوج واحد  
بقي ثلاثة ولا تستقيم على الاربعة التى هي سهام البنات والام بل بينهما  
مباينة فتضرب هذه السهام التى هي بمنزلة الرأس في ذلك المخرج أعني  
الاربعة فيحصل ستة عشر فللزوج منها أربعة للبنات تسعة وللأم ثلاثة  
ثم مات الزوج قبل القسمة عن امرأة وأبوين والكون البنات من زوج آخر  
لم تعن في ورثته فيسألته من أربعة للزوجة واحد وللأم ثلث ما بقي وهو  
واحد وللأب الباقي وهو اثنان وسهام الزوج من التحكيح الاول أعني  
الاربعة منقسمة على ورثته المذكرين بسبب المماثلة فلزوجة واحد  
منها ولامه ثلث ما بقي وهو أيضا واحد ولا يبيها اثنان فالمسألة الاولى  
هى الجامعة للثلاثين ثم ماتت البنات بعد الزوج قبل القسمة عن ابنين  
وبنت وحدها هى أم هند فنصيبهما من التحكيح الاول تسعة ومسئلتها  
من ستة وبينهما موافقة بالثلث فيضرب وفق مسئلتها وهوانان  
في التحكيح الاول وهو ستة عشر فيحصل اثنان وثلاثون فهي الجامعة  
للمسائل الثلاث وقد كان لام الميت الاول وهى هند ثلاثين من ستة عشر  
نضرب بها في اثنين وفق التحكيح الثاني تبلغ ستة فهي لها وكان للزوج  
منها أربعة نضرب بها في ذلك وفق فيحصل ثمانية فهي له ومنقسمة على  
ورثته فلزوجة منها سهمان ولامه سهمان هما ثلث ما يبق ولا يبيها أربعة  
أسهمهم وكان لكل واحد من ابني البنات التى هى الميت الثالث سهمان  
من مسئلتها وهى الستة فاذا ضربناهما في وفق نصيبهما من التحكيح

(قوله من زوج آخر)  
قيده حتى تكون  
من ورثة الميت  
الاول فقط (قوله  
على الاربعة التى  
هى سهام البنات  
والام) انما كانت  
اربعة لان نصيب  
الميت بالنصف  
نصيب الام  
السادس والمجموع  
اربعة اسداس

قوله (قسمة التركة) أي على قدر الفروض والتعصيب قال الاستروشي في الفصل الرابع والعشرين من فصوله ما نصه وقسمة التركة بين الذكور والإناث على السوية لا تصح لانها تغيير المشرع بالكتاب لكن تصح بطريق الهمة ولا تكون ٧٧ ميراثا وفي فوائد صدد

الاسلام طاهر بن

محمود مريض له بنون  
وبنات قال لهم  
اقتسموا تركتي  
بينكم بالسوية  
ومات فقسموها  
التركة بينهم  
بالسوية وقبض  
كل واحد نصيبه ثم  
أراد واحد منهم أن  
ينقض القسمة  
هل لك ذلك فقد  
قيل ليس له ذلك  
لأن قول المريض  
لورثته اقتسموها  
تركتي بينكم بالسوية  
وصية منه لبناته  
ببعض ماله والقسمة  
بين البنين والبنات  
أجازة لثالث الوصية  
فنفذت فلا يكون  
لواحد منهم بعد  
ذلك نقضها انتهى

الاول أعني ثلاثة حصل ستة فلكل منها ستة وكان لبنتهما من مسئلتها  
سهم واحد فاذا ضرب في وفق نصيبها كان ثلاثة فهي لها وكان لجدتها من  
مسئلتها ايضا واحد يضرب في ثلاثة فيحصل لها ثلاثة ولها باعتبار كونها  
أما لجددة ستة من اثنين وثلاثين فيكون لها حينئذ تسعة ولو فرضنا ان  
الجددة ماتت قبل القسمة ايضا عن زوج وأخوين فان الذي كان لها  
تسعة وتصحيح مسئلتها الاربعة وبينهما مائة فاضرب حينئذ الاربعة في  
التصحيح السابق أعني الاثنين والثلاثين فيحصل مائة وعشرون  
فهى الجماعية للسائل الاربعة فن كان له نصيب من الاثنين والثلاثين  
يضرب في الاربعة التي هى مسألة الجدة ومن كان له نصيب من الاربعة  
يضرب في جميعها كان للجدة وهو التسعة وقد كان لامرأة من مات  
ثانيا وهو زوج الميت الاول سهمان من الاثنين والثلاثين فاذا ضربتهما في  
الاربعة بلغا ثمانية فهي لها وكان لبيه منها اربعة فاذا ضربتهما في الاربعة  
تصير ستة عشر فهي له وكان لامه سهمان فاذا ضربتهما في الاربعة حصل  
ثمانية فهي لها وكان لكل واحد من ابني من مات ثالثا وهي بنت الميت  
الاول ستة من الاثنين والثلاثين فاذا ضربتهما في الاربعة تبلغ اربعة  
وعشرين فلكل واحد منها اربعة وعشرون وكان لبنتهما ثلاثة من  
الاثنين والثلاثين فاذا ضربتهما في الاربعة تبلغ اثني عشر فهي لها وكان  
لزوج من مات رابعا وهي الجدة من الاربعة التي هى مسئلتها سهمان فاذا  
ضربتهما في التسعة التي كانت لها بلغا ثمانية عشر فهي له وكان لكل واحد  
من اخويهما من مسئلتها سهم واحد فاذا ضرب في التسعة يكون تسعة  
فلكل واحد منها تسعة

وقسمة التركة وفيها ثلاثة أوجه

كذا في القواعد الشمية للكارزوني (قوله وفيها ثلاثة أوجه) هى مبنية على الأعداد الاربعة  
المتناسبة نسبة هندسية منفصلة وهى التى نسبة أولها الى ثانيها كنسبة ثالثها الى رابعها كائنين  
وثلاثة وأربعة وستة ومن خواصها ان مسطح الطرفين يساوى أبداً مسطح الوسطين والطرفان  
فى الوجه الاول سهم الوارث من التصحيح والتركة والوسطان التصحيح وحصصة الوارث من التركة  
فاذا جهل أحدهما الوسطين كما هنا وهو حصصة الوارث من التركة قسم مسطح الطرفين وهو الحاصل

القسمة في الاصطلاح حل المقسوم الى اجزاء متساوية عدتها كعدد اجزاء  
المقسوم عليه ولكن القسمة هنا على قدر الغروض والتعصيب وهي  
الثمرة المقصودة بالذات وما مر من التصحيح ولو احقه وسيله اليها لان  
الغرض قد يصحح المسئلة من عدد والتركة دونه او فوقه فلا يكون مفيدا الا  
بقسمة التركة

في الوجه الاول الطريق المشهور

(ان وافق التصحيح مال الميت \* فقسمة اذن بضرب الحصة)  
(في وفق تركة وحاصل على \* وفق الذي صححت قسمة علا)  
(وان يكن بينهما تباين \* فضررها في كل مال كائن)  
(واقسم على صحيح ما قد حصل \* قدر نصيب وارث له ان تقل)  
(لكل فرد ان اردت حصته \* ومثله الفرق فاعلم قسمة)

القسمة اما ان تكون فيما يجزأ حقيقة كالاراهم او تقديرا كالعقار  
فهي نوعان وقسمة النوع الاول اما بالعدد كالنقود والوزن كساتر  
الموزونات أو الكيل كالحبوب والذرع كالشباب والارض المتشابهة  
الاجزاء وقسمة النوع الثاني بغرضه أربعة وعشرين قيراطا ثم ان  
القسمة لها باعتبار النسب الاربع بين التصحيح والتركة ثلاثة  
كميات \* الاولى فيما اذا كان بين التصحيح والتركة عمالة والعمل  
فيها ظاهر \* الثانية فيما اذا كان بينهما ما وافقه وكيفية العمل ان  
تضرب حصة كل وارث من تصحيح المسئلة في وفق التركة ثم تقسم  
الحاصل من الضرب على وفق التصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث  
ويعتبر في المتداخلين الوفق \* الثالثة فيما اذا كان بينهما ما يباينة وكيفية  
العمل ان تضرب حصة كل وارث من تصحيح المسئلة في جميع التركة  
ثم تقسم المبلغ على كل التصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث  
وان ذكر ثلاثة أمثلة انسان منها المايجزأ حقيقة والثالث لما يجزأ تقديرا  
\* مثال الموافقة لما يجزأ حقيقة زوج واخوان لام وشقيقتان اولاد  
أصل المسئلة من ستة وتعمل الى تسعة فاذا كانت التركة ستة قيرشا  
يكون بينهما وبين التصحيح موافقة بالثلث فالزوج من التصحيح أعني  
التسعة ثلاثة فاضربها في عشرة بن وفق التركة يكن الحاصل ستة  
فاقسمها على وفق التصحيح وهو ثلاثة يخرج عشرون فهي له من التركة  
ولا أحد الاخوين سهم فاضربه في الوفق أعني عشرة بن يحصل عشرون  
فاقسمها على الثلاثة يخرج ستة وثلثان هي له ولاخيه مثلهما ولا أحد

من ضرب السهام  
في التركة على  
الوسط المعلوم وهو  
التصحيح يخرج  
الوسط المجهول وهو  
حصة الوارث من  
التركة وقد  
يستخرج بعضها  
ذكر ومن ثمة كان  
في قسمة التركات  
خمس أوجه  
أشهرها الثلاثة  
الذكر في المتن

الشقيقة اثنين اثنان فاضربهما في الوفاق يحصل اربعون فاقسمها على الثلاثة يخرج ثلاثة عشر وثلاث هي لها ولاختها مثلها <sup>التي تنبيه</sup> لو ضربت حصة كل وارث في كل التركة وقسمت الحاصل على كل التصحيح كما ساقى في المباني لصلح ذلك ولكن فيه طول ولو كانت التركة سبعة وعشرين كان بينهما وبين التصحيح مداخلة ولكن الانحصار اعتبار الموافقة بينهما بالتسع فضرب السهام يكون حينئذ في وفق التركة وهو ثلاثة وقسمه الخارج على وفق التصحيح وهو واحد <sup>مثال</sup> المباني لما يجرأ حقيقة زوج وام وشقيقة اثنان اصل المسئلة من ستة وتعمل الى ثمانية فالزوج منها ثلاثة وللأم واحد ولكل من الشقيقتين سهمان فاذا كانت التركة خمسة وعشرين قرشا كان بينهما وبين التصحيح الذي هو ثمانية مباني فاضرب نصيب الزوج الثلاثة في كل التركة يحصل خمسة وسبعون ثم اقسام هذا المبلغ على التصحيح الثمانية يخرج تسعة قروش وثلاثة اثنان قرش فهي نصيب الزوج من التركة واذا ضربت نصيب الام وهو واحد في جميع التركة يكون خمسة وعشرين فاذا قسمتها على الثمانية خرج ثلاثة قروش وعن قرش فهي نصيب الام من التركة واذا ضربت نصيب كل أخت من المصحح وهو اثنان في كل التركة يحصل خمسة وعشرين فاذا قسمتها هذا الحاصل على الثمانية خرج ستة قروش ورابع قرش فلكل أخت ستة ورابع \* مثال الموافقة فيما يجرأ ثمانية اربع زوج وبتان وشقيق اصل المسئلة من اثني عشر وتصع منها فالزوج ربعها ثلاثة والبتين ثلثاهما ثمانية وما بقي وهو واحد للشقيق فاذا فرض العقار أربعة وعشرين قيراطا يكون بينهما وبين التصحيح موافقة بالربع فيضرب نصيب الزوج الثلاثة في وفق التركة وهو ستة يحصل ثمانية عشر فتمقسم على وفق التصحيح وهو ثلاثة فيخرج ستة قراريط فهي للزوج من العقار واذا ضربت ثمانية نصيب البنتين في الستة وفق التركة تبلغ ثمانية وأربعين فتمقسم على ثلاثة وفق التصحيح فيخرج ستة عشر قيراطا هي نصيب البنتين فلكل واحدة منها ثمانية قراريط واذا ضرب واحد نصيب الشقيق في الستة يحصل ستة فاذا قسمت على الثلاثة خرج اثنان فهما قيراطان للشقيق <sup>ففيما اذا كان في التركة كسر</sup>

(وان يكن في المال كسر فاضرب \* في مخرج الكسر محييا نصيب)  
 (وضم ذا الكسر لحاصل محيي \* واضرب محييا بذلك المخرج)  
 (فالحاصل أول كالتركة \* والثاني كالتصحيح عند القسمة)  
 (ثم التوافق به قد يوجد \* فاعمل به وما حكاها السيد)  
 اذا كان في التركة كسر فيضرب الصحيح منها في مخرج ذلك الكسر ثم يضم ذلك الكسر الى الحاصل من الضرب فيصير المجموع كأنه التركة ويضرب التصحيح في

ذلك المخرج والحاصل كأنه التصحيح ثم يقسم كما مر مع مراعاة الموافقة كما سيأتي  
وقد ترك السيد الموافقة هنا فاذا خلفت زوجا وخدمة وأختين تكون المسئلة  
من ستة وتعمل الى ثمانية فللزوج ثلاثة وللجدة واحدة ولكل من الأختين اثنان  
فاذا كانت التركة خمسة وعشرين قرشا وثلاثا يكون مخرج الكسرة ثلاثة فتضرب  
الخمسة والعشرين الصحيحة في ثلاثة فيحصل خمسة وسبعون فاذا ضمت اليها الكسرة  
يحصل ستة وسبعون فهي كالتركة ثم تضرب الثمانية التي هي التصحيح في ثلاثة أيضا  
يحصل أربعة وعشرون فهي كالتصحيح وبينها وبين الستة والسبعين موافقة  
بالربيع فاذا ضربنا نصيب الزوج وهو ثلاثة في وفق التركة وهو تسعة عشر  
حصل سبعة وخسون فاذا قسمناها على ستة وفق التصحيح خرج تسعة ونصف فهي  
نصيب الزوج من التركة وقس عليه من بقي ولو ضربنا السهام في كامل ما هو  
كالتركة وقسمنا الحاصل على كامل ما هو كالتصحيح لخرجت تلك الانصبا بعينها  
كالوكان بينهم مائة الا ان فيه طولا

### الوجه الثاني في النسبة

(أول تصحيح انصب السهم ومن \* مال بمثل نسبة له أن)

اعلم ان القسمة بالنسبة تجري فيما يخرج حقيقة وتقدر او هو ان تنسب حصة كل  
وارث من المصحح الى المصحح وتأخذ من التركة بمثل تلك النسبة ومعناه انك  
تقسم نصيب كل وارث من التصحيح على التصحيح وتضرب الخارج في التركة لان  
النصيب المنسوب اقل من التصحيح وقسمة القليل على الكثير تسمى نسبة \* ففي  
زوج وأم وأخت شقيقة أولاد يكون أصل المسئلة من ستة وتعمل الى ثمانية  
فللزوج ثلاثة وللأم اثنان وللأخت ثلاثة فاذا كانت التركة ستة عشر قرشا  
ونسبنا الثلاثة حصة الزوج الى المصحح تكون ربعا وثلاثا ربع التركة وثمانها  
ستة ومثلها للأخت لان نصيبها كنصيب الزوج واذا نسبنا الاثنين حصة الأم  
الى المصحح نجد دها ربعافلهار ربع التركة وهو أربعة ومجموع الانصبا ستة عشر  
ولو كانت التركة عقارا وفرضناه أربعة وعشرين قيراطا يكون للزوج ربعها وثمانها  
وهما تسعة قراريط وللأخت مثله اذ نصيبها كنصيبه وللأم ربعها وهو ستة  
قراريط والمجموع أربعة وعشرون

### الوجه الثالث تقرير المسائل

- (وفي العقار والذي لا يتقسم \* قدره أربعة وعشرين يتم)
- (بقسم تصحيح على المال اعلم \* وخارج عليه قسم الأسهم)
- (فتخرج المخطوط للوراث \* وهي قراريط من التراث)



هذا الوجه يجري في كل تركة سواء كانت مما يجزأ حقيقة أو تقديرًا إلا  
أنه في العقار أكثر ويسمى تقريظ المسائل أذ يقسم فيه التصحيح على  
أربعة وعشرين مخرج القيراط وخارج القسمة هو قيراط المسئلة فيقسم  
عليها سهام كل وارث فيحصل النصيب من التركة ففي زوجتين وبنات  
وإن تكون المسئلة من ثمانية وتصح من ثمانية وأربعين فلان زوجتين  
ثم ثمانية فكل واحد ثلاثة وللان ثمانية وعشرون وللبنات أربعة  
عشر ثم إذا قسمنا التصحيح على أربعة وعشرين فيرطاط يخرج اثنتان  
فهى قيراط المسئلة فإذا قسمنا عليه نصيب الزوجتين وهو ستة خرج ثلاثة  
فهى قراريط لهما وإذا قسمنا نصيب الابن وهو ثمانية وعشرون على  
الاثنتين خرج أربعة عشر فهى قراريط له وإذا قسمنا نصيب البنات  
وهو أربعة عشر على الاثنتين خرج سبعة فهى قراريط لهما وقس على ذلك

فقسمة التركة على الغرماء

(وان أردت قسمة للغرماء فلتفرض الديون فيها أسهما)

(وجعلها مكملة العمل ففى فرض ما خص السهام الأول)

(وأحمد الله على الاتمام وأرضيه الله كما فى العذب التامع)

اعلم ان الباقي من التركة بعد التحيزان وفي بالدينه والاب حتى رقيق لم يجز  
تعدد الغرماء فالطريق الى معرفة نصيب كل غريم  
يجعل كل دين لغريم بمنزلة سهام وارث من تصحيح المسئلة ثم فيجمع مجموع  
الديون بمنزلة مجموع التصحيح ويعمل ههنا في فرض ما يخص السهام العمل  
الأول الذى مر لتعدين نصيب الوارث فلو مات شخص وترك تسعة  
قروش مثلاً وكان لواحد عشرة قروش ولآخر خمسة قروش وجعلنا  
الدينين كان المجموع خمسة عشر فهى بمنزلة التصحيح وبين التسعة والخمسة  
عشر موافقة بالثلث فإذا ضربنا دين من له عشرة في ثلث التسعة الذى هو  
وفقه هو ثلاثة حصل ثلاثون فإذا قسمناها على وفق التصحيح وهو خمسة  
خرج ستة فهى نصيب من كان له عشرة وإذا ضربنا دين من له خمسة في  
وفق التركة الثلاثة حصل خمسة عشر فإذا قسمناها هذا المبلغ على ثلث  
التصحيح وهو خمسة خرج ثلاثة فهى نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا  
ان التركة فى الصورة المذكورة ثلاثة عشر كان دين التصحيح والتركة  
مباينة فيكون ضرب السهام فى كامل التركة والقسمة على كامل التصحيح  
فقس على ذلك

قوله وتصح من

ثمانية وأربعين

أى لأن الزوجتين

من الثمانية أصل

المسئلة وهو واحد

وبسماهم ما ونحفظ

اثنتين عدد أسهما

وللان والبنات

سبعة ولا تقسم

عليهما لأن الابن

كثنتين وبسطه فيها

سبعة

وبين الاثنين

المفوفين وهذه

الثلاثة مباينة

فنضرب الاثنين

فى الثلاثة فيحصل

ستة فهى جزء السهم

نضربها فى أصل

المسئلة فيحصل

ثمانية وأربعون

حكمة في مسائل وقع فيها الخلاف بين الشوافع والاحناف  
 (الاولى) ان الزكاة عند الاحناف تسقط بالموت الا اذا اوصى بها فتتقدم من الثلث  
 وعند الشوافع تقدم على مؤن التجهيز كما في الشنشوري (الثانية) كفن المرأة على  
 زوجها مطلقا عند أبي يوسف وعليه الفقوى وعليه فلو ماتت زوجته وكان معسرا  
 تلزمه الاستدانة لكفنها خلافا لمحمد لو كان معسرا وعند الشافعي عليه كفنها  
 لو معسرا كما في العذب الفاضل (الثالثة) ان اوصى لاحد بنصيب أحد دورته من  
 غير ان يصرح بلفظ المثل صحت الوصية عند الشافعي ويحذف على ارادة الموصي مثل  
 النصيب وأنه ارتكب مجازا يحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كقوله تعالى  
 واسئل القرية أما عند أبي حنيفة وصاحبيه فتبطل كما في العذب الفاضل (الرابعة)  
 ان المطلقة بآثها في مرض موت الزوج بالقيود التي مرت في أحوال الزوجة ترثه  
 عندنا ما لم تنقض عدتها خلافا للشافعية كما في الشنشوري (الخامسة) الارث  
 عندنا بالاقرار بوارث لم يثبت نسبه كما تقدم لا عندهم (السادسة) ان مولى الموالاة  
 يرث عندنا لا عندهم (السابعة) الارث عندنا بالاقرار بولاء العتاقة كما تقدم  
 لا عندهم (الثامنة) القتل المانع من الارث عندنا هو الذي موجب له القصاص أو  
 الكفارة أو الازمة ~~في التمسك بالنسبة تجري فيهما~~ وأما إلى آخر ما في الشنشوري (التاسعة)  
~~في التمسك بالنسبة تجري فيهما~~ ~~والأصل في المصالح~~ ~~وتأخذ من موانع الارث~~ كان يقرأ حائزا بن لبيت  
 فثبت نسبه ولا يرث كما في الشنشوري ~~والأصل في المصالح~~ ~~وتأخذ من موانع الارث~~ فان الميراث يكون للابن ولا  
 يثبت النسب كما تقدم في الموانع (العاشر) الاكدارية تقدمت في أحوال  
 الاخوات (الحادية عشرة) المشركة وقد تقدمت أيضا في أحوال الاخوات  
 (الثانية عشرة) حب الاخوة بالجد عندنا على قول الامام وهو المفتى به خلافا  
 للصاحبين وعند الشافعية يرثون معه (الثالثة عشرة) الجدة القربى وارثة أو  
 غير وارثة من جهة الام أو الاب عندنا تحجب البعدي من جهة الام أو الاب وعند  
 الشافعية اذا كانت البعدي من جهة الام كام أم الام والقربى من جهة الاب كام  
 الاب فلا تحجب القربى البعدي (الرابعة عشرة) يرث الرقيق عند الشافعية في  
 مسئلة صورتهما مستأمن جنى عليه فالحق بدرا الحرب فاسترق ومات رقيقا بغير اية ثالث  
 الحناية ولديته لو رثته عندهم كما في الدر وعندنا ليس لو رثته مطالبة الجاني بشئ  
 ولا لسميته كما في رد المحار ولم يرث الرقيق عندنا (الخامسة عشرة) المسكاتب عندنا  
 ان مات قبل اداء الكتابة ورك ما لا يزيد عن الوفاء حكم بعثته في آخر حياته ويؤدي  
 بدل كتابته من ماله وما بقي منه فهو ميراث لو رثته اذ الكتابة لم تقمخ والمراد بورثته

قوله وكان غير عربي  
 أي أمالوك  
 عربيان أولاء  
 الولد لقوم الأم  
 (قوله وإذا كان  
 للاب عتيقاً) مثله  
 مالوك كان في أصله  
 عتيق وإذا كان  
 الاب والأم عتيق  
 أو في أصلهما عتيق  
 فالولاء لقوم الاب  
 قوله المستأمن  
 والمعاهد الخ في  
 العذب الغنائض  
 المعاهدة هي عقد  
 نكاح  
 نكاح القتال مدة  
 معلومة والأمان هو  
 ضد الخوف فلو  
 مات عن أربعة  
 أبناء أحدهم معاهد  
 والثاني مستأمن  
 والثالث حربي  
 والرابع ذمي قسم  
 ماله على أولاده  
 ماعدا الحربي عند  
 الشافعي وعلى  
 ماعدا الذمي عند  
 أبي حنيفة

ألا يدخلون معه في الكتابة وغيرهم وإذا مات للمكاتب مورث قبل عتيقه  
 لم يرثه بحال أما عند الشافعية فلا يرث ولا يرث عنه مطلقاً كما في العوائد  
 السنبلية وفي العذب الغنائض تفسخ الكتابة بموت المكاتب قبل  
 أداء كل مال الكتابة لأنه مات قبل البراءة من مال الكتابة بخالولم  
 يخلف وفاء وما حواه المكاتب يرجع إلى سيده (السادسة عشرة)  
 البعض لا يرث عند الإمام أذهو بمنزلة المملوك ما بقي عليه درهم وهو  
 الصحيح كما في العوائد السنبلية خلافاً للصاحبين كما تقدم وعند  
 الشافعية يرث عنه جميع ما ملكه ببعضه الحر على الأرجح كما في  
 السنشوري (السابعة عشرة) ترجيح العصبية في الولاء بجهة الأم  
 عند الشافعية كما لو مات عتيق عن ابني عم المعتق أحدهما أخو المعتق  
 من أمه فالأرجح عندهم أن المال كله لابن العم الذي هو أخ من أم كافي  
 العذب وعندنا المال بينهما سواء (الثامنة عشرة) إذا كانت الأم  
 عتيقة والاب حر الأصل وكان غير عربي فعند أبي حنيفة ومحمد يكون  
 ولأه الولد لقوم الأم كما في الدرر وعند الشافعي لأولاه لأحد عليه  
 وإذا كان الاب عتيقاً والأم حرة الأصل فلأولاه على الولد لقوم الاب عند  
 الأحناف أما عند الشافعي فالولاء أولى أبيه كما في العذب (التاسعة  
 عشرة) لو كان المعتق بفتح التاء جداً الولد أباً أبيه والاب حياً رقيق لم ينجر  
 ولأه ولأه عن مولى أمه إلى مواليه عند أبي حنيفة وأصحابه وينجر  
 إلى مولى الجدة في الأصح من مذهب الشافعية كما في العذب (العاشر)  
 (التممة عشرين) إن المستأمن والمعاهد عندنا كالحربي وقوله  
 يدفع مال المستأمن لوارثه الحربي وعليه فلا يرث من الذمي في حياته  
 عند الشافعية أنه كالذمي في ميراثه ولا توارث بينهما (الحادية والعشرون)  
 مال المرتد الذي اكتسبه في حال إسلامه لورثته  
 ومال المرتد لورثته سواء اكتسبه في حال إسلامه أو ردهم سالم تلقى  
 بدله الحرب عندنا أما عند الشافعية فهو في مطلقاً (الثانية  
 والعشرون) لحق المرتد بدار الحرب والحكم بذلك للحق كالموت عندنا  
 كما تقدم خلافاً للشافعية قال السنشوري ولا ينزل لحق المرتد بدار  
 الكفر بمنزلة موته (الثالثة والعشرون) إذا ارتد أهل ناحية باجمعهم  
 يتوارثون عندنا كما في الكفار الأصلين أما عند الأئمة الثلاثة فلا  
 توارث بينهم كما في العوائد السنبلية (الرابعة والعشرون) الرد عندنا

على ذوى الفروض غير الزوجين كما تقدم مقدم على بيت المال انتظم ولم ينتظم اما  
عند الشافعية فقد قال الشنشورى والذي أفتى به المتأخرون من الشافعية وهو  
المذهب انه اذا لم ينتظم أمر بيت المال لكون الامام غير عادل فيرد على أهل الفروض  
غير الزوجين وان انتظم أمر بيت المال فالمال له دون الرد (الخامسة والعشرون)  
تقديم الشافعية بيت المال ان انتظم أمره على ذوى الارحام وأما عندنا فدوى  
الارحام مقدمون مطلقا (السادسة والعشرون) مذهبنا في ذوى الارحام يعتبر فيه  
الاقرب فالاقرب ومذهب الشافعية ينزل فيه كل فرع منزلة أصله (السابعة  
والعشرون) اذا اجتمع جهة فرض في شخص وكانت بحيث لو فرقنا في اثنين لا يجب  
أحدهما بالآخر بورت بهما عندنا والافبا الحاجة فقط وعند الشافعية الارث بأقوى  
الجهةين (الثامنة والعشرون) الخنثى له عندنا أسوأ المحالين كما تقدم وما زاد فلباق  
الورثة أما عند الشافعية فتقسم التركة بين الورثة والخنثى على التقدير الأقل  
لكل من الورثة والخنثى ان ورث بتقديرى الذكورة والانوثة متفاضلا كاتب خنثى  
مع ابن واضح فالأقل نصيب الانثى للخنثى وللواضح كون الخنثى ذكرا فيعطى الخنثى  
الثالث والواضح النصف وبوقف السدس الى الاتضاع أو الصلح بتساو أو تعاضل كما  
في الشنشورى (التاسعة والعشرون) تقدير الحمل واحد الفضل الولدين هو المقتضى به  
عندنا كما تقدم أما عند الشافعية فن يختلف نصيبه وهو مقدار أعطى الأقل وان  
~~الخنثى~~ <sup>الخنثى</sup> فلا يعطى شيئا فعلى هذا لا يعطى اخو الحمل شيئا لانه لا ضبط لعدد الحمل  
على الأصح ومن العلماء من يقدر الحمل اثنين كما في الشنشورى (التممة ثلاثين) اذا  
استلحق الاب ولده المفق ولو بعد موت الولد وكذب نفسه يلحق الولد به عند الشافعي  
ولا فرق بين كون أحدهما غنيا أو فقيرا وعندنا ان كان الولد حيا حين التكميد  
ثبت نسبه وكذا ان مات وخلف ولدا أو أخا ولد معه وتمتد القسمة فهم بالحاجة  
الداعية الى ثبوت نسب ولده أو الاخ الموجود من النساق والادلائبوت ولا يرث لانه  
لا حاجة الى ثبوت النسب كما في العذب (الحادية والثلاثون) ما يوضع في بيت المال  
يكون على سبيل الحفظ عندنا أما عند الشافعية فعلى سبيل الارث ان كان منتظما  
على الارح كما في الشنشورى قال الخضرى والحق انه ارث مراعى فيه المصلحة لانه  
يصرف لمن طرأ وجوده أو حرته أو اسلامه بعد الموت ولا يفضل الذكور على الانثى  
ويصرف للرجل مع ابنه ولو كان ارثا محضا الماصح ذلك ولانه لا يجوز صرفه للكافر  
ولا للمكاتب وكذا للفقير لقيام المانع بهم ولو كان مصلحة محضة لجاز افاده في الترتيب  
انتهى بقى ان يقال هل يحرم منه القاتل عندنا أولا لم أره نصافان قيل بالشائى وهو غمرة  
الخلاف وان قيل بالاول فالخلاف لغظى والمحمد لله رب العالمين

شرح المقرَّبَة نظم قسمة القبراطوالكسور في الأركان

وعمل المناهج بشيخ ابن الهائم وشيخ ابن

عرفة التونسي وشيخ الأزهري

للغدير إلى مولاه الغني عبد الملائك

عبد الوهاب المتني

عفي الله عنهما

آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان من قسم الارزاق بين الانام فكانت قسمته جامعة الصواب ونسخ  
ما شاء عما شاء تنال الاحكام بحول الله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب واحده  
جدالاته ارقام الاقلام ويقصر عن ضبطه شبك الحساب واسم الى واسم  
على من خصه الله بقربه سيدنا محمد المصطفى وعلى آله الاطهار وصحبه من تبع  
الفضل وجد اول الصفا وبعد فيقول الفقير الى رحمة ربه الغني عبد الملك بن  
عبد الوهاب المكي الحنفى المتنى لما كانت قسمته التركات بالجدول وعمل  
المناسخات بالشبكال عليها المعلوم نظمت فيها أرجوزة مذهبية وسميتها طبقا  
لوصفها المقربة ثم شرحتها بامثلة تظهر خافيتها فصاحب الدار أدري بما فيها  
وأرجو الله رب الارباب ان يفقهني بها والطلاب

بسم الله الرحمن الرحيم

(يقول راجى عفوره الملك المتنى الحنفى عبد الملك)  
(تسمى بحمد في أول نظمى لقسم تركة بالجدول)  
(وعمل المناسخات الاسرى أعنى بشبكاله يسمى السرى)  
(نظمى ثلاثة والسلام نرى على شيخنا الفقيه ابن طرا)  
(محمد والاول والاصحاب ما تركه تقسم بالصواب)  
(وبعد فالقسمه فيها أوجه وعمل الجدول فيها أوجه)  
(لا سيما ان كان فيها كسر كذا مناسخاتهم يا حبر)  
(وهذه أرجوزة مذهبية في ذين قد سميتها المقربة)  
(فضمنت أبحاثها للباحث عما بها تسع من المباحث)  
التركة بفتح التاء وكسر الراء مصدر بمعنى المفعول أى متروكة ويجوز فيها كسر التاء  
وفتحها مع سكون الراء وكذا كل ما كان على فعلة كنبقة أو فعل ككتف وان كان  
العين حرف حلق جاز كسر الفاء والعين أيضا كفتخ

المبحث الاول فى قسمه العقار بطريق تقريظ المسائل  
(تقريظك العقار فى المسائل ان شئت به جدول يائلى)  
(فاقسم على العشرين مع أربعة مسئلة وخارج بالقسمه)  
(يدعى بقيراط ثلث المسئلة أى ثلث ثمنها فدع من أغفلة)  
(فان مركبا فله الى اضلاعه التى له منها جلا)

(فخو أربع وعشرين لها \* ست وأربع وما مثلها)  
 (كائنين واثنتين وست واعتبر \* أيسرها وفي الجدول سطر)  
 (طولا ذوو الارث فامهم ثلث \* ومخرج القيراط في القوس ثبت)  
 (من ثالث ثم الضلوع رتل \* فكل ضلع ضعه أعلى جدول)  
 (أكبرها قالا أكبر المقدم \* ثم سهام كل فرد يقسم)  
 (على أقل ضلعها والصفر \* أثبت به ان صح والا لكسرا)  
 (وخارج القسمة تقسم على \* ما قبله والصفر أو كسر تالا)  
 (ولتضع الصحيح تحت ما علا \* في ثالث فهو القرار ربط جالا)

طريق تقرب العتار في المسائل بالجدول ان تقسم المسألة أعنى الصحيح على مخرج  
 القيراط وهو أربعة وعشرون وخارج القسمة يسمى قيراط المسألة أي ثلث ثمنها فان  
 كان مراكذله الى اضلاعه التي له وهي متركب منها كالاربعة والعشرين فان لها ستة  
 وأربعة اتر كهام من ستة في أربعة ومثلها اثنان واثنا عشرة الا ان الاولى أيسر فهي  
 المعتبرة ثم ترسم شيئا كاجد اوله عرضا بعد الورثة وأما جداوله طولا فاربعة ان لم يكن  
 للقيراط اضلاع والا فتر يد بحسب الاضلاع فالجدول الاول منها يجعل فيه ذوو الارث  
 كل وارث في بيت والثاني يجعل فيه أسهمهم والثالث يوضع في قوسه مخرج القيراط  
 أعنى أربعة وعشرين وما بعده هذه الجداول فهو ذلك القيراط أولا ضلاعه المحلول اليها  
 مقدما الا أكبر نالا أكبر كل ضلع من المحلول في أعلى جدول ثم تقسم بقوسه كالمحلول  
 على أقل الاضلاع وتحفظ الخارج من القسمة وان فضل كسره فتضعه تحت ذلك الأقل  
 وان لم يكن كسره فتضع تحته صفر ثم تقسم خارج القسمة المحفوظ على الضلع الذي قبل  
 الأقل وتضع تحته صفر ان كان الخارج صحيحا أو الكسرا كان كسرا اما الخارج  
 الصحيح فتضعه تحت ما علا في الجدول الثالث أعنى تحت الاربعة والعشرين اذ هو

تم اربط

(ثم امتحن صحة مجموعه ما \* تحت نهاية الضلوع واقسمها)  
 (عليه بمجموعه وخارج له \* يضم للمجموع بما قبله)  
 (واقسم على ضلعه بيا من \* والخارج أجمعنه لما وضع)  
 (في ثالث فان أتى بقدر \* مخرج قيراط فقد صح ادر)

امتحان صحة العمل بمجموع ما تحت الضلع الاخير وقسمة المجموع على ذلك الضلع ثم  
 تجمع خارج القسمة لمجموع ما تحت الضلع الذي قبل الضلع الاخير وتقسيم المجموع  
 على ذلك الضلع وهكذا الى ان تجتمع الخارج لما تحت الاربعة والعشرين فان أتى  
 بقدرها فقد صح العمل والا فلا ويتضح المقال بذكر المثال \* مات عن اربع زوجات

وثمان عشرة بنتا وخمس عشرة جدة وستة اعمام فاصل المسئلة من اربعة وعشرين  
 لاجتماع الثمن والسادس فللزوجات ثلثا ثلاثا وللبنات ثلثاها ستة عشر وللجدات  
 سدسها اربعة وللاعمام الباقي واحد وبين الزوجات وسهامهن مباينة فحفظ  
 اربعة عدد رؤسهن وبين البنات وسهامهن موافقة بالنصف فحفظ تسعة نصف  
 عدد رؤسهن وبين الجدات وسهامهن مباينة فحفظ خمسة عشر عدد رؤسهن وبين  
 الاعمام وسهامهم مباينة فحفظ ستة عدد رؤسهم ثم نطلب النسبة بين الاعداد  
 المحفوظة فنجد الاربعة توافق الستة بالنصف فنضرب اربعة في ثلاثة فيحصل اثنا  
 عشر وبينها وبين التسعة موافقة بالثلث فنضرب اثني عشر في ثلاثة فيحصل ستة  
 وثلاثون وبينها وبين الخمسة عشر موافقة بالثلث فنضرب ٣٦ في ٥ فيحصل مائة  
 وثمانون وهي جزء سهم المسئلة فنضربه في ٢٤ اصل المسئلة فيحصل ما تصح منه  
 وهو ٤٣٢٠ ثم نضرب نصيب كل وارث في جزء السهم فيحصل ماله من  
 التصحيح وصورة  
 جدولها هكذا  
 (واذا اردت تقريبها فيكون  
 جدولها بهذه الصورة)

ط

لكل

٣ ٦ ١٠ ٢٤ ٤٣٢٠

فرد ٤٣٢٠ ٢٤

زوجات ٤	٤٠	٣	٠٠	٠٠	٠٠
بنات ١٨	٢٨٨٠	١٦	٠٠	٠٠	٠٠
جدات ١٥	٧٢٠	٤	٠٠	٠٠	٠٠
اعمام ٦	١٨٠	١	٠٠	٠٠	٠٠

زوجات ٤	٢٨٨٠	١٦	٠٠	٠٠	٠٠
بنات ١٨	٧٢٠	٤	٠٠	٠٠	٠٠
جدات ١٥	١٨٠	١	٠٠	٠٠	٠٠
اعمام ٦	٣٠	٠	٠٠	٠٠	٠٠

وهو ان اوضعنا ذوى الارث في الجدول الاول طولا وفي الثاني اسماهم وفي رأس  
 الجدول الثالث ٢٤ ثم قسمنا المصحح وهو ٤٣٢٠ على مخرج القيراط اعني ٢٤ فكان  
 خارج القسمة مائة وثمانين فهي قيراط المسئلة اي ثلث ثلثا ثم حالنا الى اضلاعه  
 فوجدناها ستمين وثلاثة او ثلاثين وستة او خمسة واربعين واربعة او عشرة وستة  
 وثلاثة والاخيرة هي المعتبرة لانه كلما صغرت الاضلاع سهل العمل فوضعناها في  
 رؤس الاضلاع التالية وقدمنا الاكبر فالأكبر ثم قسمنا حصة الزوجات وهي ٤٠  
 على اقل الاضلاع وهو ثلاثة فخرج مائة وثمانون ولم ينكسر شيء فوضعنا صفر تحت  
 الثلاثة ثم قسمنا المائة والثمانين على ما قبل الضلع الاقل اعني الستة فخرج ثلاثون  
 ولم ينكسر شيء فوضعنا الصفر تحت الستة ثم قسمنا الثلاثين على العشرة فخرج ثلاثة



ولم يكسر شيء فوضعتنا الصفر تحت العشرة واثبتنا الثلاثة تحت الاربعة والعشرين  
اذهي قراريط صحيحة فهي حصص الزوجات وهكذا بقية الورثة ولا حاجة هنا الى  
الامتحان لعدم الكسر

نقطة في تقريظ غير العقار

(وان يك المال سوى العقار \* وذا كسبتين من الدينار)  
(فلم تقسم التصحيح باهذاعلى \* مقدار مال ثم حل ما جلا)  
(منه الى اضلاعه ولتقسم \* على الضلوع ما لهم من ا سهم)  
(واعمل كما عرفت من منوال \* لتخرج المحظوظ في المال)

يعني ان التركة ان كانت غير العقار كسبتين دينار امثلا فالعمل فيها كالعمل فيما اذا  
كانت عقارا الا ان الفرق بينهما ان قسمة التصحيح في العقار على اربعة وعشرين ابدا  
وهنا على مقدار المال وخارج القسمة هو كقيراط المسئلة فيحل الى اضلاعه ويقسم  
عليها فنصيب كل وارث فيخرج ماله من التركة \* مثلا من زوجتين وست جدات  
وعش بنات وسبعة اعمام فاصل المسئلة اربعة وعشرون للزوجتين ثمنها ثلاثة  
وللجدات سدسها اربعة وثلثات ثلثها سبعة وعشرون للاعمام الباقي واحد وربع  
للزوجتين وسهامها مائة وكذا اثنان عدد رؤسها وربع الجداد وسهامهن موافقة  
بالنصف والنصف ثلاثة نصف عدد رؤسهن وبين البنات وسهامهن موافقة بالنصف

فننظ خمسة نصف عدد رؤسهن وبين الاعمام وسهامهن مباينة فنحفظ سبعة  
رؤسهم ثم اذا طابنا النسبة بين الاعداد المحفوظة نجد انها التباين فنضرب الاثنين في  
الثلاثة فيحصل ستة نضربها في الخمسة فيحصل ثلاثون نضربها في السبعة فيحصل  
مائتان وعشرة ففي جزء السهم نضربه في اربعة وعشرين اصل المسئلة فيحصل ما نصع  
منه المسئلة وهو خمسة آلاف واربعون ثم نضرب نصيب كل وارث في جزء السهم

لكل

وصل ماله من التصحيح وهذه صورة جدولها

٢٤٠٠٥ فرد

اذ فرضنا ان التركة ستون دينارا وقسمنا

٣١٥	٦٣٠	٣	زوجات ٣
١٤٠	٨٤٠	٤	جدات ٦
٣٣٦	٣٣٦٠	١٦	بنات ١٠
٣٠	٢١٠	١	اعمام ٧

لتصحيح علمها اخرج اربعة وثمانون فهي كقيراط  
المسئلة فاذا حللناها الى اضلاعا نجد انها سبعة  
وثلاثة واثنين واثنين اذهي مائة من سبعة  
في ثلاثة باحد وعشرين وهي في اثنين باثنين  
واربعين وهي في اثنين ايضا اربعة وثمانين فاذا

قسمنا نصيب الزوجتين وهو ستمائة وثلاثون على الاثنين التي هي الضلع الاخير  
خرج ثلاثمائة وخمسة عشر بدون كسر فنضع تحت الاثنين صفر اثم نقسم خارج

القسمة أعني الثلاثة والخمسة عشر على الاثنين والثنين قبل الضلع الآخر  
فيخرج مائة وسبعة وخمسون وينكسر واحد فنضعه تحت الاثنين ثم نقسم خارج  
القسمة وهو مائة وسبعة وخمسون على الثلاثة فيخرج اثنان وخمسون وينكسر واحد  
فنضعه تحت الثلاثة ثم نقسم خارج القسمة أعني الاثنين والثنين على الضلع  
الذي قبل الثلاثة أعني السبعة فيخرج سبعة وينكسر ثلاثة فنضع الثلاثة تحت  
السبعة التي هي من الاضلاع ونضع السبعة الخارجة تحت الستين فيكون ماخص  
الزوجتين سبعة دنانير وثلاثة اسباع دينار وثلاث سباع دينار ونصف ثلث سبع  
دينار وهو كسر منتسب وسيأتي معناه في محبت المناهضة وهو كناية عن سبعة دنانير  
ونصف واما قسم على ذلك بقية الورثة وهذه صورة ذلك  
٢٢٣٧٦٠

٠	١	١	٣	٧	٦٣٠	زوجات ٢
٠	٠	٠	٠	١٠	٨٤٠	جدات ٦
٠	٠	٠	٠	٤٠	٣٣٦٠	بنات ١٠
٠	١	١	٣	٢	٢١٠	امام ٧

واذا اردنا امتحانه فنجمع ماتحت الاثنين  
فعدد اثنين فاذا قسمناه على الاثنين  
التي هي الضلع خرج واحد فنجمعه الى  
ماتحت الثلاثة فيكون المجموع ثلاثة  
فنقسمه على الثلاثة التي هي الضلع  
ويخرج واحد فنجمعه الى ماتحت السبعة

ويمكون المجموع سبعة فنقسمه على السبعة التي هي الضلع فيخرج واحد فنضمه الى  
ماتحت الستين فيكون المجموع ستين وهو دليل صحة العمل

المبحث الثاني في قسمة الصحيح من التركات بالطريق المشهور

- (وان أردت فارس من جداول) \* لوارثيه وسهام عا حلا
- (طولا وللتصحيح ثم المال) \* واضلع التصحيح بالكمال
- (ان كان بين المال والتصحيح) \* تباين اواضلع الوفاق انتم
- (وان يكن عن الضلوع قد خلا) \* فلتضع الوفاق او المخصصا
- (ثم اضرب السهام للوارث في) \* مال وقسمها على ضلع يفي
- (وخارج تقسمها ايضا على) \* ضلع سواء او على الذي علا
- (وضع صحاح تحت مال قد سما) \* والكسر تحت الضلع تلق الاسما
- (والامتحان مثل ما تقدم) \* بجمع ماتحت الضلوع فاعلما

كمية القسمة في هذا الوجه ان ترسم شيئا كاحد اوله العرضية بعدد الورثة اما  
الطولية فاربعة ان لم يكن للتصحيح او وفاقه اضلاع والا فتريد بحسب ما فتضع في الاول  
منها الورثة وفي الثاني سهامهم وفي الثالث التصحيح وفي الثالث التركة ثم تطلب  
النسبة بين التصحيح والتركة فان كانت الموافقة فتضع على كل منها وفاقه وان كانت  
المباينة فتركها على حالها وعلى كل ان كان للتصحيح او وفاقه اضلاع فله اليها



فاذا استخرجنا الضالاع وفق التصحيح نجد ادها اربعة وثلاثة فنضعهما في جدولين  
مقدمين الاربعة ثم نضرب نصيب الزوجة وهو ثلاثة في وفق التركة فحصل  
مائة وسبعة وأربعون فاذا قسمناها على آخر ضلع وهو الثلاثة خرج تسعة وأربعون  
بدون كسر فنضع صفرا تحت الثلاثة ثم نقسم التسعة والاربعة على الضلع الذي  
قبل الثلاثة وهو الاربعة فيخرج اثنا عشر وبنكسر واحد فنضع الكسر تحت  
الاربعة والصحيح تحت التركة فيكون للزوجة اثنا عشر قرشا وربع قرش وثلثه وثلثه  
المقمة على ما ذكر وهذه صورة الجدول

واذا اردنا امتحانه جمعنا ماتحت الثلاثة فنجده ثلاثة  
فاذا قسمناها على الثلاثة التي هي الضلع خرج واحد  
فنضمه الى ماتحت الاربعة وهو ثلاثة فيجتمع اربعة  
نقسمها على الاربعة التي هي الضلع يخرج واحد  
فنضمه الى ماتحت التركة فيحصل ثمانية وتسعون وهو  
المطلوب ~~في تنبيهه~~ لو لم يكن بين التصحيح والتركة  
موافقة تعتبر عدد كل منها كاملا وتستخرج اضلاع  
التصحيح وتحري باقي العمل وهو ظاهر ~~فقس~~ عليه ومن ثمة

تمار و مثاقلا و مثاقلا

✽ المبحث الثالث في قصة الكسور ✽

(طريق تقسيم النكسور الاسهل \* من طرق معروفة بالجدول)

(اولہ الوارثی المیت احدہ) \* وقوس جدول تلالیستہ)

(او تختہ سهامہم وماتلت \* فیہا الحجج فالکسور قد علمت)

قسمة الكسور بالجدول سواء كانت في المناسبات أو غير ما سهل وابعـد عن الخطأ وكيفية ان ترسم شـبـا كما جـد اوله عرضا بعدد الورثة واما جـد اوله طولا فبعدد الكسور مع اثنين للورثة والمسئلة ان لم يكن في التركة شئ صحيح وان كان فيها ذلك فع ثلاثة فالجدول الاول منها يوضع فيه ذوو الارث والجدول الثاني يوضع في قوسه المسئلة أي التصحيح وتحت القوس سهام كل وارث بحسب ذاته ثم اذا كان في التركة شئ صحيح فيوضع في رأس الجدول الثالث ثم توضع الكسور في رأس الجدول الرابع وما بعده كل كسر في رأس جدول وان لم يكن ثمة صحيح فتبدأ بان كسور من الجدول الثالث وسما في مثال ذلك

(وتنبيه الصريح بما قد كسر \* بالضرب في مخرج كسر وابتداء)

(15)

(بأكبر وجمع كسورا للذي \* يحصل ثم ضعه في أول ذي)  
 (أن بآين التصحيح أوضع وفق ذا \* ورسم أضلاع التصحيح هذا)  
 (أو وفقه واضرب سهامها يافتي \* في البسط واقسم حاصلها قد ثبتا)  
 (على الذي حللت به من آخر \* وأثبت الكسر وسرلا آخر)  
 (واقسم عليه خارجا من قسمته \* وهكذا مختلفا برصته)

أي تبسط الصحيح من جنس الكسور بان تضربه في مخرج أكبر الكسور ثم  
 ضم الكسر إلى الحاصل ثم تضرب المجموع في مخرج الكسر الذي هو أصغر من الأول  
 وتنضم الكسر أيضا إلى الحاصل وهكذا ثم إذا كان بين الحاصل من البسط وبين  
 التصحيح مباينة فضع جميع البسط في أول هذه الجداول وإن كان بينهما موافقة فضع  
 وفق البسط فقط ثم نحل التصحيح إلى أضلاعه التي تركب منها إن كان بين التصحيح  
 والتركة مباينة والافتحل وفقه فقط وعلى كل فيوضع المحلول كذلك الكسور  
 فيكون كل ضلع من التصحيح في أعلى جدول طولى ثم تضرب نصيب كل وارث في  
 البسط وتقسم الحاصل على آخر ضلع وتثبت الكسر تحت ذلك الضلع والخارج  
 لتصحيح تقسمه على الضلع الذي قبل الآخر وتثبت تحته الكسر إن كان أو تضع  
 سفره وهكذا إلى أن تنتهي الضلع فالصحيح أخيرا يوضع تحت التركة فتظهر بذلك  
 انصباء الورثة ثم تتحن صحته

(وذا يجعلك الذي في الجدول \* من آخر وقسمه على أعلى)  
 (وضم ما يخرج من ذي القسمة \* لما يكون قبل ثم قسم في)  
 (على الذي في رأسه وهكذا \* فان أقي المال تمامه صفا)

يعني أن امتحان صحته بجمع ما في الجدول من آخرها وقسمة المجموع على آخر ضلع وضم  
 خارج القسمة إلى ما في الجدول الذي قبل الآخر ثم قسمه المجموع على الضلع الذي  
 في رأسه وهكذا إلى أن ترى الحواصل تحت التركة مساوية لها فالعمل صحيح والخطأ  
 وبذلك المثال يتضح المقال مات عن زوجة وبنتين وأخ وخلاف أربعة قراريط  
 وستة أسباع قيراط وثلاثة أخماس سبع قيراط أصل المسئلة أربعة وعشرون  
 بالتركة هي سائر من سب وهو أن يلفظ بالكسر المؤلف من المفرد أكثر من مرة  
 وبضاف المأخوذ به إلى ما قبله وهكذا أما أن اضيف إلى ما بعده فبعض كما في كشف  
 الاستار للمحل وهذه مبنية ذلك

وكيفية العمل انا وضعنا الورقة في الجدول الاول  
طولا ووضعنا في قوس الجدول الثاني التصحيح  
وهو اربعة وعشرون وتحتهم سهام كل وارث  
بحداثة ثم وضعنا تصحيح التركة وهو اربعة في  
أعلى الجدول الثالث ثم الكسور بعدها مرتبة  
كل كسر في رأس جدول ثم بسطنا تصحيح التركة  
من جدس الكسر بأن ضربنا الاربعة في  
الستة بمقام الستة الاسباع وهي أكبر  
الكسور فحصل ثمانية وعشرون ضمنها لم

$\frac{3}{4} \times \frac{3}{4} = \frac{9}{16}$   
 $\frac{3}{4} \times \frac{3}{4} = \frac{9}{16}$   
ط ٣٦  
٤ ٦٥ ٧ ٤ ٢٤ ١٧٣

ازوحة	٣	٣	١	٤	٠	٣
ذت	٠	٤	٢	٤	١	٨
بذت	٠	٤	٢	٤	١	٨
اخ	١	٠	١	٠	١	٥

الستة الكسر فحصل اربعة وثلاثون ضربناها في خمسة مقام الثلاثة الا خاس سبع  
فحصل مائة وسبعون ضمنها لمنا الثلاثة الكسر فكان جميع البسط مائة وثلاثة  
وسبعين وبيننا وبين التصحيح مائة فوضعناه بقسمه في أول الجدول ولو كان  
مواصلة الوضع مائة فقط ثم حللنا التصحيح الى ضلعيه المعتبرين وهما ستة واربعة  
اذا الاربعة والعشرون مركبة من ستة في اربعة ووضعنا هاهنا في قوسي جدولين بعد  
الكسر ولو كان متوافقا لكانا وفقها ~~فكانا~~ فاذا ضربنا نصيب الزوجة وهو ثلاثة  
في جميع البسط وهو مائة وثلاثة وسبعون حصل جسم مائة وتسعة عشر فاذا قسمنا  
على آخر ضلع أعنى الاربعة خرج مائة وتسعة وعشرون وانكسر عليهم اثنان فوضعنا  
تحت الاربعة ولو لم ينكسر شيء اوضعناه صفرا ثم سرنا للآخر أي ما قبل الاربعة وهو  
الستة وقسمنا عليها الخارج من القسمة أعنى المائة والنسبة والعشرين فخرج  
احد وعشرون وانكسر عليهم اثنان أيضا فوضعنا ثلاثة تحت الستة ونسبنا ما قبلها  
وهو الخمسة وقسمنا عليها الخارج القسمة أعنى احد وعشرين فيخرج اربعة  
وينكسر عليها واحد فنضع واحد تحت الخمسة ثم نسبنا ما قبلها وهو السبعة  
ونقسم عليها الخارج القسمة أعنى الاربعة فينكسر عليها فنضع اربعة تحت السبعة  
ولم يخرج لها شيء صحيح فبكون ما يخص الزوجة من التركة اربعة اسباع قيراط  
وخمس سبع قيراط وثلاثة اسداس خمس سبع قيراط وثلاثة ارباع سدس خمس  
سبع قيراط وذلك ان كل كسر في مرتبة يعبره ما قبله اذ هو كسر متسبب  
وقد تقدم تعريفه فبكون ما يخصه ان الثلاثة الاخيرة موقها اربعة فكانت ثلاثة ارباع  
وما قبلها ستة فكانت ثلاثة ارباع سدس وما قبل الستة خمسة فكانت ثلاثة  
ارباع سدس خمس وما قبل الخمسة سبعة فكانت ثلاثة ارباع سدس خمس سبع

قيراط

فيراط وليقس على ماد كريمة الورثة واذا اردت ان تقسمه وجعت ماتحت الاربعة  
 وقسمته عليهم اخرج واحد فاجعه لما قبله اي ماتحت الستة يبلغ اثني عشر فاذا  
 قسمت على الستة خرج اثنان فاجعه لما تحت الخمسة يبلغ ثمانية فاذا قسمت  
 على الخمسة خرج واحد وان كسر ثلاثة وهي الثلاثة الاخماس التي في التركة ولولم  
 ينكسر شيء او ان كسر اقل او اكثر من ذلك لم يكن خطأ ثم اجمع خارج القسمة وهو  
 واحد لما تحت السبعة يبلغ ثلاثة عشر فاذا قسمتها على السبعة خرج واحد  
 وان كسر ستة بمقدار الكسر فاجع الواحد خارج القسمة لما تحت الاربعة فتجده  
 اربعة وبذلك صح العمل ~~في~~ فائدة في نسبة كسر الى كسر تضرب بسط كل من  
 المنسوب والمنسوب اليه في مقام الآخر وانسب حاصل الاول الى حاصل الثاني كما هو  
 قاعدة قسمة الكسور يحصل المطلوب فلو اردت نسبة ثلاثة اسباع الى ثلاثة  
 اسداس فاضرب بسط الاول وهو ثلاثة في ستة مقام الاسداس يحصل ثمانية عشر  
 ثم اضرب بسط الثاني وهو ثلاثة في سبعة مقام الاسباع يحصل احد وعشرون  
 فانسب الثمانية عشر الى الاحد والعشرين بأن تحلها الى اضلاعها وهي ثلاثة وسبعة  
 ثم تقسم الثمانية عشر على الثلاثة فيخرج ستة تقسمها على السبعة يحصل ستة  
 اسباع فتكون نسبة الثلاثة اسباع الى الثلاثة اسداس ستة اسباعها اه خضري  
~~في~~ مثال ما اذا كانت التركة كلها كسر اربعة وبذلك وعمل المسئلة ثمانية للزوجة  
 سهم واحد وللبنت اربعة اسهم وللم ثلاثة لو كانت التركة ثلاثة اسباع فيراط  
 فالمسئلة أعني الثمانية وبسط التركة أعني ثلاثة متباينان فاضرب نصيب اي وارث  
 بثبت في بسط التركة والحاصل اقسمة على كامل المسئلة وما خرج بالقسمة اقسمة  
 على السبعة فيخرج البسط فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث ~~في~~ وفي الزوجة تضرب  
 واحد في الثلاثة بسط التركة يحصل ثلاثة اقسمة على الثمانية فيخرج ثلاثة اثمان  
 سبع ~~في~~ وفي البنت تضرب اربعة في الثلاثة بسط التركة يحصل اربعة عشر اقسمة  
 على كامل المسئلة التي هي ثمانية فيخرج واحد وينكسر اربعة ضمة تحت الثمانية  
 ثم انسب الواحد الى السبعة يكن سبعة فاجتمع لها سبع فيراط واربعة اثمان سبع  
 فيراط وهي عبارة عن نصف سبع فيراط ~~في~~ وفي الم تضرب ثلاثة في بسط التركة  
 فتحصل تسعة تقسمها على الثمانية فيخرج واحد وينكسر واحد فضع الواحد  
 المنكسر تحت الثمانية والواحد الخارج انسبه الى السبعة يكن سبعة فاجتمع له  
 سبع فيراط وعن سبع فيراط فاذا جعت ما في الجدول من آخره تكون التركة  
 ثلاثة اسباع فيراط وصوره الجدول هكذا

١٢٣٤٥٦٧٨  
٨٧٨

٣	٠	١	زوجه
٤	١	٤	بنت
١	١	٣	عم

المبحث الرابع في عمل المناصفة بشبائك ابن الهيثم  
(مناصفتهم بدلالة قسم شبائك طريقة ابن الهيثم)  
(وراث اول بضلع اول والقوس من ثان التصحيح على)  
(وتحتة سهام كل وارث والميت الثاني بضلع ثالث)  
(تاء كذا وارث ميت اول بوصف ارثهم من الذي يلي)  
(من لم يرثه فبصفه بدل ووارثو وحده من اسفل)  
(ويرسم المحجوب ان لغيره يحجب كالاخوة والام ادره)

(ورابع الضلع ذال لا سهم وقوسه فيه المصحح الرسم)  
(خامس في القوس منه الجماعة وهكذا شيئا كما كن واضعه)

(اعلم) ان عمل المناصفت بالشبائك اسهل وابعد عن الخطا وكيفية وضعه ان ترسم  
حد اول طولية خمسة وعرضية بعدد الورثة فتضع في الضلع الاول طولاً وورثة الميت  
الاول ثم ترسم على الضلع الثاني قوساً تضع فيه المصحح وتحتة سهام كل وارث بجذائه  
وتكتب في البيت الذي قدام الميت الثاني تاء علامة على انه مات وتكتب معه ورثة  
الميت الاول ان كانوا يرثون منه ايضا بصفة ارثهم منه كاخ واحدة مثلاً ومن لم يرث  
الثاني من ورثة الاول فضع في محله صفر الا اذا كان لرسمه فائدة فتثبتته مع علامة  
لا يقع الاشتباه كأن يكون حاجباً لغيره كما اذا كان في المسئلة اخوة وام واب فان  
الاخوة الميراثين بالاب ان لم يرسموا بما يذهل عن كونهم حاجبين للام من الثالث  
سندس وان كان للثاني ورثة غير ورثة الاول فزد في الضلع الثالث من اسفل  
بيوتاً بددهم كل وارث في بيت ثم تذهب البيوت في العرض الى آخر الجداول ثم  
تضع تصحيح الميت الثاني في قوس الضلع الرابع وتضع تحتة سهام ورثته بازائه ثم  
ثم تضع الجماعة في قوس الضلع الخامس وتعرف الجماعة مما سيندكروها هكذا تصنع  
في شبائك المناصفة لكل ممتنع

في انقسام حظائهم على تصحيحه بغير كسر ابعلا  
(جماعة تصحيح ميت اول فارسمه في الخامس اعلى الجدول)  
(وكل تصحيح جزء سهمه بوضع في اعلاه بعد فهمه)  
(جزء اول يكون واحداً وجزء ثان خارج القسم بدلا)

يعني ان وجدت حظ الميت الثاني منقسم على تصحيحه بسبب المماثلة او المداخلة  
فالجماعة هي التصحيح الاول فنقلها الى قوس الخامس ثم ارسم فوق كل مصحح جزء  
سهمه جزء سهم التصحيح الاول في حال الانقسام واحد البدا وجزء سهم التصحيح الثاني  
ما يخرج من قسمة نصيب الميت الثاني على تصحيحه



(ودون قسمه فان توافقا \* تصحيحه وحظه فالمتقى)  
 (من الكسور مثله في الحكم من \* تصحيحه جزء للاولى فاستين)  
 (وكل ذا التصحيح اذ يباين \* وجزء الاخرى من نصيب كائن)  
 (أى وفقه ان وافق المحققا \* والكل ان تباين قد وضحا)

يعنى اذا لم ينقسم حظ الميت الثانى على تصحيحه فتنظر النسبة بينهم فان كانت الموافقة  
 بجزء سهم التصحيح الاول الكسر الذى ينفق فيه من التصحيح الثانى وجزء سهم  
 التصحيح الثانى وفق حظ الميت الثانى وان كانت المماثلة بجزء سهم التصحيح الاول  
 كل التصحيح الثانى وجزء سهم التصحيح الثانى كل حظ الميت الثانى  
 (فالاول اضربه بجزء السهم \* وحاصل جامعة للقسم)  
 يعنى انك اذا عرفت جزء سهم كل تصحيح فتضرب التصحيح الاول في جزء سهمه فما  
 حصل فهو الجامعة للمستلزمين

(واتضرب الجزء بكل حصة \* والحاصل الحظ من الجامعة)  
 يعنى ان كيفية معرفة نصيب الوارث من الجامعة هو ان تضرب نصيبه من مسألة  
 مية في جزء سهم تصحيحه فالخارج نصيبه من الجامعة  
 (وعدد الضرب بعد قسمة \* واجمع حواصلهم لضبطه)  
 (فان تكن بقدر جامعة \* صح والافاسع في صحته)

يعنى اذا كان ورثة الاول كلهم أو بعضهم يرثون من الميت الثانى فيكون الضرب لهم  
 مرتين مرة يضرب نصيبهم من التصحيح الاول في

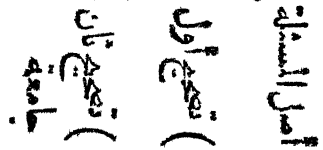
جزء سهمه ومرة يضرب نصيبهم من التصحيح الثانى  
 في جزء سهمه ويجمع الحاصلان في الضلع الخامس  
 يارائهم \* وامتحان صحة الحاصل المئتمة في الخامس  
 بجمعها ومقابلة المجموع بالجامعة فان ساواها صح  
 العمل والافلا \* ولنضع أربعة أمثلة يتضح بها المقال  
 (الاول) مثال انقسام النصيب بسبب المماثلة  
 كالوخلع زوجة وثلاثة أبناء وثلاث بنات من  
 غيرها ثم ماتت الزوجة عن أربعة أبناء وبنات قبل  
 القسمة فتكون صورته هكذا

٨	٧٢	٩	٧٢
زوجة ٩	تت		
ابن ١٤			
ابن ١٤			
ابن ١٤			
بنات ٧			
بنات ٧			
بنات ٧			

وهو ان اوضح عنا ورثة الميت الاول في الضلع الاول طولا والمسئلة  
 الاولى من ثمانية للزوجة ثمنها واحد والمباقي سبعة لا يستقيم على  
 تسعة عدد الرؤس بسط كل ابن كبتين فتضرب التسعة في ثمانية  
 اصل المسئلة فيحصل اثنان وسبعون فهي تصحيح المسئلة الاولى  
 وهو موضوع في قوس الضلع الثانى وقد كان للزوجة واحد ونضربه

ابن ٢	٢	٢
ابن ٢	٢	٢
ابن ٢	٢	٢
ابن ٢	٢	٢
بنات ١	١	١

في التسعة فيكون تسعة فهي لها والباقي ثلاثة وستون يقسم بين البنين والبنات  
 للذكر مثل حظ الأنثيين فلكل ابن أربعة عشر وولكل بنت سبعة والميت الثاني  
 وهو الزوجة مكتوب بأزاء اسمها في الضلع الثالث وورثته في الضلع الثالث أيضا  
 ومسد ثلثها من تسعة عدد رؤس أولادها يسد ط البنين كل ابن كبنيتين وهي



٦٤ ٧ ٦٤ ٨

زوجة	٨	٨
ابن	١٤	١٤
ابن	١٤	١٤
ابن	١٤	١٤
بنت	٧	٧
بنت	٧	٧

موضوعة في قوس الضلع الرابع وانصباء ورثتها  
 بأزائها في الضلع الرابع ونصيبهم من المسئلة الاولى  
 منقسم على مسئلتها بسبب المماثلة وخارج القسمة  
 واحد فجزء سهم الثمانية واحد وجزء سهم الاولى واحد  
 أيضا لانه متى انقسم النصيب على المسئلة فجزء سهم  
 الاولى واحد رأدافرسم لكل جزء سهم على مسئلته ثم  
 نقلنا المسئلة الاولى الى الضلع الخامس فهي الجامعة  
 وضربنا نصيب كل وارث من المسئلة ثلثين في جزء  
 سهمهما ووضعنا الحواصل تحت الجامعة كما رايت  
 الا ان جزء السهم لما كان واحدا لم تتغير الانصباء  
 بضميرها فيه وانما كان الضرب فيه اجراء للتأنيذ

بقسامها (الثاني) مثال انقسام النصيب بسبب المداخلة كالخلف  
 زوجة وثلاثة أبناء بنين من غيرهم مات أحد الأبناء قبل قسمة  
 فاصل المسئلة الاولى من ثمانية وتصح من أربعة وستين وهي

موضوعة في قوس الضلع الثاني وتحتها أنصباء الورثة فلكل ابن أربعة عشر ولكل  
 بنت سبعة وللزوجة ثمانية والميت الثاني مكتوب بأزائه في الضلع  
 الثالث وتحت ورثته ومسد ثلثه من سبعة وهي موضوعة في قوس الضلع الرابع  
 وتحتها أنصباء الورثة وسهامه الاربعة عشر منقسمة على مسئلته بسبب المداخلة  
 وخارج القسمة اثنان فهي جزء سهمها وجزء سهم الاولى واحد لما تقدم فرسمنا  
 كل جزء فوق مسئلته وضربنا نصيب كل وارث في جزء سهم مبيته ووضعنا الحواصل  
 تحت الجامعة فكان لكل ابن من ورثة الاول اربعة عشر ولكل بنت سبعة ولكل  
 ابن من ورثة الثاني اربعة وللبنت اثنان وانما قيدنا بكون الأبناء والبنات من غير  
 الزوجة لئلا يكون في ورثة الميت الثاني ام فلا ينقسم نصيبه عليهم (الثالث) مثال  
 المواقعة بين حظ الميت الثاني ومسد ثلثه زوجة وثلاثة أبناء وثلاث بنات ثم مات  
 أحد البنين عن بقى وصورة ذلك هكذا

مسألة الأول ثمانية فللزوجتين ثمانية  
 سبعة لا تقسم على تسعة عدد الرؤس ببسط البنين  
 كل ابن كبنين وبين السبعة والتسعة مائة فإذا  
 ضربت التسعة في أصل المسألة أعني ثمانية حصل  
 اثنان وسبعون فمنها تصح المسألة الأولى وهي موضوعة

زوج	٩	٧	٣٤
ابن	١٤	٧	٣٤
ابن	١٤	١٠	٥٣
ابن	١٤	١٠	٥٣
بنت	٧	٥	٣٦
بنت	٧	٥	٣٦
بنت	٧	٥	٣٦

فأصل المسألة الأولى ثمانية فللزوجتين ثمانية  
 سبعة لا تقسم على تسعة عدد الرؤس ببسط البنين  
 كل ابن كبنين وبين السبعة والتسعة مائة فإذا  
 ضربت التسعة في أصل المسألة أعني ثمانية حصل  
 اثنان وسبعون فمنها تصح المسألة الأولى وهي موضوعة  
 في قوس الضلع الثاني وتحتها نصيب كل وارث منها  
 ثم تجد في البيت الذي يقابل الابن الأول ت في  
 الضلع الثالث الطولي فهو الميت الثاني وورثته هم  
 بقية ورثة الأول فهم مكتوبون في الضلع الثالث على  
 موازاتهم في الأول بصفة ارثهم من الثاني فالزوجة  
 في الأولى أم في الثانية والاولاد اخوة \* ومسألة الميت  
 الثاني أصلها من ستة فإذا أعطينا الأم سدسها واحدا

سبعة وهي لا تستقيم على سبعة عدد رؤس الابنين والبنات ببسط الابنين وبين  
 ستة والسبعة مائة فنضرب السبعة في ستة فيحصل اثنان وأربعون فمنها  
 مسألته وهي في قوس الضلع الرابع وتحتها الانصباء بسبعها \* تصح  
 أربعة عشر توافق مسألته بنصف السبع فلذلك تصح في قوس الضلع الأول  
 بالانه هي جزء سهمه لانها نصف سبع التصحيح الثاني وفوق قوس التصحيح الثاني  
 واحد اء وجزء سهمه لانه نصف سبع السهام فاد ضربت التصحيح الأول في  
 جزء سهمه وهو ثلاثة حصل مائتان وستة عشر فهي الجماعة للسبعة ثلثين وهي في  
 قوس الضلع الخامس وتحتها الانصباء من التصحيح الأول والثاني فللزوجتين  
 أربعة وثلاثون حاصلة من ضرب نصيبهما من التصحيح الأول وهو تسعة في ثلاثة جزء  
 سهمه بسبعة وعشرين ومن ضرب نصيبهما من التصحيح الثاني يكونها أم وهو سبعة  
 في واحد جزء سهمه بسبعة ويجمع سهمهما ما ذكره كل ابن اثنان وخسون واكل بنت  
 نصفه واذا جئت الانصباء ساوت الجماعة فالقسمة صحيحة (الرابع) مثال المبينة بين  
 حظ الميت الثاني ومسألته زوجة وثلاثة ابناء وثلاث بنات منها ثم ماتت إحدى  
 البنات عن ذ كرفا لزوجته تكون أمها والاولاد اخوة والبنات اخوات فالمسألة  
 الأولى من ثمانية وتصح من اثنين وسبعين فلكل ابن أربعة عشر واكل بنت سبعة  
 والمسألة الثانية من ستة فسد سهم الأم والباقي خمسة لا تستقيم على ثمانية عدد رؤس  
 الاخوة والاخوات ببسط كل أخ كاختين وبينهم مائة فنضرب الثمانية عدد الرؤس

في أصل المسئلة أعني الستة فيحصل ثمانية وأربعون فهي تصحیح المسئلة الثانية المسمى  
 ستة واصل شقيق عشرة واصل شقيقة خمسة وسهم الميت الثاني وهي سبعة  
 غير منقسمة على تصحيحه وبينهما مائة فكل التصحيح الثاني جزء سهم الأولى  
 وكل سهم الميت الثاني جزء سهم الثانية فرسما كل جزء على مسثلته ثم  
 ضربنا المسئلة الأولى في جزء سهمها فحصل ثلاثة آلاف وأربعمائة وستة وخمسون  
 فهي الجامعة للمسئلة بين رقناها فوق الضلع الخامس وورثة الميت الثاني هم بقية  
 ورثة الميت الأول فضربنا نصيب كل وارث في جزء سهم ميتة ووضعنا الحواصل  
 تحت الجامعة فنصيب الزوجة من الأولى تسعة نصبرها في جزء سهمها وهو ثمانية  
 وأربعون يحصل أربعائة واثنان وثلاثون ونصيبها من الثانية ثمانية نصبرها في  
 جزء سهمها وهو سبعة يحصل ستة وخمسون ومجموعها أربعائة وثمانية وعشرون  
 وعلى هذا المنوال يستخرج انصباء باقى الورثة وصورة ذلك هكذا

اختصار السهام

(وان تجد توافقا في الانصبا

من بعد تصحيح المسائل اقلها)

(جميعها الجزء وفقها الذى

فيه اشتراكها وجامعة ذى)

٨	٧٢	٦	٤٨	٦	٤٥	٣
٨	٧٢	٦	٤٨	٦	٤٥	٣

زوجة	٩	أم	٨	٨٨
ابن	١٤	قيق	١٠	١٤٢
ابن	١٤	قيق	١٠	١٤٢
ابن	١٤	قيق	١٠	٧٤٢
بنت	٧	تت		
بنت	٧	قة	٥	٣٧١
بنت	٧	قة	٥	٣٧١

اعلم انه اذا وجد بعد تصحيح المسائل في الانصباء  
 اشتراك اى موافقة فترد المسئلة وكل نصيب  
 الى جزء وقت كزوجته وان وبنت منها تقبل  
 وسمة النار كنوحيات البنت عن بقى وهم امها  
 وانحوها فصح المناصفة من اثنين وسبعين  
 للزوجة ستة عشر وللانثى ستة وخمسون  
 والنصيبان مشتركان بالنسبة فترجع المسئلة  
 الى ثمنها وهو تسعة وكل نصيب الى ثمنه

فيرجع نصيب الابن الى سبعة ونصيب الزوجة الى اثنين وكفى المثال الثالث  
 فان الانصباء فيه موافقة بالنصف وترد كل من الجامعة والانصباء الى نصفها فترد  
 صورة انصباك هكذا

عمل المناصفة لاكثر من ميتين

(وان يزدमित فرد في الجدول

ثلاثة من الضلوع يكمل)

(واجعل به جامعة كمسئلة

اولى وثنها بما صححت له)

(واعمل كما مر ورابع اذا

زاد فرد ثلاثة وهكذا)

يعني اذا مات ثالث تزيد في اضلاع الجدول

طولا ثلاثة اضلع على الخمسة السابقة فتصير

ثمانية اضلع وتعتبر الجامعة التي في الخامس

١		٣	
١٠٨	١٦٣	٤٣	٦٠٧٢
١٧	٣٤	٧	٩
		٨	١٤
٢٦	٥٣	١٠	٢٤
٢٦	٥٣	١٠	٢٤
١٣	٢٦	٥	٧
١٣	٢٦	٥	٧
١٣	٢٦	٥	٧

كانها مسألة أولى وتكون المسئلة الثانية ما صححت له الثالث ولومات رابع فتعتبر الجامعة

التي في الثامن كمسئلة أولى ومصحح الرابع مسألة ثانية وتزيد في الشباك ثلاثة اضلع

ايضا فتصير احدى عشر ضلعا وهكذا كلما زاد ميت تزيد ثلاثة اضلع ولتضع أربعة

جدول يقاس عليها (الجدول الاول) مثال انقسام نصيب الميت الثاني على

مسئلته بسبب المداخلة او الممانلة كما لو خلفت زوجا وثلاث شقيقات فبات الزوج

عن عم وام ثم العم عن ابنين وبنتين \* فاصل مسألة الاول ستة وقبول به دسها الى

سبعة فثلاثة منها للزوج والباقي أربعة لا تسع على ثلاثة عند رؤس الشقيقات

فالثلاثة جزء السهم ضربناها في اصل المسئلة فحصل احدى وعشرون فها تصح المسئلة

وهي موضوعة في قوس الضلع الثاني وتحتها انصبااء الورثة فكان للزوج ثلاثة

ضربناها في جزء السهم فحصل تسعة والباقي اثناعشر فلكل شقيقة منها أربعة

والميت الثاني مكتوب بازاء اسمته في الضلع الثالث وتحتة ورثته ومسئلته من ثلاثة

وهي موضوعة في قوس الضلع الرابع وتحتها انصبااء ورثته فللام واحد وللعم اثنان

وسهامه التسعة منقسمة على مسئلته بسبب المداخلة وخارج القسمة ثلاثة فهي جزء

سهم المسئلة الثانية وجزء سهم الاولى واحد فوضعنا كل جزء على مسئلته والجامعة هي

المسئلة الاولى فانقلها الى الضلع الخامس ثم اضرب نصيب كل وارث في جزء سهم

مسئلة ميتة وضع الحاصل تحت الجامعة فيكون لكل شقيقة من ورثة الاول أربعة

وللام من ورثة الثاني ثلاثة وللعم ستة والميت الثالث بازاء اسمه في الضلع السادس

ت وتحتة ورثته ومسئلته من ستة وهي في قوس الضلع السابع وتحتها انصبااء

ورثته فلكل ابن اثنان ولكل بنت واحد وسهامه من مسئلة الذي قبله منقسمة على

مسئلته بسبب الممانلة فمسئلة الذي قبله هي الجامعة فانقلها الى الثامن وخارج

القسمة واحد فهو جزء سهمها وجزء سهم الأولى واحد أيضا فإرسم كل جزء على مسئلة  
ثم اضرب نصيب كل وارث في جزء سهم ميمته وضع الحواصل تحت الجامعة في الضلع  
الثامن فيكون لكل شقيقة من ورثة الأول أربعة وللأم من ورثة الثاني ثلاثة ولكل  
ابن من ورثة الثالث اثنان

١	٣	١	٧
$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
٢١	٢١	٢١	٦

ولكل بنت واحد وهـ ذه

والزوجة في الاولى لا ترث من الثانية ولا الثالثة وتصير اما في الرابعة فتجب الجمدة  
اعنى الام التي في الثالثة لانها اى الزوجة تصير في الرابعة ام ام ابي البنت اعنى  
الميت الاول والشقيق في الثانية لا يرث من غيرها وكذا الام والعم في الثالثة فمسئلة  
الميت الاول اصلها أربعة وعشرون لاجتماع الثمن والسدس وعالت الى سبعة  
عشرين لضيق المخرج عن الفروض \* ومسئلة الميت الثاني اصلها من أربعة  
وعشرين لاجتماع الثمن والثلاثين وسهامه من الاولى أربعة وبين سهامه ومسئلته  
موافقة بالربع فوضعهما ربع مسئلته وهو ستة فوق المسئلة الاولى فهو جزء سهمها  
روضه عنار ربع سهامه وهو واحد فوق المسئلة الثانية فهو جزء سهمها ثم استخرجنا  
الجامعة بأن ضربنا المسئلة الاولى وهى سبعة وعشرون في جزء سهمها وهو الستة  
فحصل مائة واثنان وستون فوضعهما في قوس الخامس ثم استخرجنا نصيب  
كل وارث من المسئلة الاولى بأن ضربنا حصته منها في جزء سهمها وحصته من  
المسئلة الثانية في جزء سهمها أيضا وجعلنا الحاصلين تحت الجامعة بازاء الورثة فللأم  
من الاولى أربعة في ستة باربعة وعشرين ومن الثانية يكونها زوجة ثلاثة في واحد  
بثلاثة ومجموعها سبعة وعشرون وهكذا بقية الورثة كما تراه في الضلع الخامس  
ومسئلة الميت الثالث اصلها من ستة وسهامه مما قبله سبعة وعشرون وبينها  
موافقة بالثالث ولنقم الجامعة التي في الضلع الخامس مقام المسئلة الاولى حينئذ  
فجزء سهمها اثنان اعنى ثلث الستة وضعناها فوقها وجزء سهمهم الثانية نسعه اعنى  
ثلث سهامه السبعة والعشرين وضعناها فوقها ثم استخلصنا الجامعة بأن  
ضربنا المسئلة الاولى وهى مائة واثنان وستون في جزء سهمها وهو اثنان فحصل  
الاثنان واربعة وعشرون وضعناها في الضلع الثامن ثم استخرجنا نصيب كل  
وارث من المسئلة الاولى بأن ضربنا حصته منها في جزء سهمها وحصته من المسئلة  
الثانية في جزء سهمها أيضا وجعلنا الحاصلين في الضلع الثامن تحت الجامعة بازاء  
لورثة ومن لم يتعد دارته نضرب نصيبه من مسئلة ميتة سواء كانت الاولى أو غيرها في  
جزء سهمها ونضع الحاصل تحت الجامعة وهو له \* فكل بنت من بنات الابن في  
لاولى ستة وخمسون اذا ضربت في اثنين جزء سهمها حصل مائة واثنان وعشرون  
الثانية اثنان اذا ضربت في تسعة حصل ثمانية عشر ومجموعها مائة وثلاثون فهى في  
الضلع الثامن وهكذا بقية الورثة كما تراه في الضلع الثامن \* ومسئلة الميت الرابع  
اصلها من ستة وتقول الى ثمانية وسهامه مما قبله مائة وثلاثون وبينها موافقة  
بالنصف ولنقم الجامعة التي في الضلع الثامن مقام المسئلة الاولى فجزء سهمها أربعة  
عشر مسئلة الرابع وضعناها فوقها وجزء سهمهم الثانية خمسة وستون نصف

سهمه المائة والثلاثين وضعناها فوقها ثم استخلصنا الجامعة بأن ضربنا المسئلة  
الاولى في جزء سهمها فثلاثمائة واربعة وعشرون في اربعة بالالف ومائتين وستة  
وتسعين فهي الجامعة وضعناها في الضلع الحادى عشر ثم استخرجنا نصيب كل  
وارث من المسئلة الاولى بان ضربنا سهمه منها في جزء سهمها وحصلته من المسئلة  
الثانية في جزء سهمها أيضا وجعلنا الحاصلين في الضلع الحادى عشر تحت الجامعة  
بازاء الورثة فلبنت الابن من الاولى مائة وثلاثون ضربناها في جزء سهمها وهو  
اربعة فحصل خمسائة وعشرون ولها من الثانية بكونها شقيقة ثلاثة ضربناها في  
خمس مائة وستين جزء السهم فحصل مائة وخمسة وتسعون ومجوعهما سبعمائة وخمسة  
عشر فهي لها وهكذا بقية الورثة كما تراه في الضلع الحادى عشر وقد عرفت أن  
الامتياز بجمع الانصباء فان ساوى مجموعها الجامعة فالعمل صحيح والافلاوقد  
ساواها فنادقس على ذلك (الجدول الثالث) مثال عدم الانقسام مع المبينة كما  
لومات عن بنت واخت ثم ماتت الاخت عن بنتين وعم ثم مات العم عن زوجة وابن  
أخ فاصل مسئلة الاول من اثنين فلبنت واحد وللاخت واحد ومسئلة الميت  
الثانى من ثلاثة فلكل بنت واحد والعم واحد ونصيب الميت الثانى لا ينقسم على  
مسئلة وثلاثة ويباينها بجزء سهم الاول كل المسئلة الثانية وهى ثلاثة وجزء سهم الميت  
كل نصيبهم من الاول وهو واحد فارسم كل جزء فوق مسئلة ثم استخرج الجامعة  
بضرب المسئلة الاولى وهى اثنان في جزء سهمها وهو ثلاثة يحصل ستة فهي الجامعة  
فارسمها في الضلع الخامس واضرب نصيب كل وارث في جزء سهمه ميتة وضع  
الحواصل تحت الجامعة فلبنت من ورثة الاول واحد في ثلاثة بثلاثة ولكل بنت من  
ورثة الثانى واحد في واحد بواحد وكذا للعم ومسئلة الميت الثالث من اربعة لزوجه  
واحد ولابن أخيه ثلاثة ونصيبه من التى قبلها واحد لا ينقسم على مسئلة فاقم  
الجامعة مقام المسئلة الاولى وارسم عليها كل مسئلة الثالث أعنى الاربعة فهي  
جزء سهمها وارسم على الثانية كل نصيبه من التى قبلها وهو واحد فهو جزء سهمها  
ثم استخرج الجامعة بضرب ما اقته مقام المسئلة الاولى وهو ستة في جزء سهمها  
يحصل اربعة وعشرون فارسمها في الضلع الثامن ثم اضرب نصيب كل وارث في  
جزء سهمه ميتة وضع الحواصل تحت الجامعة في الضلع الثامن وهذه صورة ذلك



(الجدول الرابع) مثل ما فيه المائدة

والموافقة والمباينة

ماتت هذم مثلاً عن

زوج وبنتها من زوج

آخر وامها ثم مات

الزوج عن امرأة

وأبوين ثم ماتت

البنت عن ابنتين

وبنت وجدته هي أم

هذم ثم ماتت الجدة

عن زوج وأخوين

١		٤		١		٣	
٢٤		٤		٦		٣	
١٣	١	٣	١	١	١	١	١
٤	١	١	١	١	١	١	١
٤	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١
٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣

المسئلة الاولى اصلها من اثني عشر الا ان اربعة قد قص من ستة عشر ومسئلة الميت  
ثاني من اربعة وسهامه من الاولى مقسمة على مسئلته بسبب المائدة فجزء سهم  
اولى واحد وجزء سهم الثانية خارج قسمة حظ الميت الثاني على تصحيحه وهو هنا  
حد أيضاً فنقلنا التصحيح الاول الى أعلى الخامس لكونه جامعة المسئلتين ثم ضربنا  
بصيب كل وارث في جزء السهم ووضعنا تحت الجامعة في الضلع الخامس ومسئلة  
الميت الثالث من ستة وسهامه تسعة وبينها موافقة بالثالث فاقنا الجامعة بمقام  
المسئلة الاولى وجعلنا مسئلة الثالث كالثانية ووضعنا على التصحيح الاول ثلث المسئلة  
ثانية وهوائن فها جزء سهم ووضعنا على المسئلة الثانية ثلاثة هي ثلث سهامه  
هي جزء سهم - ههنا هم استخرجنا الجامعة بان ضربنا التصحيح الاول وهو ستة عشر  
بجزء سهمه فحصل اثنان وثلاثون فهي الجامعة للمسائل الثلاث وضعنا في أعلى  
الضلع الثامن ثم ضربنا نصيب كل وارث في جزء سهمه ووضعنا الحواصل  
في الجامعة في الضلع الثامن وعددنا ضرب نصيب من يرث من الاثنين كالجدة فان  
ساسة بكونها المائت الاولى وثلاثة بكونها واحدة للميت الثالث ومجوعها تسعة  
مسئلة المائت الرابع من اربعة وسهامه من التي قبلها تسعة وبينها مباينة فاقنا  
بجامعة مقام المسئلة الاولى ووضعنا عليها كل مسئلة الرابع وهي اربعة فهي جزء  
سهم - ههنا وجعلنا مسئلة الرابع ثانية ووضعنا عليها كل سهامه من التي قبلها وهي  
سبعة وهي جزء سهم - ههنا هم استخرجنا الجامعة بان ضربنا الاثنين والثلاثين التي  
عتبرناها مسئلة اولى في جزء سهمها الاربعة فحصل مائة وثمانية وعشرون فهي  
بجامعة للاربعة المسائل وضعنا في أعلى الضلع الحادي عشر ثم ضربنا نصيب

كل وارث في جزء السهم الذي فوق مسئلة ميتته ووضعنا الحواصل تحت الجماعة

٩	٤	٣	٢	١	١
١٢٨	٤	٣٢	٦	١٦	٤

كأثرى

تنبه إذا كان

					زوج	٤	ت
				٩	بنت	٩	
			٣	٩	ام	٣	
		٩	١	٣	زوجه	١	
		٢		٢	اب	٣	
٨		٢		١	ام	١	
١٦		٤					
٨		٢					
٢٤		٦	٣	ابن			
٢٤		٦	٢	ابن			
١٢		٣	١	بنت			
١٨	٢			زوج			
٩	١			اخ			
٩	١			اخ			

الورثة جماعة من  
صنف كبنين أو  
أخوة لابوين أو لأب

أولام ينبغي ان تميزهم برسم  
اسمائهم خارج الجدول  
فلو كان في المسئلة ثلاثة أبناء

مثلا فكتب بازاء كل ابن خارج الجدول اسمه  
كزيد وعمر ووهذا اذا تفاوت ميراثهم  
والا فلا حاجة الى ذلك

المبحث الخامس فيما اذا صالح أحد الوراث أو باع أو وهب  
(وان صالح أحد الوراث \* أو باع ماله من الترات)  
(جميعه أو بعض ماله فهم \* من أحد الوراث أو من كلهم)

(إذا جازع مسئلة كماله \* واكتب هذا اسماء باع ماله)

(ونحوه كهيئة وحصل \* جامعة كالمضى وكل)

(وعدها مسئلة الميت ومن \* تلك وغريها الجوامع ابن)

اذا صالح بعض الورثة على جميع نصيبه من التركة أو باعه أو وهبه لوارث آخر وغيره  
ولوارث مع غيره فالعمل في ذلك كالعامل في المناضات فالمصالح أو المشترى أو  
الموهوب له كالوارث مفرد أو متعددا وكل كسرا لا حدهم كغرض لوارث ومخرج  
السكسور كاحصل المسئلة واذا كان المنتقل اليه واحدا فمسئلته أيضا واحدا أبدا  
او ترسم في محاذ اسم المنتقل نصيبه ما يدل على سبب الاقتقال كصالح أو وهب  
أو باع والمنتقل في محاذ اسم المنتقل اليه وان لم يكن له اسم في الشباك بان كان غير  
وارث فترد له في طول الشباك جدولا عرضيا وتضع فيه اسمه ثم ان كان المنتقل  
جميع ماله أو بعض ماله كنصيبه من أحد الاموات أو من كلهم فتستخرج من مسئلة  
ذلك الميت ومسئلة الاقتقال جامعة خاصة بهما وتعتبرهما مسئلة لذلك الميت ثم تستخرج  
منها مع غيرها جامعة المسائل \* ولتوضح ما ذكره في الجملة يكون أنموذجا لمساعد  
من المسائل وهو مات زيد عن زوجته فاطمة واولاده منها وهم محمد واحمد وزينب

هذا تحت مائة أمه فاطمة على نصيبه كله ثم ماتت فاطمة عن اولادها المذكورين  
 وهب أحد نصيبه من أمه فقط لاخته زينب ولا جني اسمه عبد الرحمن بالسوية  
 بينهما ثم مات محمد عن شقيقه أحمد وشقيقته زينب فباع نصف ما خصهما منه لأخيه  
 أحمد وثلاثة لعبد الرحمن ولا جني اسمه عبد القادر فلا كل منهما سدس وباعت أيضا  
 سدس ما خصهما العر وعلى وسعيد فلا كل منهما نصف تسع فالمسئلة الاولى من  
 مائة وتسع من أربعين لفاطمة خمسة ولكل من أحمد ومحمد أربعة عشر ولزينب  
 سبعة ومسئلة صلح محمد من واحد ونصيبه الأربعة عشر منقسمة على مسئلة غيره  
 منهم الاولى واحد وجزء سهمهم الثانية خارج القسمة وهو أربعة عشر فارسم على كل  
 مسئلة جزء سهمها وانقل الأربعين إلى أعلى الجدول السادس فهي الجامعة الخاصة  
 ثم اضرب نصيب كل مستحق في جزء سهمهم ما فوقه من المسئلة وضع الحواصل تحت  
 الجامعة يكن لفاطمة تسعة عشر خمسة بالأرث وأربعة عشر بالصلح فاذا أردت تمييز  
 ما خصهما بالصلح عن الأرث فاكتب الأربعة عشر بالجرة تحت التسعة عشر ولا أحد  
 أربعة عشر ولزينب سبعة فاعتبر هذه الجامعة مسئلة للثلاث الأولى والمسئلة الثانية أعني  
 موت فاطمة من خمسة سهمان لكل ابن وسهم للبنات وهو مسئلة هبة أحمد من اثنين  
 هم لزينب وسهم للآجني ونصيبه أعني الاثنين منقسم على مسئلته أعني الاثنين  
 ضابيب المائة فجزء سهمهم الاولى واحد وجزء سهمهم الثانية تسع القسمة وهو  
 أحد أيضا فارسم على كل مسئلة جزء سهمها ثم انقل المسئلة الاولى وهي مسئلة  
 على الجدول الحادي عشر فهي الجامعة الخاصة ثم اضرب نصيب كل مستحق  
 في جزء سهمهم ما فوقه من المسئلة وضع الحواصل تحت الجامعة الخاصة واعتبرها  
 مسئلة موت فاطمة يكن لزينب اثنين واحد بالأرث والآخر بالهبة فاذا أردت  
 تمييزه فارسمه بالجرة تحت الاثنين وأحد والآخر بين نصيب فاطمة التسعة  
 عشر ومسئلته الخمسة مباينة فضع كل مسئلتهما على المسئلة الاولى فهي جزء سهمها  
 ضع كل نصيبها على مسئلتهما فهو جزء سهمها ثم استخرج الجامعة للمسئلتين  
 ضرب المسئلة الاولى أعني الأربعين في جزء سهمها الخمسة يحصل مائتان فارسمها  
 على الجدول الثاني عشر ثم اضرب نصيب كل مستحق في جزء سهمهم ما فوقه من  
 المسئلة وضع الحواصل تحت الجامعة يكن لمحمد ثمانية وثلاثون ولأحمد سبعون  
 ولزينب ثلاثة وسبعون ولعبد الرحمن تسعة عشر والمسئلة الثالثة أعني موت محمد  
 من ثلاثة أسهم لأحمد سهمان ولزينب سهم ومسئلة بيع زينب من ثمانية عشر  
 لأنها مخرج النصف والسدس ونصف التسع فلا أحد تسعة ولكل من عبد الرحمن  
 وعبد القادر ثلاثة وللثلاثة الباقيين ثلاثة ولكل واحد سهم ونصيبها أعني الواحد

مباين لمسئلة بيعها أعني الثانية عشرة فضع كل نصيبها وهو واحد على مسئلتها  
فهو جزء سهمها وضع كل مسئلتها على المسئلة الاولى أعني موت محمد فهي جزء سهمها  
ثم استخرج لها جامعة خاصة بضرب المسئلة الاولى في جزء سهمها يحصل أربعة  
وخمسون فارسها في أعلى الجدول السابع عشر ثم اضرب نصيب كل مستحق  
في جزء سهمهم ما فووقه من المسئلة وضع الحواصل تحت الجامعة الخاصة واعتبرها مسئلة  
موت محمد يمكن لأحد خمسة وأربعون منها ستة وثلاثون بالارث وتسعة بالشراء  
وإذا أردت تمييزها فارسها بالحجرة تحت الخمسة والاربعين ولكل واحد من عبد الرحمن  
الرحن وعبد القادر ثلاثة وللثلاثة الباقيين ثلاثة فلكل سهمهم فأقم الجامعة أعني  
المائتين مقام المسئلة الاولى وهذه أعني الأربعة والخمسين مقام الثانية ونصيب  
محمد أعني الثانية والثلاثين موافق لمسئلته بالنصف فضع نصف مسئلته أعني  
سبعة وعشرين على الاولى فهو جزء سهمها وضع نصف نصيبه وهو تسعة عشرة على  
الثانية فهو جزء سهمها ثم استخرج الجامعة للمسائل الثلاث بضرب المسئلة الاولى  
في جزء سهمها يحصل خمسة آلاف وأربعمائة ثم اضرب نصيب كل مستحق في جزء  
سهمهم ما فووقه من المسئلة وضع الحواصل تحت الجامعة يكن لأحد ألفان وسبع مائة  
 وخمسة وأربعون ولزيب ألف وتسعمائة وأحد وسبعون ولعبد الرحمن خمسمائة  
وسبعون ولعبد القادر تسعة وخمسون وللثلاثة الباقيين سبعة وخمسون أيضا  
فلكل سهمهم تسعة عشر وهذه صورة ذلك (في الصفحة التي بعدها)

المبحث السادس في معرفة مال كل وارث من كل تركة على حدة  
(وان ترد احصاء مال الوارث \* من كل تركة لميت بلائث)  
(فاضرب سهمها ما لها من مسئلة \* في جزء سهمها وما يحصل له)  
(تضربه في جزء سهم الجامعة \* أعني التي من بعد تلك واقعه)  
(وحاصل في جزء ما تلاها \* من الجوامع لمنبتهاها)  
(ثم اقسم الحاصل من ذلك على \* أضلاع قيراط ليدل قد جلا)  
(كما مضى في قسمة التقريب \* قدر الذي له بالتقريب)

إذا أردت أن تعرف مال كل وارث من كل مسئلة على حدة استخرج به ما يخصه من  
كل تركة فتكتب على ذلك الوثائق والحج فتضرب الذي له من المسئلة الاولى او غيرها  
في جزء سهمها والحاصل في جزء سهم الجامعة التي تليها والحاصل في جزء سهم  
الجامعة التي بعدها وهكذا الى آخر الجوامع فحاصل الضربات كلها هو ما يخصه من  
تلك المسئلة وهكذا تستخرج ما يخصه من كل مسئلة وامتحان صحة ان تجمع ذلك  
المفصل فان ساوى الذي له من الجامعة الاخيرة قد صح والا فلا ففي مثال الموافقة

[illegible]

المسار المرقوم شسبا كما في صحيفة ثلاثة عشر لو أردت تفصيل ما يخص البنيت من  
 مسألة على حدتها فاضرب نصيبها من المسئلة الاولى وهو ثمانية في جزء سهمها او  
 ستة يحصل ثمانية واربعون تضربها في جزء سهم الجماعة الاولى وهو اثنان يحصل  
 ستة وتسعون تضربها في جزء سهم الجماعة الثانية وهو اربعة يحصل ثلثاثة واربع  
 وعشرون فهذا ما يخصها من الاولى فقط ثم تضرب ماله من المسئلة الثانية وهو ثمانية  
 أيضا في جزء سهمها وهو واحد والحاصل في جزء سهم الجماعة التي بعدها وهو اثنان  
 والحاصل وهو ستة عشر في جزء سهم الجماعة الثالثة وهو اربعة يحصل اربعة وستون  
 فهو نصيبها من الميت الثاني ثم اضرب نصيبها من الثالثة وهو اثنان في تسعة  
 سهمها يحصل ثمانية عشر فتضربها في جزء سهم الجماعة التي تليها وهو اربعة يحصل  
 اثنان وسبعون فهو ما يخصها من الثالثة ثم اضرب نصيبها من الرابعة وهو اثنان  
 في جزء سهمها وهو الخمسة والستون يحصل مائة وخمسة وتسعون فهو ما يخصها من  
 الميت الرابع واذا جعت انصباؤها من الاربعة بلغت سبع مائة وخمسة عشر وهو  
 ما ترثه من الجميع كما هو مرسوم في الجدول فلو كانت التركة عقارا وأردت ان تعرف  
 ما يخصها من كل تركة فاقسم سهامها من كل مسألة على اضلاع قيراط الجماعة  
 كما مضى في قسمة التقريب يخرج نصيبها من ثلاث التركة فاذا قسمت الثلثا  
 والاربعة والاثناين على ستة يخرج اربعة وستون فاذا قسمته على تسعة خرج تسعة  
 وانكسر واحد فالسبعة قراريط والواحد تسع قيراط واذا قسمت الاربعة والستين  
 على الستة خرج عشرة وانكسر اربعة وهي اربعة أسداس تسع قيراط ثم اقس  
 العشرة على التسعة يخرج واحد وينكسر واحد فالواحد خارج القسمة قيرا  
 والواحد المنكسر تسع قيراط فيكون لها من هذه التركة قيراط وتسع واربع  
 اسداس تسع قيراط واذا قسمت الاثني والسبعين على الستة خرج اثنا عشر فاقسم  
 على التسعة يخرج واحد وينكسر ثلاثة فهو قيراط وثلاثة اتساع قيراط واذا قسمت  
 المائة والخمسة والتسعين على الستة خرج اثنان وثلاثون وانكسر ثلاثة فهو  
 ثلاثة أسداس تسع قيراط ثم اقس الاثني والثلاثين على تسعة يخرج ثلاثا  
 وينكسر خمسة فيكون لها من هذه التركة ثلاثة قراريط وخمسة اتساع قيرا  
 وثلاثة أسداس تسع أي نصف تسع قيراط ومجموع ذلك ثلاثة عشر قيراط وتسع  
 قيراط وسدس تسع قيراط وقرس على ذلك

(وفي سوى العقار فرز الحصة بآسهم كما مضى في القسمة)

يعني ان التركة اذا كانت غير عقار فيكون تقصيل مقدار حظه من كل تركة بسهمها  
 من كل مسألة كما تعمل في قسمة التركة وذلك بأحد الوجهين اللذين تقدم في مجز

لقسمة وقس على ذلك

في البحث السابع في عمل المناسجة بشباك ابن عرفة النونسي  
(طريق الاختصار لابن عرفة \* في وضع شبك سما من عرفة)  
(ورسمه كسابق في النمط \* دون جوامع به في الوسط)  
(فهو به الميت جدولان \* لوايرثيه وسهام دان)  
علم ان عمل المناسجات بالشباك المنسوب لابن عرفة أقل عملا من الشباك المنسوب  
لابن الهائم لكونه بجامعة واحدة وذلك بجوامع في غير الميتين وفي كيفية العمل به  
ربعة مطالب (الاول) وضع الورثة في الجدول وهو أن تضع ورثة الاول في الجدول  
الاول طولا وتضع جنب كل وارث سهامه من التصحيح في الضلع الثاني بعد رسم  
لتصحيح في اعلاه ثم تضع جنب الميت الثاني من الضلع الثالث علامة على موته  
وان كانت بالجمرة فهو أحسن وتضع تحته وارثه فكل وارث في بيت وجنبه سهامه  
وهو كذا تفعل كلما زاد ميت فيكون كل ميت ومسئلته وورثته وانصباؤهم في  
جدولين طولا ثم ان كان من ورثة الاول من يرث الثاني ايضا فضعه بازاء بنته من  
أسطر الاول بصفة ارثه وان كان لا يرث من الثاني فضع جنبه صفرا وهكذا ان  
كان يرث من الثالث ومن بعده أو لا يرث

(وحظ ميت قد تلاقى ينقسم \* باذاعلى مسئلة له حكم)  
(يوضع صفرا فوق تلك المسئلة \* وتحتها خارج قسم الحظ له)  
(أما اذا لم ينقسم فوفقه \* ان وافقته ضعه باذا فوفقه)  
(وتحتها ووقاله وان علم \* تباين في ذين فالكل رسم)  
(المطلب الثاني) استخراج ما تضرب فيه المسائل لاستخراج الجامعة وفيه تضرب سهام  
وارثته من المسائل لتحصيل انصباؤهم من الجامعة وهو أن تعرض حذا الميت الثاني  
في مسئلته فان انقسم عليها فضع فوق مسئلته صفرا وضع تحته خارج قسمه حفظه  
عليها وان لم ينقسم عليها وكان بينهما موافقة فضع وفقه عليها ووفقه تحته وان كان  
بينها ما يباينة فضع كلاها عليها وكاه تحتها

(وان ترد جامعة يا سائل \* فلتضرب الاولى من المسائل)  
(فيموضع على الاخرى وما \* يحصل في الموضوع بعد فاعلمها)  
(وهو كذا المنتهى الا التي \* من فوقها صفرا لا تضرب بتي)  
(المطلب الثالث) استخراج الجامعة وهو أن تضرب المسئلة الاولى فيما وضعته على التي  
عليها وما يحصل تضربه ايضا في الموضوع على التي بعد الثانية وهكذا الى آخر المسائل  
لانه لا تضرب في التي عليها فترتفع الجامعة

(واستخرج الاسهم للاحياء \* والميت بالضرب على السواء)  
 (فمن له في بدئها ففي الذي \* وضاعته على التي تلت لذي)  
 (وان يكن أيضا له في الثانية \* ففي الذي من تحتها على الثانية)  
 (وتضرب المجموع من هاتين \* فيما على ثلاثة الشئتين)  
 (أما الذي منها له في ذلك في \* مات تحتها وهكذا عمل واكتف)  
 (ومن له فيما عدا الاولى فذا \* يضرب فيما تحتها وبعدها)  
 (يضرب في الذي على ما قد تلت \* وحاصل فيما يرى بعده تبت)  
 (وهكذا ومن له في منتهى \* مسائل فاضربه فيما تحتها)  
 (بذلك تدري الانصباء الواقعة \* وحيث صحت فتساوى الجامعة)

(المطلب الرابع) استخراج سهم الميت الذي تعرضه على مسئلته واستخراج سهم  
 الاحياء من الورثة وكيفية ان من يكون له شيء من الاولى فقط فيضرب فيما وضع  
 على التي بعدهما والحاصل فيما على التي بعدها أيضا وهكذا الى آخر المسائل وان  
 له في الثانية ايضاً شيء فيضرب الذي له من الاولى فيما وضعه على التي بعدها  
 الحاصل ثم يضرب الذي له من الثانية فيما تحتها ويجمع الحاصل الى المحفوظ ويضرب  
 المجموع فيما على الثالثة ويحفظ ايضاً ان كان له شيء فيها ثم يضرب الذي له منها  
 تحتها ويجمع الحاصل الى المحفوظ وهكذا العمل كلما زادت مسألة له فيها شيء وان  
 يكن له فيها شيء فيكون الضرب فيما على التي بعدها الى آخر المسائل ومن له شيء  
 مسألة واحدة غير الاولى فهو يضرب فيما تحت تلك المسألة والحاصل يضرب فيما  
 التي بعدها والحاصل الثاني يضرب فيما على التي بعدها أيضا وهكذا الى منتهاهما وان  
 كان له فيما بعدهما شيء فالعمل فيها كالاول اعني يضرب ماله منها فيما تحتها ويضرب  
 الحاصل الى حاصل ما قبلها ويضرب فيما فوقها وهكذا ومن له في المسألة الاخيرة فقط  
 شيء فذا يضرب فيما تحتها فقط وبذلك تعلم السهام وعلامتها الحق أن تساوى الانصباء  
 الجامعة ولنضع المثال ليظهر به المقال



أصل المسئلة أصل المسئلة ومع عولها  
 أصل المسئلة ومع عولها ٦ ٢ أصل المسئلة ٤ الجماعة  
 ٢٤ ٢٧ ٢٤ ٦ ٦ ٨ ١٢٩٦

٦٥ نصف ١٣٠ سهم بنت الان	٩ ثلث ٢٧ سهم الزوجة	١ رابع ٤ سهم الاب	٤ ت	٤ اب
	تت	٣	روحة	٤
	بنت ٢	٨	بنت ٨	٨
٧١٥	٣	٨	بنت ٨	٨
٢٧٤	٢			٣
٤٠		٥	شقيق	
٣٦		١	ام	
٣٦		١	م	
١٩٥	٣		روح	

المبحث الثامن في عمل المناسخة وقسمته تركتها شبك الازهرى فيما اذا

كان لكل ميت مال واتخذ الجنس

(وقسمته التركة في المناسخة نوعان فالاولى وذلك الراسخة)

(فما اذا كانت بمال الاول وقسمها قيسا على الماضي جلى)

ين كان في المناسخة تركة واحدة للميت الاول فقط فقسمتها على أسهم الجماعة الأخيرة  
 يكون بأحد الوجهين السابقين في قسمته التركة سواء كان فمسا ميتين أو أكثر ولو  
 كان المقسوم عقارا وأردت تقريظه فترسم شهما كابا زاء شبك المناسخة جده اوله  
 الطولية بقدر ارضه قيراط الجماعة وواحد يخرج القيراط أما جده اوله العرضية  
 بعدد الورثة ولجئ ذلك في الجدول الثاني لئلا يعدم الانقسام مع الموافقة في  
 مناسخة أكثر من ميتين \* فادقسمنها الجماعة وهى ألف ومائتان وستة وتسعون  
 على مخرج القيراط اعنى أربعة وعشرين يخرج أربعة وخمسون فهى قيراط الجماعة  
 واذا حل اسم الى ارضه نجا دها تسعة وثلاثة واثنتين اذهو مركب من تسعة في

ثلاثة بسبعة وعشرين وهي في اثنين باربعة وخمسين أو تسعة وستة وهي أيضا  
نضع مخرج القيراط في رأس جدول من الشباك المريد ثم نرسم كل ضلع من المحلول  
رأس جدول ونقدم التسعة ثم نجري باقي العمل المذكور في خمسة تقريبات المساء  
فيكون للبنث ثلاثة عشر قيراطا وتسعا قيراطا وسدس تسع قيراطا وللزوجة خمس  
قيراطا وأربعة أسداس تسع قيراطا وللشقيق ستة اتساع قيراط وأربعة أسداس  
تسع قيراط وللأم ستة اتساع قيراط ومثلها للعم اذ نصيبه كنصيبها وللزوجة  
ثلاثة قيراط وخمسة اتساع قيراط وثلاثة أسداس تسع قيراط وموضوعة ذلك هكذا

٦		١		٣		٤		٦٥		٦٥	
٢٧		١٦		٣٢		٣٢		٦		٦	
٢٧	٣	٢٧	٣	٢٧	٣	٢٧	٣	٢٧	٣	٢٧	٣
٥٦	٨	٥٦	٨	٥٦	٨	٥٦	٨	٥٦	٨	٥٦	٨
٥٦	٨	٥٦	٨	٥٦	٨	٥٦	٨	٥٦	٨	٥٦	٨
١٨		١٨		١٨		١٨		١٨		١٨	
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
٩	١	٩	١	٩	١	٩	١	٩	١	٩	١
٩	١	٩	١	٩	١	٩	١	٩	١	٩	١
٣	٥	٣	٥	٣	٥	٣	٥	٣	٥	٣	٥

هذا اذا خرج قيراط الجماعة صحيحا وان كان فيه كسر كما في جامعة المنال الجامع  
لما سخته أكثر من ميتين وهي مائة وثمانية وعشرون فاذا قسمناها على مخرج القيراط  
خرج خمسة ويند كسر ثمانية فهي ثلث فتضرب المائة والثمانية والعشرين في ثلاثة  
مخرج الثلث فيحصل أربعة وثمانون وثلاثة ثمانية فاذا قسمناها على أربعة وعشرين  
يخرج ستة عشر فهي قيراط الجماعة فاذا حملناه الى أضلاع نجد ثمانية واثنين  
فنضع مخرج القيراط في رأس جدول وبعد اذ اضلاع القيراط كل ضلع في رأس  
جدول ثم نجري باقي العمل وموضوعة ذلك هكذا

٩ الجارية ط				٤		٣		٢		١	
٢ ٨ ٢٤ ١٢٨ ٤				٣٢ ٦		١٦ ٤		١٦ ٤		١٦ ٤	
								ت	٤	زوج	٤
						تت	٩		٩	بنت	٩
				تت	٩	حدة	١	٣	٣	م	٣
٠	٤	١	٨		٢			١	١	زوجة	
٠	٠	٣	١٦		٤			٢	٢	اب	
٠	٤	١	٨		٢			١	١	ام	
٠	٤	٤	٣٤		٦	٢	ابن				
٠	٤	٤	٣٤		٦	٣	ابن				
٠	٢	٢	١٢		٣	١	بنت				
٠	٣	٣	١٨	٢	زوج						
١	٥	١	٩	١	اخ						
١	٥	١	٩	١	اخ						

يمكن للزوجة قيراط واربعة أثمان  
قيراط وهي نصف قيراط وللأب ثلاثة  
للام قيراط ونصف وللأبن أربعة ونصف

لبن الأثر أربعة ونصف أيضا للبنت اثنان وربع وللزوج ثلاثة وثلاثة أثمان  
لأخ قيراط وخمسة أثمان قيراط ونصف ثمن قيراط وللأخ الأثر مثله  
(ثانية لكل ميت مال \* غير الذي من سابق ينال)  
(واختلفت أجناسه فله قسم \* كلا على حدة ثم أضفهم)  
(نصيب من مات لواله الذي \* يخصه وأقسمة بعده واحتد)  
كان في المناسحة لكل ميت تركة خاصة به غير ماورثه من سابقه وكانت أجناسا  
لغة يتعين قسمة كل تركة على حدة ثم يقسم ماخص كل ميت من سابقه على ورثته  
يموت عن زوجة وثلاثة بنين وبنت ويترك ثمانية أرطال زينة ثم يموت البنت عن  
بن ويترك ستة عشر دينارا فيقسم تركة الأول وتعرف ماخص البنت من الزينة وهو  
لواحد فتمسكه على ورثتها كما تقسم عليهم الستة عشر دينارا

(وفي اتحاد الجنس فأقسمة كما \* في الاختلاف إن أردت فاعلم)

كانت الأثر كاب من جنس واحد وأردت قسمتها على منوال مالو كانت أجناسا  
لغة فيصع ذلك فلو خلف بنتين وابنا وترك ألف دينار ثم مات إحدى البنيتين  
في المسئلة وهم أخوها وأختها وعن بنت وترك خمسة عشر دينارا غير ماورثته من

أبيهما ثم مات الابن عن شقيقة وعم وترك أيضا خمسمائة دينار فضع الورثة وسهامها  
وما ينالهم من التركة في جدول طويلة وتضع كل تركة في قوس جدول صاحبها  
تقسم تركة الاول على وراثته بأحد الوجهين السابقين فيخص الابن خمسمائة دينار و  
بنت مائتان وخمسون ثم يضم ما يخص البنت الميتة من أبيهما وهو مائتان وخمسة  
الى تركتها الخاصة بها وهي خمسمائة دينار فيجتمع سبع مائة وخمسون ديناراً فاقسم  
على وراثتها وهم شقيق وشقيقة وبنت فالشقيق مائتان وخمسون ديناراً والشقيقة  
مائة وخمسة وعشرون ديناراً والبنت ثلاثمائة وخمسة وسبعون ديناراً ثم  
ماخص الميت الثالث وهو الابن من تركة أبيه وهو خمسمائة دينار ومن تركة اخيه  
وهو مائتان وخمسون الى خمسمائة دينار تركته الخاصة به فيجتمع ألف ومائة  
وخمسون تقسم على وراثته وهم شقيقة وعم فيخص الشقيقة ستمائة وخمسة وعشرون  
ديناراً ويخص العم ستمائة وخمسة وعشرون ثم اجمع ما لكل وارث من جدول  
التركات في جدول بعد الجامعة يجمع فيه ألفان وهذه صورة ذلك

تركة الثاني		تركة الثالث		جامعة التركات		أوقاف شريفا	
تركة الاول		٧٥٠	١٢٥٠	جامعة التركات		الامام الازهرى	
٤١٠٠٠	٦٥٠٠	٣٥٠٠	٢٠٠٠	واقسم به وان		لم يشم - ر	
بنت ١	٢٥٠	ت ١	٢٥٠	ت ١	٦٢٥	١٠٠٠	٣٧٥
ابن ٣	٥٠٠	قيق ٢	٢٥٠	قيقه ١	٦٢٥	١٠٠٠	٣٧٥
بنت ١	٣٥٠	قيقه ١	١٢٥	بنت ٣	٣٧٥	٣٧٥	٦٢٥
				م ٤	٦٢٥	٦٢٥	٦٢٥

لوارثهما كما مض عابجا  
ولتضرب التصحيح أعنى الاولاء في مال ثان واقسم المحص (لا)  
(منه على تركة ميت أول \* يضم خارجا لحظ من يلى)  
(فهو وسهام وارثيه ان قسم \* عليهم بدون كسر يافهم)  
(وضم ذى السهام بعد ذالما \* يبقى لوارث الذى تقـدما)  
(وسم ما يحصل منه الجسامه \* ثم بقوس خامس كن واضعه)  
(ولتضع المجموع من ماليهما \* فى قوس ضلع سادس ثم اقسما)  
(على جميع الوارثين يافتى \* كالماض ما فى سادس قد دنتما)

الازهرى فيما اذا كان لكل ميت مال غير القى ورثه من سابقه وهو مبني  
 عمل جامعة للسائل على غير المنوال المتقدم فلو ماتت عن زوج وأخت شقيقة  
 أم وتركته أربعة وعشرين دينارا ثم مات الزوج قبل قسمة التركة عن ابنين  
 تسعة دنانير غير الذي ورثه من زوجته فمسئلة الميت الاول من ستة وتقول  
 سانية للزوج ثلاثة وللأخت ثلاثة وللأم اثنان ومسئلة الثاني من اثنين لكل  
 واحدة تضع الورثة وسهامهم في أربعة جداول طويلة ثم تضرب الثمانية مسئلة  
 إلى تسعة تركة الميت الثاني يحصل اثنان وسبعون تقسمها على تركة الميت الاول  
 الأربعة والعشرين فيخرج ثلاثة تضعها إلى حظها الذي له من مسئلة الاول وهو  
 ستة فيجمع ستة فهي سهام ورثة الميت الثاني تقسمها على مسئلته فتقسم عليهم  
 بن كسر فلكل ابن ثلاثة ثم تجمع هذه الستة إلى ما بقي لوارث الاول من مسئلته  
 الثمانية وهو خمسة فيجمع احدى عشر فهي الجامعة للسائلتين فارسمها في قوس  
 أول الخامس ثم تضع مجموع التركة بين وهو ثلاثة وثلاثون في قوس الضلع  
 ادس ثم تقسمها على الورثة باحد الوجهين السابقة فيكون للشقيقة تسعة  
 يروللام ستة ولكل من الابنين تسعة وهذه صورة ذلك

وهذا مثال ما اذا انقسمت السهام على  
 ورثة الميت الثاني اما لو لم تنقسم فلا يخلو  
 اما ان توافق مسئلتهم او تبينها او قد بينت  
 حكم ذلك بقولي

الزوج	٣	٨	٩	٢	١١	٣٣
شقيقة	٣					
أم	٣					
ابن		١				
ابن			١			
				٣		
					٩	

(وان تكن لم تنقسم تلك السهام  
 تضرب في المصحح الثاني تمام)  
 (ان باينت أو وافقه ان وافقت  
 وبعد ذلك اقسمة ما اتحدوا وافقت)  
 (بضرب ما لهم من المصحح  
 الثاني في السهام فاعلم نتيج)

(وما لوارث للاول اضربا \* فيه وحاصل يكون الانصبا)  
 (وان يزد ميت فهذه الجامعة \* مقام ما صححت بد أو اقعته)  
 (ونالت تصحيحه كالشاني \* وهكذا يحتبر المالان)

انه عند عدم انقسام سهام ورثة الميت الثاني عليهم سواء وافقت مسئلتهم أو  
 تم احتياج الى العمل الآتي فمثال ما اذا كانت السهام مباينة لمسئلتهم لو خلف



زوجية وثلاثة أبناء وبنات تكون تركته ثمانية دنانير ثم تموت البنت قبل  
 التركة عن في المسئلة وهم امها واخوتها الثلاثة وتترك ما لا يخصها غير ما ورثته  
 ابيها وهو ستة عشر ديناراً فمسئلة الاول من ثمانية للزوجة ثمنها واحد ولكل ابن اذ  
 وللبنات واحد ومسئلة الثاني من ثمانية عشر للام سدسها ثلاثة واسكن شقيق بن  
 فتضع الورثة وسهامهم في أربعة جداول طواية ثم تضرب ثمانية مسئلة الميت الا  
 في كامل تركته الثاني التي هي ستة عشر فيحصل مائة وثمانية وعشرون فيقسم  
 الحاصل على تركته الميت الاول التي هي ثمانية يخرج القسمة ستة عشر فضعها  
 الواحد سهم الميت الثاني من المسئلة الاولى فيجتمع سبعة عشر فهي سهام ورثة الميت  
 الثاني ولا تستقيم على مسألتهم الثمانية عشر فينشد تضرب السبعة عشر في مس  
 الثاني التي هي ثمانية عشر فيحصل ثلاثمائة وستة فضعها عليهم ثم تضرب ما لهم  
 المسئلة في ثلاث السهام فيكون للام واحد وخمسون من ضرب ثلاثة في سبعة عشر  
 واسكن شقيق خمسة وثمانون من ضرب خمسة في سبعة عشر ثم تضرب ما لكل وار  
 من ورثة الاول في التصحيح الثاني أعني الثمانية عشر فالزوجة واحد في ثمانية عشر  
 بثمانية عشر ولكل ابن انان في ثمانية عشر بستة وثلاثين ومجموع ذلك مائة و  
 وعشرون ثم تضم سهام ورثة الثاني أعني الثلاثمائة والستة الى ما للورثة الا  
 أعني المائة والستة والعشرين فيجتمع أربع مائة واثنتان وثلاثون فهي الجامعة  
 فضعها في قوس الجدول الخامس ثم ضع مجموع التركتين في قوس الجدول  
 السادس وهو أربع مائة وعشرون ثم اقسما على الورثة باحد وجهي قسمة التركة  
 المتقدمة في بعضها فلو علمت بوجه تقرير المسائل تقسم الجامعة على أربعة وعشرين  
 مجموع التركتين فيخرج ثمانية عشر فلها الى اضلاعها ثمانية وثلاثة فضعها  
 جدولين بسد جدول التركات واقسم عليهم ما انصباء الورثة فيخص الام ثلاثة دنانير  
 وخمسة أسداس دينار ويخص كل واحد من الاخوة ستة دنانير وأربعة أسداس  
 دينار وثلاث سدس دينار وصورة ذلك هكذا

(ومثال) ما إذا لم تنقسم السهام  
مع الموافقة لو خلف بنتي ابن وابن  
ابن وترك ألف دينار ثم ماتت إحدى  
المتن عن في المسئلة وهم أخوها  
وأختها وعن بنت وترك ما لا  
يخصه غير ماورثته من جدها وهو  
خمس مائة دينار ثم مات ابن الابن  
عن شقيقة وعن بنت وترك أيضا  
ما لا يخصه غير ماورثته من جده  
وأخته وهو خمس مائة دينار فأصل  
مسئلة الاول أربعة للابن اثنان  
ولكل بنت واحد وأصل مسئلة  
الثاني ستة للابن اثنان وللأخت  
واحد وللبنات ثلاثة وأصل مسئلة  
الثالث اثنان لأخته واحد ولبنته

٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---



وهو ستة يجمع ستة عشر فهي الجامعة الثانية للمسائل الثلاث فضعها في قوس الحدون  
الثامن ثم اجمع تركة الميت الثالث وهي خمسمائة الى المجموع اولاً وهو ألف وخمسمائة  
يجمع ألفان فاقسمها على الورثة بالوجه الثاني ان أردت فتطلب النسبة بين الشئ  
عشرون بين الالفين فتجدها الموافقة بنصف الثمن فوفق الالفين مائة وخمسة  
وعشرون ووفق الجامعة واحدة فتضرب مال كل وارث من الجامعة في وفق التركات  
فيحصل نصيبه ولاقسمة هنا على وفق الجامعة وان كان ذلك مقتضى القسمة بالوجه  
الثاني لكونه واحداً ولا يتغير بها حينئذ المقتسوم وهذه صورة ذلك

جامعة ٢٠			جامعة ٢٠			جامعة ٢٠		
المسائل ١٦			تركه ٣			تركه ٣		
٢٠٠٠	١٦	٢	٥٠٠	١٢	٦٠٠٠	٤	١٠٠٠	٤
١٠٠٠	٨	١	٣٧٥	٣	٦٣٥	٥	١	١
١٠٠٠			٣٧٥			٦٣٥		
١٠٠٠			٣٧٥			٦٣٥		

المبحث التاسع في كسر التركة في المناسبة بشمال الازهرى

- (وتبسط التركة كالسكر اذا \* كان بها بالضرب في مخرج ذا)
- (واجل على الحاصل ذلك الكسر \* ثم اقسم المجموع تلق الجبر)
- (على الذي صححت ان تباينا \* اوفقه ولتضمن الباقي)
- (ايضا على مخرج ذلك الكسر \* اوفقه تلق النصيب فادر)
- (والله ذوالجلال والاكرام \* يسهلني بالحسن في الختام)

الكسر اما ان يكون في تركه او اكثر ولذا كرر كيفية العمل مثالين الاول مثال  
ما اذا كان الكسر في تركه واحدة كالومات عن زوج ثلاثة امراء وترك خمسة  
دنانير وثلاث دنانير ثم مات الزوج عن ابن وبنتين وترك اربعة دنانير فالمسئلة  
الاولى من اربعة للزوج الربع واحد لكل ابن واحد والنصيب والمسئلة الثانية  
من اربعة للابن انسان واحد لكل بنت واحد فضع الورثة وسهامهم في اربعة جداول  
طولية ثم اضرب المسئلة الاولى وهي اربعة في تركه الثاني وهي اربعة ايضاً يحصل  
سبعة عشر فاقسمها على تركه الاولى وهي خمسة وثلاث بضرب الستة عشر في ثلاثة



فنضرب الاربعة بمسئلة الميت الاول في التسعة بسط تركة الثاني يحصل ستة وثلاثون فتقسمها على مخرج الربع الذي هو اربعة فيخرج بالتقسمة تسعة فتقسمها بعد ضربها في الثلاثة فيخرج الثلث على بسط تركة الاول التي هي سبعة فيخرج ثلاثة وتسعة اسباع تزيد ذلك على حظ الميت الثاني من المسئلة الاولى وهو واحد فيجتمع اربعة وتسعة اسباع فهي سهام وورثة الميت الثاني فاذا جمعتهما الى ما لورثة الاول وهو ثلاثة يحصل سبعة وستة اسباع فتبسط الكل من جنس الكسرين ان تضرب السبعة في سبعة فيخرج السبع يحصل تسعة واربعون وتحمل عليها الستة الاسباع فيجتمع خمسة وخمسون سبعة ولورثة الاول منها احدى وعشرون من ضرب ثلاثة التي لهم من مسئلة ميتهم في سبعة وينقسم ذلك عليهم والباقي اربعة وثلاثون سبعة الورثة الثاني ولا تنقسم على مسئلته أعني الثلاثة وتباينها فتضرب الثلاثة في الخمسة والخمسين يحصل مائة وخمسة وستون فهي الجامعة فارسمها في قوس الجدول الخامس وأعط منها الورثة الاول احدى وعشرين مضروبة في ثلاثة بثلاثة وستين وللابن اثنان واربعون وللبنت احدى وعشرون ولورثة الثاني اربعة وثلاثون مضروبة في ثلاثة أيضا ثمانية واثنين فللمشقيق ثمانية وستون وللشقيقة اربعة وثلاثون واجمع نصيب كل وارث من الاول والثاني تحت الجامعة فيكون للابن مائة وعشرة وللبنت خمسة وخمسون ثم اجمع التركة بين مجتمع اربعة قراريط وثلاث قيراط وربع قيراط فتضع الصحيح في قوس الجدول السادس وبعده الكسور كل كسر في جدول ثم تبسطها بضررها في مقام الثلث فيحصل اثناعشر بضررها في مقام الربع يحصل ثمانية واربعون تحمل عليها سبعة بسط الكسرين فيجتمع خمسة وخمسون ترسمها فوق الجدول الثلاثة التي للتركتين وكسورها ثم تقسمها على الورثة بالوجه الثاني فقطالب النسبة بين الجامعة والصحيح فتجد ما الموافقة بجزء من احدى عشر جزءا من خمس فوفق الجامعة ثلاثة ووفق البسط واحد فتضع وفق الجامعة في جدول بعد جدول الكسور ثم تقسم عليها نصيب كل وارث وما خرج تقسمه على الاربعة فيخرج الربع ثم على الثلاثة فيخرج الثلث فيخرج نصيب كل وارث من التركتين فتقسم ما للابن وهو مائة وعشرة على الثلاثة وفي الجامعة فيخرج ستة وثلاثون وينكسر اثنان فضعها تحت الثلاثة ثم اقسام الستة والاثنتين على الاربعة فيخرج تسعة بدون كسر فتضع صفرا تحت الاربعة ثم اقسام التسعة على الثلاثة فيخرج ثلاثة وضعها تحت الصحيح المكتوب عليه ط وضع تحت الثلاثة صفرا وقس عليه البنت وهذه صورة ذلك



في فهرست المقرب نظام قسمة القيراط والكسور في التركات وعمل المنااسخات  
 ودر بعض فوائد من شرحها

صفحة	
١	المبحث الاول في قسمة القيراط بطريق تقريب المسائل
٥	قمة في تقريب غير القيراط
٦	المبحث الثاني في قسمة العجيج من التركات بالطريق المشهور
٨	المبحث الثالث في قسمة الكسور
١١	فائدة في نسبة كسر الى كسر
١٢	المبحث الرابع في عمل المناسخة بشبكاله ابن المائمه
١٦	اختصار السهام
١٧	عمل المناسخة لاكثر من منتهن
٢٣	المبحث الخامس فيما اذا صالح أحد الوراث أو باع أو وهب
٢٤	المبحث السادس في معرفة مال الكل وارث من كل تركة على حدة
٢٧	المبحث السابع في عمل المناسخة بشبكاله ابن عرفة التوفسي
٢٩	المبحث الثامن في عمل المناسخة وقسمة تركتها بشبكاله الازهرى فيما اذا كان لكل ميت مال واتحد الجنس
٣٦	المبحث التاسع في كسر التركة في المناسخة بشبكاله الازهرى
٣٩	قمة اذا أردت أن تعرف مال كل وارث من كل تركة على حدة

